(12010) / 2010 م-ت 30

وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي

جامعـــة قاصـــدي مربـــاح ورقلـــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم LMD / SECG

مذكـرة

مقدمـــة لنيـل شهـــادة المـــاستر فـي العلـوم الماليـــة والمحاسبيـــة

تخصص : دراســات محاسبية و جبائية معمقة

تحت عنوان:

تطبيــق النظــام المحاسبــي المالـــي فـي الجزائـــر

- دراسة ميدانية لشركة Schlumberger الأمريكية -

من إعداد الطالب: خير الناس سليمان

نوقشت علنا بتاريخ: 06 / 10 / 2010 م تحت إشراف اللجنة المكونة من السادة:

- الدكتور صديقي مسعود..... رئيســـا
- الدكتور سويسي الهواري ..... ممتحنـــا
- الأستاذ بوعلاق مبارك .....مقررا ومشرفـــا

السنة الجامعية 2009 – 2010 م

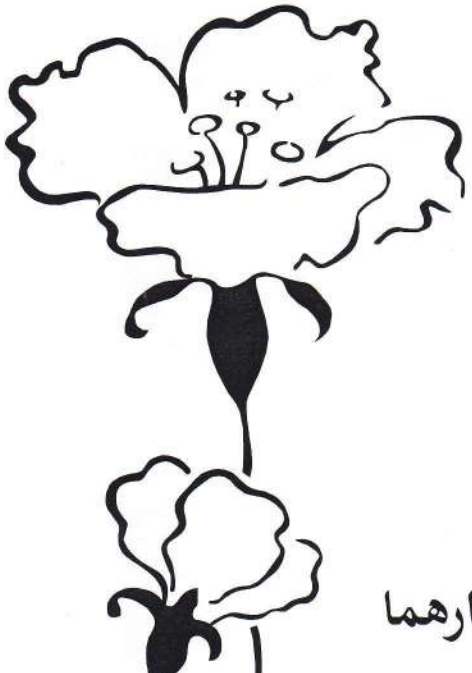

الإهـــــداء

إلى أمي وأبي حفظهما الله وبارك في أعمارهما

"إجلالا و عرفانا"

إلى زوجتي الغالية

"لوقوفها معي في السراء و الضراء"

إلى إخوتي الأعزاء و أصدقائي المخلصين

"لمساعدتهم لي في كل الظروف"

إلى أساتذتي و كل من علمني حرفا

"ردا لبعض الجميل"

اهدي هذا الجهد

كلمة شكر وتقدير

أحمد الله عزّ وجل الذي منَّ عليَّ بفضله وأعانني على إتمام هذا البحث، وأسأله الهداية والتوفيق في أعمالي مستقبلا.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الأستاذ "بوعلاق مبارك" على رحابة صدره ، وعلى ما أولاه لي من عناية ونصح وإرشاد ، وتقويم متواصل لهذا العمل.

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى من علمونا وزودونا بالعلم والمعرفة والنصيحة الطيبة.

ولا يفوتني أن أتقدم كذلك بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة وموظفي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وكذا أعضاء خلية الـ LMD الذين يسهرون على حسن تسييرها، ولا ننسى كذلك زملاءنا الأعزاء الذين رافقونا طوال فترة الدراسة الجامعية وتقاسموا معنا الأفراح والأحزان.

المحتويـــات

الإهـــــــداء 1
كلمة شكر وتقدير 1
المحتويـــــــات..... 1
قائمة الجداول والأشكال 1
المقدمـــة العـــامة 1

الفصـــــل التمهيـــدي: مدخـــل للنظـــام المحاسبـــي المالـــي SCF

مقدمـــة الفصـــل.....01
المبحث الأول: تبني النظام المحاسبي المالي SCF.....02
المطلب الأول: دوافع تبني نظام محاسبي جديد.....02
المطلب الثاني: عرض موجز لأهم المحطات التمهيدية لإعداد النظام.....03
المطلب الثالث: عرض موجز لأهم المراحل التمهيدية لتطبيق النظام.....05
المبحث الثاني: مفهوم المحاسبة المالية والمعلومة المالية.....06
المطلب الأول: مفهوم المحاسبة المالية ونطاق تطبيقها.....06
المطلب الثاني: المعلومة المحاسبية والمالية وخصائصها النوعية.....08
المبحث الثالث: المبادئ والفرضيات الأساسية للنظام المحاسبي المالي 12
المطلب الأول: مبادئ النظام المحاسبي المالي.....12
المطلب الثاني: خصائص وفرضيات النظام المحاسبي المالي.....15
المبحث الرابع: الأهداف الجوهرية والاستحداثات الأساسية للنظام المحاسبي المالي.....17
المطلب الأول: الأهداف الأساسية للنظام المحاسبي المالي.....17
المطلب الثاني: الاستحداثات الرئيسة للنظام من المنظور الاقتصادي.....19
المطلب الثالث: الاستحداثات الرئيسة للنظام المحاسبي المالي.....20
خاتمـــة الفصـــل 23

الفصـــل الأول: أهـــم مستجـــدات النظـــام من الجانب المحاسبى والمالى

مقدمـــة الفصـــل 24

المبحث الأول: المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار..... 25

المطلب الأول: ماهية عقود الإيجار وأنواعه..... 25

1) مفهوم قرض الإيجار 25

2) أنواع قرض الإيجار حسب النظام المحاسبي المالي (التشغيلي، التمويلي)..... 26

المطلب الثاني: التصنيفات والمصطلحات المتعلقة بعقد الإيجار..... 27

1) تصنيفات عقد الإيجار..... 27

2) المصطلحات المتعلقة بعقد الإيجار..... 28

المطلب الثالث: التسجيل المحاسبي لعقود الإيجار..... 30

1) المعالجة المحاسبية لعقد إيجار تشغيلي..... 30

2) المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي..... 30

3) عمليات البيع وإعادة الإيجار..... 36

المبحث الثاني: عرض جدول تدفقات الخزينة (البعد المالي للنظام)..... 38

المطلب الأول: القوائم المالية وانعكاساتها على التحليل المالي..... 38

1) تقييم الأداء والتحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية..... 38

2) تعريف القوائم المالية..... 39

3) انعكاسات تطبيق معايير النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي..... 40

المطلب الثاني: مفهوم جدول تدفقات الخزينة..... 42

1) تدفقات دورة الاستغلال..... 42

2) تدفقات الاستثمار..... 43

3) تدفقات التمويل 43

المطلب الثالث: عرض المعلومات في جدول تدفقات الخزينة 46

1) جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة..... 46

⇦ تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال..... 48

⇦ تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار..... 49

⇦ تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل..... 50

2) جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة.....51
⇦ تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال.....53
المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية للأصول المالية (التثبيتات المالية).....55
المطلب الأول: المفاهيم الأساسية للتثبيتات المالية 55
المطلب الثاني: دراسة حسابات التثبيتات المالية.....57
1) حسابات حقوق المساهمة والحسابات المرتبطة بهم.....57
2) سير حسابات التثبيتات المالية الأخرى.....59
المطلب الثالث: التنازل عن التثبيتات المالية.....61
خاتمـــة الفصـــل.....63

الفصل الثاني: أهم مستجدات النظام من الجانب الجبائي والاستعمالي، و تحديات التطبيق

مقدمـــة الفصـــل.....64
المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي من المنظور الجبائي.....65
المطلب الأول : النظام المحاسبي المالي والنتيجة الجبائية.....65
المطلب الثاني: بعض الصعوبات الناتجة عن تطبيق المرجع المحاسبي الجديد.....66
1) الاهتلاكات والقيمة الضائعة للأصول.....66
2) النتائج الجبائية.....67
المطلب الثالث: قاعدة القيمة العادلة و النظام الجبائي الحالي.....69
1) التقييم اللاحق للأصول الثابتة.....69
2) حالة مباني التوظيف.....69
3) حالة الأدوات المالية.....70
4) التقييم والتسجيل المحاسبي للتغيرات في القيمة العادلة.....70
المطلب الرابع: بعض الاختلافات الجبائية الناجمة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي.....71
المبحث الثاني: مسايرة الإدارة الجبائية مع مقومات النظام المحاسبي المالي.....73
المطلب الأول: تعايش التشريع المحاسبي مع أهداف الجباية.....73
المطلب الثاني: عرض لأهم الأحكام الجبائية المستحدثة تجاه النظام المحاسبي المالي.....74
1) اعتماد الجباية نظام SCF كمرجعية مستخلفة.....75
2) طريقة التسبيق للعقود الطويلة الأجل.....76
3) المعالجة الجبائية للمؤونات.....77

4) المصاريف الإعدادية في النظام الجديد وانعكاسها الجبائي.....77
5) الأحكام المتعلقة بإعادة تقييم الأصول.....78
6) طريقة الاهتلاك.....78
المبحث الثالث: المؤسسات الاقتصادية ومتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي.....80
المطلب الأول: أهمية ومتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات.....80
المطلب الثاني: مسك المحاسبة عن طريق الإعلام الآلي.....81
المطلب الثالث: الطريقة المثلى لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمرة الأولى.....83
المطلب الرابع: تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي.....84
خاتمـــة الفصـــل.....86

الفصـــل الثالـــث: دراســـة حالـــة لشركـــة Schlumberger الأمريكيـــة

مقدمـــة الفصـــل.....87
المبحث الأول: عموميات حول نشاط، فروع وأقسام الشركة.....88
المطلب الأول: التعريف بنشاط شركة Schlumberger العالمية.....88
المطلب الثاني: تقديم فرع شركة Schlumberger في الجزائر.....91
المطلب الثالث: تعريف مختصر لأقسام الشركة.....93
المطلب الرابع: التعريف بدعائم نشاط الشركة.....94
المبحث الثاني: القوائم المالية حسب SCF وحسب US-GAAP.....99
المطلب الأول: عرض القوائم المالية.....99
المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج.....100
المطلب الثالث: الميزانية 101
المطلب الرابع: ملاحق القوائم المالية.....102
المبحث الثالث: عقود القرض الإيجاري حسب US-GAAP.....103
المطلب الأول: محتوى عقد الإيجار حسب الدليل العملي للشركة.....104
المطلب الثاني: معايير تصنيف الإيجار حسب FASB 13 لمحاسبة الإيجار.....105
خاتمـــة الفصـــل.....108
الخـــاتمة العـــامـــة.....109
قائمـــة المراجـــع.....114
المـــــــــلاحق 117

قائمـــــة الجـــــــداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (1)	جدول إهتلاك قرض الإيجار	32
الجدول رقم (2)	نموذج لجدول التدفق النقدي (جدول الخزينة)	44
الجدول رقم (3)	جدول تدفقات الخزينة متعدد السنوات	45
الجدول رقم (4)	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)	47
الجدول رقم (5)	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	52
الجدول رقم (07)	عرض القوائم المالية حسب US-GAAP	99
الجدول رقم (08)	عرض القوائم المالية حسب SCF	99
الجدول رقم (09)	جدول حسابات النتائج حسب US-GAAP	100

قائمـــــة الأشكـــــال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (01)	آثار الأنشطة على قائمة التدفقات النقدية	43
الشكل رقم (02)	مخطط حسابات التثبيتات المالية الفرعية:	56
الشكل رقم (03)	مراحل تطبيق المعايير لأول مرة	84
الشكل رقم (04)	الهيكل التنظيمي للشركة على المستوى العالمي	90
الشكل رقم (05)	الهيكل التنظيمي للشركة على المستوى القاري	90
الشكل رقم (06)	الهيكل الإداري العام لشركة SLB في الجزائر	96
الشكل رقم (07)	الهيكل التنظيمي الوظيفي لمركز المالية والمحاسبة (فرع SLB – MD1)	97
الشكل رقم (08)	مكونات الميزانية (قائمة المركز المالي)	101
الخريطة رقم (01)	تمركز الشركة في دولة الجزائر وتونس.	91
الخريطة رقم (02)	موقع قاعدة MD1 في مركز حاسي مسعود	92

قائمـــــة المختصـــرات المستخدمـــــة

CNC	Conseil National de la Comptabilité.
FASB	Financial Accounting Standards Board.
IASC	International Accounting Standards Committee
IASB	International Accounting Standards Board.
IAS	International Accounting Standards
IFRS	International Financial Reporting Standards.
IFRIC	International Financial Reporting Interpretation Committee
IASC	International Accounting Standards Committee
IFAC	International Federation of Accountants
IOSCO	International Organization of Securities Commissions
PCG	Plan Comptable Général
PCN	Plan Comptable National
US-GAAP	United States Generally Accepted Accounting Principles
SCF	Système Comptable Financier
SEC	Securities and Exchange Commission
SIC	Standing Interpretation Committee

المقدمـــــة العامـــــة

أفرزت تفاعلات المحيط الاقتصادي العالمي الذي أصبح قائما على التكتلات والمصالح المشتركة تطورات متسارعة للضوابط والقواعد المنظمة للعلاقات الدولية. حيث يشهد العالم تحولات كبيرة من خلال تطور التجارة واتساع رقعتها وكذلك تعدد وتنوع المعاملات التجارية بين الدول، وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات.

ولقد أظهر البعد الدولي المتنامي للأنشطة الاقتصادية أن المحاسبة- باعتبارها وسيلة أساسية للاتصال- تختلف بمحتواها وتطبيقاتها من بيئة لأخرى ومن بلد لآخر، الأمر الذي أدى إلى بروز العديد من المحاولات الرائدة التي ترمي للحد من أثر اختلاف الأنظمة المحاسبية، وفي هذا السياق اهتمت الكثير من المنظمات والهيئات الدولية بموضوع التوحيد والتوافق المحاسبيين الدوليين كالأمم المتحدة، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي. وانصهرت تلك المحاولات جميعها في نتيجة واحدة هي تبني المعايير الدولية للمحاسبة المعروفة باسم IAS/IFRS.

ومن أجل مواكبة الجزائر للاقتصاد العالمي وتفتحها على العولمة من خلال انضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة ،حاولت ومند تخليها عن الاقتصاد الموجه و تبنيها لاقتصاد السوق ،القيام بإصلاحات اقتصادية ،والتي مست عدة جوانب من بينها استحداث النظام المحاسبي وإعادة هيكلته مما يتماشى مع تطورات وتغيرات المحيط الاقتصادي العالمي وهذا من خلال اعتماد مشروع النظام المحاسبي المالي المتوافق مع معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية IAS/IFRS.

طرح الإشكالية:

من دراسة التطور التاريخي للمحاسبة نستطيع أن نحدد بعض الحقائق المتعلقة بنشأة المحاسبة وتطورها، فالمحاسبة وليدة ظروف اقتصادية وقانونية واجتماعية، ولقد تطورت مع تطور الحاجة إلى البيانات المحاسبية لخدمة طوائف وأطراف متعددة. وبالتالي فالمحاسبة وسيلة وليست هدفا ،ومن هذا المنطلق نرى بأن أي تغير أو تحول في مسار الأهداف سيؤدي حتما إلى إعادة النظر في الوسائل، وبعبارة أخرى نقول أن اعتماد النظام المحاسبي المالي جاء وليد الحاجة التي يمليها المحيط الاقتصادي الوطني و الدولي على حد سواء، وأن تطبيقه سيمس كل الأطراف التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالمحاسبة، كما ستنجر عن ذلك انعكاسات وصعوبات متفاوتة حسب درجة استعداد البيئة الاقتصادية.

من خلال ما سبق و أمام هذا الوضع الجديد الذي يدفعنا بدوره إلى طرح تساؤل جوهري و هو كالتالي: **ما هي أهم مستجدات النظام المحاسبي المالي ؟ وفيما تتجلى تحديات تطبيقه؟**

كما نلاحظ بأن المشرع أعطى للنظام الجديد بعدا ماليا مما يدل على وضوح و دقة المعلومة المالية مقارنة بالمعلومة المحاسبية و الإيمان بحتمية إشراك و إدماج المعايير الدولية للمحاسبة فيه حيث نرى أن تسمية "المحاسبة المالية" لقيت رواجا لم يسبق له مثيل في الأوساط المهنية مما يدل على مدى الاتصال و الترابط الكبير بين علم المحاسبة و علم المالية.

وللإلمام بالموضوع نقوم بالإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأهداف و المبادئ الجوهرية للنظام المحاسبي المالي ؟
- فيما تتمثل أهم المستجدات في الجانب المحاسبي؟
- كيف يتم تكييف التشريع الجبائي مع النظام المحاسبي المالي؟
- ما الذي يجعل لغة النظام المحاسبي المالي مفهومة على الصعيد الدولي ؟

الفرضيات:

للإجابة على التساؤلات السابقة، تبادرت إلى ذهننا مجموعة من الفرضيات تشكل في اعتقادنا احتمالات للإجابة عن الأسئلة المطروحة، وتكون منطلقا لدراستنا، حيث تمت صياغتها كالتالي:

- تبني النظام المحاسبي المالي من شأنه أن يغير النظرة المحاسبية القديمة.
- يشمل هذا النظام في تطبيقه على جزء مهم من معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS.
- التعايش السليم بين الجباية و المحاسبة مبني على عدم التعارض بين الأحكام التشريعية.

المنهج المتبع:

اعتمدنا المنهج الوصفي في استعراض أهم ما يحمله المرجع الجديد. وذلك بهدف الفهم والتعمق في العناصر المكونة للموضوع، كما اقتضت منا الدراسة إتباع المنهج التحليلي القائم على الاستنباط.

دوافع الاختيار:

تتجلى مبررات اختيارنا للموضوع في دوافع ذاتية و أخرى موضوعية :

أما الذاتية فهي: - الاستفادة به مستقبلا و خاصة في الحياة المهنية.

أما الموضوعية فهي:

- مدى تلاؤم البحث مع مسار التخصص المتبع (مالية، محاسبة).
- نقص الأعمال حول النظام المحاسبي المالي الجديد نظرا لحداثته.
- فتح مجال البحث أمام المهتمين مستقبلا.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية الموضوع لكون النظام المحاسبي المالي جاء بتوجهات حديثة في مهنة المحاسبة على وجه الخصوص، وكذا جاء تزامنا مع الجهود المبذولة لأجل تجسيده في الميدان المهني بعد مد وجزر دام حوالي عامين من المصادقة عليه كمشروع، حيث لم يتم الإعلان رسميا عن الأسباب الحقيقية التي كانت وراء التأجيل، ما زاد من تعميق التساؤل والاستفهام حول جدوى وفرص نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي ، واحتمالات أن يتكرر تأجيله إلى فترات أخرى لاحقة، لكن ولاعتبارات عدة حسب ما ترددته الأوساط المعنية، أدت إلى تأخير تطبيقه ومن بينها: نقص التأهيل للمحيط الاقتصادي الوطني بصفة عامة ،بالإضافة إلى الأحداث الدولية المتمثلة بشكل أساسي في الأزمة المالية العالمية والتي أدت إلى تخوف الرأي العام من التسرع في تطبيق النظام المحاسبي المالي. كما تتمثل أهمية البحث أيضا في رصد بعض الصعوبات الممكن مواجهتها عند تطبيق النظام، وهذا من خلال إلقاء نظرة شاملة على واقع الممارسة المحاسبية الحالي.

أهداف الدراسة:

أما أهداف البحث فتتلخص في ما يلي:

- طبيعة الظرف المتزامن مع تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي أجل أكثر من مرة.
- محاولة كشف ولو جزء من الغموض والتعقيد الذي قد ينتاب بعض المتتبعين لهذا الموضوع، لاسيما الطالب الجامعي.
- التعرف على المسار الجديد الذي ستسلكه الممارسة المحاسبية والرهانات التي يخبئها المستقبل.

الصعوبات:

لقد صادفتنا أثناء الدراسة بعض الصعوبات ونذكر منها:

- نقص المراجع المهتمة بالجانب الاستعمالي لمدونة حسابات ، وبالتالي التركيز على بعض الملتقيات والتدريبات التكوينية المنظمة قبل وبعد سريان مفعول النظام المحاسبي المالي.
- صعوبة إيجاد الترجمة الصحيحة والوافية لبعض المصطلحات، مع مراعاة عدم المساس بأصولها، وهذا بالخصوص أثناء الدراسة الميدانية.

حدود الدراسة:

إن الدراسة الميدانية انصبت على شركة " شلومبارجير" الأمريكية، ويرجع اختيارها إلى معيارين رئيسيين هما:

- الشركة ذات أصول أمريكية تعمل وفق معايير GAAP المتقاربة والمشابهة لحد كبير مع معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS والتي ستمد النظام المحاسبي الماليSCF معظم معاييره منها، وبالتالي يمكننا قياس مدى تقارب SCF مع تلك المعايير لحد معين وهذا بالتركيز على بعض القوائم المالية.
- بحكم قلت المؤسسات الوطنية التي شرعت في تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF بشكل فعلي من جهة، ونظرا للإطار الزمني والمتعلق بعدم إقفال الدورة المالية السنوية من جهة أخرى اخترنا القيام بالدراسة في شركة أجنبية.

الدراسات السابقة:

نظرا لطبيعة الموضوع وحداثته اقتصرت معظم البحوث السابقة بدراسة الاصلاح المحاسبي في الجزائر وتشخيص نقائص وقصور المخطط المحاسبي الوطني في ظل التطورات الراهنة، إضافة إلى بعض الدراسات التي تناولت النظام المحاسبي المالي بنوع سطحي وبالتركيز أكثر على الجانب المفاهيمي، مما دفعنا الفضول إلى محاولة الخوض في عمق النظام تدريجيا وكيفية تطبيقه في الواقع.
ومن بين الدراسات السابقة في الموضوع باللغة العربية والفرنسية نجد على سبيل المثال:

- شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة باتنة، دفعة 2009/2008.
- الاصلاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة الليسانس في علوم التسيير، جامعة الجزائر، دفعة 2008/2007.
- الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة الليسانس في العلوم التجارية، المركز الجامعي بالمدية، دفعة 2008/2007.

- Samir Merouani, Le projet du nouveau système comptable financier algérien, anticiper et préparer le passage du PCN 1975 aux normes IFRS, Ecole Supérieure du Commerce Alger Magister, promotion : 2008.

- BENADDA salim. L'adaptation du plan comptable national aux nouvelles mutations de l'économie algérienne. Mémoire de fin d'études. IEDF. 18eme promotion, 2001.

- BOURAOUI Nassiba, Nécessité d'une reforme comptable en Algérie dans le cadre du passage de l'économie planifiée à l'économie de marché, mémoire de magister en sciences de gestion, promotion : 1998-1999.

-Ahmed MIMECHE. L'impact des normes internationales IFRS sur le modèle comptable algérien PCG.1957 – PCN.1975 – IAS.IFRS – SCF.2007

خطــة البحث

ولدراسة هذا الموضوع قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول أساسية
حيث في الفصل التمهيدي قمنا بتقديم مراحل النظام المحاسبي المالي منذ إعداده كمشروع إلى غاية تطبيقه، بالإضافة إلى توضيح بعض المفاهيم الأساسية، وبعدها تحدثنا عن الأهداف والمبادئ الأساسية للنظام المحاسبي المالي.

في الفصل الأول تناولنا بعض أهم المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، بداية من المعالجة المحاسبية لعقود الايجار التمويلي، ثم تطرقنا إلى كيفية عرض المعلومات في القوائم المالية وأخذنا جدول تدفقات الخزينة كعينة منها وذلك لإبراز البعد المالي وسهولة التحليل عكس ما كان عليه النظام القديم، كما تحدثنا عن المعالجة المحاسبية للأصول المالية التي شهدت تصنيفات عديدة.

أما في الفصل الثاني فتم تقديم أهم الأحكام الجبائية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي وذلك بالاعتماد على قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وقانون المالية لسنة 2010 واللذان يبينان لنا مدى مسايرة الجباية مع المحاسبة، بالإضافة إلى الحديث عن متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الاقتصادية، وما يتعلق بمسك المحاسبة عن طريق الإعلام الآلي.

وفي الفصل الثالث وبعد تقديم الشركة محل الدراسة (النشاط، الفروع، الأقسام،...) تطرقنا إلى مقارنة بعض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) وحسب مبادئ المحاسبة المقبولة عموما (US-GAAP) ومن بينها: جدول حسابات النتائج، الميزانية، الملاحق. كما أخذنا لمحة موجزة عن معالجة عقود الإيجار.

الفصل التمهيدي

مدخل للنظام المحاسبي المالي SCF

مقدمـــة الفصـــل:

في إطار تغيير القوانين والتشريعات الموروثة عن الحقبة الاستعمارية من جهة،ومن أجل إيجاد مرجعية محاسبية تتماشى مع النهج الاقتصادي الاشتراكي آنذاك من جهة أخرى،تم إصدار تشريع خاص بالعمل المحاسبي وهو الأمر35/75، وكان ذلك بمثابة تغيير جذري في هذا المجال، لكن بعد مرور أكثر من30 سنة من العمل به، ونظرا لتغيير النهج الاقتصادي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق ،وبفضل تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الخاصة بعشرية التسعينات،أصبح هذا القانون لا يساير التطورات الاقتصادية الجديدة، فالمحاسبة الآن ليست تسجيلات وسجلات محاسبية فقط، بل هي أنظمة ومعايير، سواء أكانت دولية أو وطنية، وأهميتها أصبحت أساسية وضرورية في توجيه العمل المحاسبي .

لذلك أصبح من الضروري تبني نظام محاسبي جديد يواكب التطورات ، وقادر على تلبية مختلف احتياجات الاقتصاد، فتم استحداث تشريع جديد متضمن في القانون رقم 11/07 الصادر بتاريخ 2007/11/25 والخاص بالنظام المحاسبي المالي، والذي أصبح ساري المفعول مند أول جانفي 2010 بعد التأجيل لمدة سنة.

وعلى ضوء هذا سنحاول إعطاء لمحة عن مسار النظام المحاسبي المالي مند أن كان مشروعا إلى غاية تطبيقه في الواقع والذي سيتناوله المبحث الأول، ثم نستعرض أهم المصطلحات المستحدثة وما تحملها من خصائص، وبعد ذلك نعرض المبادئ الأساسية والفرضيات وفي ختام الفصل نقدم الأهداف الجوهرية وأهم الاستحداثات التي جاءنا بها النظام المحاسبي المالي SCF.

المبحث الأول: تبني النظام المحاسبي الماليSCF

إذا تكلمنا عن مدة التغيير أو الإصلاح بين المخططات المحاسبية نجد على سبيل المثال في فرنسا أنه يتم ذلك كل أربعة (04) سنوات على الأقل، وهذا من فترة الستينات إلى التسعينات أي تعاقب حوالي ستة (06) مخططات محاسبية، فأين هي الجزائر من هذا ؟

المطلب الأول: دوافع تبني نظام محاسبي جديد

يعتبر التفتح الاقتصادي الجزائري على العولمة الاقتصادية فرصة إصلاح وتكييف المخطط المحاسبي الوطني بما يتناسب مع التحولات التي مست مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمعلوماتية.

فواقع المخطط المحاسبي الوطني 1975 أصبح يعاني من نقائص عديدة تمس كل جوانبه ابتداءا من المبادئ العامة التي يقوم عليها إلى غاية القوائم المالية التي يقدمها، مرورا بالإطار الشكلي والهيكلي والمصطلحات وقواعد التقييم وتصنيف الحسابات. وكان من الضروري القيام بتعديلات جوهرية على المخطط الوطني المحاسبي بسبب جملة من النقائص التي سجلت أثناء تطبيقه.

الدوافع المحاسبية :

- إصلاح النظام المحاسبي الجزائري جاء نتيجة للتغيرات التي حدثت على الساحة الاقتصادية للبلاد، كالتوجه نحو اقتصاد السوق و الشراكة الأوروبية و المفاوضات من أجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة .
- المحاسبة تقنية تهتم بجمع المعلومات و تبويبها و تحليلها في شكل جداول شاملة، كالترجمة للأحداث الاقتصادية على مستوى المؤسسة في شكل عددي و بصفة دورية، فيجب أن تكون هذه الأداة في مستوى هذه الترجمة .
- إيجاد إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية في ظل الانفتاح على الأسواق الخارجية، ورأس المال الأجنبي و تحرير الأسعار و إنشاء بورصة الجزائر .
- الحاجة إلى معلومات محاسبية تأخذ بعين الاعتبار عدة معطيات :

طرق التقييم المحاسبي، التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية - توفير المعلومات غير المالية مثل المعطيات الخاصة بالإنتاج وعلاقات المؤسسة وتحديد نتائج المؤسسة وتوزيع الأرباح – توفير المعلومات التقديرية لإعطاء بعد مستقبلي لنشاط المؤسسة .

- إيجاد إطار محاسبي يتميز بمجموعة من الأدوات المهيكلة في شكل مبادئ أساسية مرتبطة مع بعضها البعض، حتى يسمح بالتوحيد و التنسيق المحاسبي .

الدوافع المالية :

- الإصلاحات تأتي استجابة لحاجيات متعاملين جدد، مع المؤشرات الاقتصادية للشركات الجزائرية مع فتح مجال للاستثمار الأجنبي، وهم حاليا على رأس قائمة مستعملي القوائم المالية .
- إيجاد أداة مكيفة مع الواقع الجديد للمؤسسة الجزائرية للمحافظة على ارتباطاتها الجديدة وتلبية احتياجات المستخدمين الجدد للمعلومة المالية .
- الحاجة إلى معلومات محاسبية ومالية ذات نوعية تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة على مستوى المؤسسة الاقتصادية وعلى مستوى المتعامل معها .
- توحيد القوائم المالية ونوعيتها إذ يجب أن يتم إعدادها لتقديمها للمستثمرين والمقرضين ومختلف الأطراف المستخدمة لها، من أجل إعطاء الثقة في التعامل لهؤلاء المتعاملين .
- إعداد معايير محاسبية مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية بهدف إعداد تقارير مالية متجانسة.

فهذا الإصلاح الذي حضرته الحكومة كان منتظرا منذ مدة طويلة بالنظر إلى لزوم إعادة النظر في أدوات المحاسبة والتسيير التي تحكمها نصوص تم إعدادها في سياق الاقتصاد الموجه إداريا والتي لم تكن محل أي تعديل مهم من شأنه السماح بحل المشاكل التي اعترضت تطبيقها ،كما اتضح من خلال التجربة أن هذه النصوص لا يمكنها من وجهة النظر المحاسبية التكفل بالأدوات الاقتصادية والمالية الجديدة ولا بعرض قوائم مالية مطابقة للمقاييس العالمية تسمح لمختلف المستعملين، لا سيما المستثمرين والمسيرين، من الحصول على معلومة مالية شفافة تستغل مباشرة.

وبغرض القضاء على هذه النقائص وتطوير هذه النصوص المحاسبية شرعت وزارة المالية منذ عام 2001 في إصلاحات جادة على النظام المحاسبي تجسد أخيرا في القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي.

المطلب الثاني: عرض موجز لأهم المحطات التمهيدية لإعداد النظام

إذا ما عدنا قليلا إلى الوراء، وبالضبط في نهاية التسعينات،كانت فكرة تغيير التشريع المحاسبي قائمة خاصة بعد الصعوبات المحاسبية التي أفرزتها محاسبة الشركات القابضة ،مما اضطر وزارة المالية إلى حل المشكلة بإصدار القرار المتضمن موافقة المخطط المحاسبي مع نشاط مثل هذه الشركات في سنة 1999، ومنذ تلك الفترة بدأ التفكير في إعداد نظام محاسبي جديد يتجاوب مع الاحتياجات الاقتصادية الراهنة، فتم إعداد مشروع النظام المحاسبي المالي من طرف المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري

وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي، هذه المرجعية الجديدة تجمع في مضمونها عدة عناصر وهي[1]:

- مجموعة من النصوص المحاسبية الموحدة والأكثر تفصيلا عن سابقها (PCN) والمستمدة بشكل كبير من معايير IFRS.
- مدونة حسابات منسوخة بصورة واضحة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي (نسخة 2005).
- وضع بعض المبادئ أو الواجبات السطحية، والمتعلقة أساسا في عمليات التجميع (Consolidation)، والملاحق المحاسبية (Annexes).
- إطار تصوري مشابه لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS.

وتم وضع ثلاث (03) تصورات وسيناريوهات لهذا التغيير وهي كالآتي:

1- الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 ،وإدخال تعديلات تقنية عليها كلما دعت الحاجة.

2- الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني،والعمل على توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية.

3- استحداث نسخة جديدة من المرجعية المحاسبية منطلقة من كل عناصر المعايير المحاسبية الدولية.

بعد مناقشات وتفكير لمدة طويلة تم الاتفاق على مستوى المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) على الخيار الثالث.

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 ،بدأت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني ،التي مولت من البنك الدولي وأوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) ، أسفرت هذه العملية عن اقتراح نظام محاسبي جديد يأخذ بعين الاعتبار النقائص الملاحظة على المخطط المحاسبي القديم وفي نفس الوقت يستجيب للمستجدات المحاسبية الدولية . وبالتالي فإن العمل جار الآن للوصول إلى هذا الهدف ألا وهو النظام الجديد المنبثق من المعايير المحاسبية الدولية، ويلاحظ ذلك في المادة 08 من القانون07 / 11 والذي يذكر لأول مرة المعايير، حتى وإن لم يشر إلى المعايير الدولية، فإنه وحسب ما هو جار الآن على المستوى العالمي هو الاقتراب إلى هذه المعايير من طرف أغلب الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية التي لها معايير خاصة بها والمسماة بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموما (US-GAAP)[2]. إذن انطلاقا من هذا ،فلا شك أن المعايير التي يشير إليها النص هي المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) .

---

[1] - M. Tlamsi Chabane, cadre supérieur en finances & comptabilité et spécialiste IFRS/IAS/NSCF 2010, La réforme comptable en Algérie et les conditions de sa réussite, Article édite au Quotidien Indépendant d'El Watan, Édition du 08/08/2010, N° 6016, Page Idées – Débat.

[2] Philippe POUX, Comment lire les comptes des sociétés, Edition MAXIMA, Paris 2003,p.109.

المطلب الثالث: عرض موجز لأهم المراحل التمهيدية لتطبيق النظام

تمت دراسة ومصادقة نظام المحاسبة المالية الجديد من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في شهر جويلية 2004. وبعد صياغته القانونية وإخضاعه لمختلف المراحل الضرورية للمصادقة عليه من قبل البرلمان تم إصداره من طرف رئيس الجمهورية في نوفمبر 2007 ليتم تطبيقه انطلاقا من جانفي 2009 أي سنة بعد صدوره في الجريدة الرسمية. ومن جهة أخرى تم نشر مجمل النصوص التطبيقية وبثها علي نطاق واسع.

وجاء تأجيل تطبيقه إلى الفاتح من شهر جانفي 2010 من منطلق الحرص على إعطاء وقت أكبر لكل الأطراف المعنية للتحضير لمرحلة الانتقال إلى القواعد الجديدة في ظروف جيدة من خلال تنظيم أعمال تحسيسية وتكوينية لفائدة عمال المحاسبة والمسؤولين على حد سواء.[1]

في البداية لابد من الإشارة إلى التسمية في حد ذاتها، فعبارة النظام المستعملة في صلب النص تدل على أن الأمر يتعلق بالإطار النظري وبمجموعة من المبادئ تعمل مجتمعة وبصفة تستدعى التناسق والتنظيم، وهذا على عكس النص السابق الذي استعمل عبارة المخطط والتي تعني الجانب التقني أكثر من الجانب التنظيري أو التنظيمي.

من المعروف أن من منهجية تطبيق أي قانون، خاصة إذا كان بمثل التشريع المحاسبي، يستدعي المرور على خمسة (05) مراحل ومستويات وهي:

- إصدار نص الإطار العام (القانون).
- إصدار النص التطبيقي، والذي يشرح بعض مواد القانون(المرسوم التنفيذي).
- إصدار المعايير المحاسبية، التي هي الموجه الأساسي للعمل المحاسبي.
- إصدار مدونة الحسابات التي تضمن التجانس في المعالجة المحاسبية.
- إصدار توجيهات المنظمة المهنية التي تكمل النقص الذي سيظهر أثناء التطبيق.

في أواخر سنة2007 ، وبعد طول انتظار صدر القانون رقم: 11/07 بتاريخ 25 نوفمبر2007 ، والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الذي سيعوض عند تطبيقه التشريع السابق المعروف باسم المخطط المحاسبي الوطني.

إن أول ملاحظة على هذا النص أنه أعطى للمتعاملين الاقتصاديين ولمهنيي المحاسبة مهلة سنة كاملة لاتخاذ التدابير الكافية للتأقلم معه(المادة:41) وبعد ذلك أضاف قانون المالية لسنة 2009 سنة أخرى،أي سيبدأ به العمل ابتداء من 01 جانفي 2010 .

---

[1] - حديث وزير المالية كريم جودي الذي خص به وكالة الأنباء الجزائرية حول نظام المحاسبة الجديد ، يوم الأحد 10 جانفي 2010 الموقع الاليكتروني لوزارة المالية **premier-ministre.gov.dz** ، تاريخ التصفح: 28 أفريل 2010، الساعة: 20:34 مساءا...

إذا ما قارنا هذه الفترة الممنوحة للتأقلم مع القانون الجديد مع التي منحت سنة 1975 للتأقلم آنذاك مع المخطط المحاسبي الوطني نجدها طويلة جدا، وهذا ربما يعكس رغبة السلطات العمومية في إنجاح هذا القانون الجديد. فلغاية منتصف سنة 2009 ،صدرت المستويات الأربعة الأولى ، حيث صدر القانون رقم: 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي(الجريدة الرسمية الجزائرية رقم: 74) ، وصدر المرسوم التنفيذي رقم: 156/08 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم:11/07 (الجريدة الرسمية الجزائرية رقم:27) ، والقرار الوزاري المؤرخ في: 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات (الجريدة الرسمية الجزائرية رقم: 19)، والشيء الجديد والجيد هذه المرة هو صدور نص ينظم عملية المسك المحاسبي بالطريقة الآلية ،وخاصة عملية تحديد وتأطير البرامج المحاسبية الآلية (les logiciels) و جاء به المرسوم التنفيذي رقم: 110/09 المؤرخ في: 2009/04/07 (الجريدة الرسمية الجزائرية رقم:21).

المبحث الثاني: مفهوم المحاسبة المالية والمعلومة المالية

يعبر النظام المحاسبي مجموع القواعد والممارسات المحاسبية التي تسود في بلد معين، وقد تضمن النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر إطار تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير المحاسبة ومدونة للحسابات تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، كما يشكل الإطار التصوري مفاهيم الأصول والخصوم والأموال الخاصة والأعباء والمنتوجات وطرق تقييمها وإدراجها في الحسابات.

المطلب الأول: مفهوم المحاسبة المالية ونطاق تطبيقها

المحاسبة المالية: Comptabilité Financière

تعد نظام لقياس وإيصال معلومات تتعلق بالنشاطات المالية للمشروعات في قطاع الأعمال، وذلك لتوفير المعلومات التي تحتاجها فئات عديدة خارج المشروع وداخله بهدف استخدامها في مجالات التخطيط وتقييم الأداء والرقابة .كما تعرف أنها تلك النشاطات التي تختص بتحديد وقياس وإيصال المعلومات عن الوحدات الاقتصادية والاجتماعية إلي العديد من متخذي القرارات لغرض تسهيل عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية.[1]

لقد جاء القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر في الجريد الرسمية الجزائرية العدد 47 ليحدد لنا مفهوم المحاسبة المالية وإطارها التصوري والذي ينص

[1] - الدكتور محمد شريف توفيق، المحاسبة المالية المتقدمة، ص 30

في مواده (3، 6، 7، 8، 9) على أنها: نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها ،وتقييمها ، وتسجيلها ، وعرض كشوف تعكس بصورة صادقة الوضعية المالية وممتلكات الكيان و نجاعته وضعية خزينته في نهاية السنة المالية [1].

من التعريف السابق نستخلص خصائص المحاسبة المالية فيما يلي:[2]

- نظام للمعلومة المالية (تركز على المفهوم المالي أكثر من المفهوم المحاسبي).
- كشوف تعكس بصدق المركز المالي (الميزانية = نشاط ومعاملات الكيان) .
- معلومات يمكن قياسها عدديا (رقميا) .تتكون من معطيات عددية قابلة للقياس النقدي .
- تصنيف، وتقييم، وتسجيل المعلومات المالية (وفق المعايير الدولية) .
- قياس أداء و نجاعة الكيان (من خلال جدول حساب النتائج).
- قياس وضعية الخزينة (من خلال جدول التدفق النقدي) قدرة الكيان على توليد النقدية وما يماثلها.
- يتم إعدادها(الكشوف المالية) في نهاية السنة (في نهاية الفترة المحاسبية مبدأ الدورية)

نطاق تطبيق المحاسبة المالية :

ألزمت المادة 4 من القانون07 /11 الكيانات التالية بمسك محاسبة مالية :

1. الشركات الخاضعة للقانون التجاري.
2. التعاونيات.
3. الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية ،يمارسون نشاطات اقتصادية متكررة.
4. كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين للمحاسبة المالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي.
5. تخضع الكيانات الصغيرة لمسك محاسبة مالية مبسطة –محددة في المادة 43 من المرسوم التنفيذي رقم: 156/08 -والقرار المؤرخ في 26 : يوليو 2008 .

ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة ولاسيما:

---

[1] - Séminaire de formation sur les normes comptables internationales et au nouveau system comptable financier-decembre2007-page03

[2] -أ.سعد بوراوي، الأسس والمبادئ المحاسبية في SCF وحالات التقارب مع الإطار الفكري لمعايير المحاسبة الدولية مداخلة في إطار الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، جانفي 2010، المركز الجامعي الوادي،صفحة 09.

- المصداقية
- قابلية المقارنة.
- التكلفة التاريخية.
- أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر.
- محاسبة التعهد.
- استمرارية الاستغلال.
- قابلية الفهم .
- الدلالة.

ويشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل.

المطلب الثاني: المعلومة المحاسبية والمالية وخصائصها النوعية

اكتست المعلومة المحاسبية والمالية منذ القدم في اقتصاديات الدول أهمية كبيرة نظرا لدورها في مساعدة الجميع على اتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة من خلال توضيح المركز المالي والنتائج الخاصة بمختلف المؤسسات وتوصيلها للمساهمين ومختلف المتعاملين .وترتبط جودة القرارات وسلامتها بجودة المعلومات المقدمة.

كما يجب أن نعلم أن 120 دولة قد اعتمدت اليوم معايير المحاسبة الدولية في حين أنها تتوفر على أنظمة اقتصادية مختلفة. فالهدف يتمثل في ترقية نظام وحيد لمعايير المحاسبة و ضمان درجة عالية من الشفافية وقابلية المقارنة للمعلومة المالية .

ويجب التذكير من جهة أخرى أن كل رؤساء الدول والحكومات قاموا خلال اجتماع النيباد سنة 2002 **بدوربان** (جنوب إفريقيا) بالمصادقة على ثمان لوائح من بينها اللائحة المتعلق بتطبيق الدول الإفريقية لمعايير المحاسبة الدولية و المعايير الدولية لتدقيق الحسابات .

كما تم خلال هذا الاجتماع الموافقة على المبادئ الخاصة بأنظمة الدفع والتوصيات المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال والرشوة والمبادئ القاعدية لمراقبة الأسواق المالية وقطاع التأمينات.

وقامت الجزائر باعتماد هذه المبادئ في القوانين التي أصدرت مؤخرا. وقد أوضحت الجزائر في التقرير المتعلق بحالة تطبيق برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة بالنسبة للنيباد الصادر في نوفمبر 2008 أنه سيتم تطبيق نظام المحاسبة المالية الجديد المطابق لمعايير المحاسبة الدولية ابتداء من الفاتح جانفي 2010. وتحث هيئات دولية أخرى الدول الأعضاء على اعتماد معايير المحاسبة الدولية على غرار ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمنظمة الدولية للجان القيم والمنظمة العالمية للتجارة ولجنة بالي.

وأظهرت دراسة للديوان الوطني للإحصاء أن 87 بالمئة من الكيانات المستجوبة تعتبر أن البيانات المالية ستكون أكثر وضوحا في حين أن 74 بالمئة يعتبرون أن المعلومة المالية والمحاسبية ستكون أكثر

سدادا وأخيرا 89 بالمئة يرون أن المعلومة المحاسبية ستكون أكثر مطابقة للمعايير الدولية وبالتالي ستكون قابلة للمقارنة الدولية بشكل أفضل[1].

الصفة الرئيسية للمعلومات المحاسبية هي أنها تاريخية بطبيعتها .بمعنى أنها تعكس الآثار المالية الناتجة عما حدث فعلا خلال فترة زمنية معينة. إلا أن ذلك لا يمنع من استخدام هذه المعلومات لتعزيز أو رفض توقعات مستقبلية. كما أن ذلك لا يمنع من قيام إدارة الوحدة بتقديم معلومات عن توقعاتها بالنسبة للمستقبل، أو تقديم معلومات تستند على أسس مخالفة للتكلفة التاريخية.

ومن المحاولات الأكاديمية المتعلقة بتحديد أهداف التقارير المالية تلك التي ترى بأن التركيز على سوق الأوراق المالية بأكثر من التركيز على المستثمر الفرد يؤدي إلى هدف مختلف للمعلومات المحاسبية، وذلك للأسباب التالية [2]:

1) تعتبر المعلومات ضرورية لتحقيق التوزيع الأمثل للموارد بين المنتجين .ويتحقق التوزيع الأمثل حينما يستطيع المنتجون الحصول على التمويل الرأسمالي لإنتاج أكبر ناتج قومي إجمالي باستخدام مقدار معين من الموارد.
2) تعتبر المعلومات ضرورية لمساعدة المستثمرين في الحصول على مجموعات من محافظ الأوراق المالية المثلى من وجهة نظر تفضيل المستثمرين للاستثمارات على أساس علاقة المخاطرة – العائد في كل استثمار وذلك على ضوء أسعار الأوراق المالية المتداولة في السوق.
3) تعتبر المعلومات ضرورية للوصول إلى أسعار الأوراق المالية التي تعكس علاقات المخاطرة والعائد لكل المستثمرين على انفراد حتى يستطيعوا الحصول على المحافظ التي تعكس تفضيلا تهم الذاتية في تحقيق أقصى معدل عائد في ظل درجة معينة من المخاطرة.

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :

تتمثل الخصائص النوعية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين،وهناك أربعة خصائص نوعية أساسية هي:

1) **الملائمة (pertinence):** يقصد بالملائمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية والأغراض التي تعد من أجلها .ولكي تكون هذه المعلومات مفيدة يجب أن تكون ذات علاقة وثيقة باتخاذ قرار أو أكثر من القرارات التي يتخذها من يستخدمون تلك المعلومات ، ومن ثم يمكن صياغة تعريف محدد لمفهوم المعلومات الملائمة على الوجه الآتي:

---

[1] - حديث وزير المالية كريم جودي الذي خص به وكالة الأنباء الجزائرية حول نظام المحاسبة الجديد، مرع سبق ذكره.
[2] -إلدونس .هندريكسون .ترجمة كمال خليفة أبو زيد .جامعة الإسكندرية .مصر . 1990 .ص154.

" تعتبر المعلومات ملائمة – أو ذات علاقة وثيقة بالغرض الذي تعد من أجله – إذا كانت تساعد المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في تقييم البدائل التي تتعلق بالاحتفاظ بعلاقاتهم الحالية مع الوحدة المحاسبية ، أو تكوين علاقات جديدة معها شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة ".

وبالتالي يجب أن تكون المعلومات المقدمة في القوائم المالية ملائمة لاحتياجات متخذي القرار، وتعتبر المعلومات ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثيرات على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها ، وذلك عن طريق مساعدهم في تقييم الأحداث الماضية و الحالية أو المستقبلية.

2) **الموثوقية (la fiabilité):** يفضل من يستخدمون المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية أن تكون هذه المعلومات على درجة عالية من الأمانة أو الصدق ، إذ أن هذه الخاصية هي التي تبرر ثقتهم في تلك المعلومات كما تبرر إمكان الاعتماد عليها والتي يجب أن تتمتع بالخصائص التالية:[1]

- صدق التعبير بحيث تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة وأمينة وخالية من أي تلاعب، أي تطابق طبيعة العملية مع أرقام المعلومة المقدمة عنها.
- الحياد وعدم التحيز لفئة معينة من المستخدمين أي لا تغلب مصالح فئة على مصالح فئة أخرى.
- قابلية التحقق أو الموضوعية، أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص، إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومة.

بالإضافة إلى ذلك ينبغي أن تتصف المعلومات بـ:

- تغليب الحقيقة الاقتصادية عن الجانب القانوني.
- الحيطة والحذر.
- الشمولية.

3) **القابلية للمقارنة (Comparabilité):** تؤدي هذه الخاصية إلى تمكين من يستخدمون معلومات المحاسبة المالية ،من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المنشأة وأداء المنشآت الأخرى خلال فترة زمنية معينة ، كما تمكنهم من مقارنة أداء المنشأة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة. ولهذه الخاصية جانبان - لكل منهما مغزاه فيما يتعلق بمنفعة المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية، وهما :

أ- إمكان المقارنة بين نتائج المدد المختلفة لنفس الوحدة المحاسبية ونعني بذلك "الثبات أو الاستمرارية "

ب - إمكان المقارنة بين الوحدات المحاسبية المختلفة وخاصة تلك الوحدات ذات الأنشطة المماثلة.

---

[1]- قاسم الحوبيتي، زياد السقا ،نظم المعلومات المحاسبية، (العراق: وحدة الحدباء، 2003)، متوفر على: www.infotechaccounts.com. (2007/12/13) ، ص: 36.

4) **المعلومة واضحة وسهلة الفهم (Intelligibilité):** المعلومات القابلة للفهم أو الواضحة هي معلومة سهلة الفهم من قبل المستخدمين الذين يملكون معارف أساسية في التسيير والمحاسبة والاقتصاد ولديهم الرغبة في دراسة المعلومات. فلا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية، كما تتوقف على قدرات من يستخدمونها وثقافتهم من ناحية أخرى.

وبالتالي، فإنه يتعين على من يضعون معايير المحاسبة، كما يتعين على من يقومون بأعداد القوائم المالية أن يكونوا على بينة من قدرات من يستخدمون هذه القوائم وحدود تلك القدرات، وذلك حتى يتسنى تحقيق الاتصال الذي يكفل إبلاغ البيانات التي تشملها تلك القوائم .

كما وضع مجلس ***IASB*** أربعة قيود لعرض المعلومات حتى تكون ملائمة وموثوقة وهي:[1]

- **الوقتية (célérité):** يجب أن لا يكون هناك تأخير في تقديم المعلومات، أي أن تقدم في الوقت المناسب لأن هذا التأخير يؤثر على خاصية الملائمة، ذلك أن المستثمرين في حاجة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية بالاستعانة بمعلومات ملائمة وتتوفر سرعة في الحصول عليها.
- **المواءمة بين التكلفة/العائد (rapport coût/avantage):** حيث يجب المقارنة بين تكلفة إنتاج المعلومة والعوائد المنتظرة منها، إذ أنه لابد من أن تكون العوائد المتوقعة من المعلومات أكبر من المصاريف المنفقة لإنتاجها.
- **الموازنة بين الخصائص النوعية (Equilibre entre les caractéristiques qualitatives) :** لكي يكون القارئ للقوائم المالية راضي ومقتنع تلجأ المؤسسة إلى زيادة كمية المعلومات على سبيل المثال، وهذا العمل في نهاية المطاف يؤدي إلى إضعاف خصائص المعلومات الواردة وعليه فان تقدير الأهمية بين الخصائص يخضع إلى التقدير المهني.
- **الصورة الصادقة والعرض الصادق (Image fidèle et présentation fidèle):** إن المحاسبة تسعى إلى تنظيم المعلومات المالية وتسمح بتسجيل وتصنيف هذه المعلومات التي تعرض لتعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة ونتيجتها في نهاية الدورة. ومنه فإن المعلومات يجب أن تقدم الصورة الصادقة للمعاملات وغيرها من الأحداث التي تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة في تاريخ عرضها.

1 -Maillet.B, le manh,A , normes comptable international IAS/IFRS ,(Alger:berti,2007), p 12.

المبحث الثالث: المبادئ والفرضيات الأساسية للنظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: مبادئ النظام المحاسبي المالي

تبنى النظام المحاسبي المالي ضمنيا مختلف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي:

1) الدورة المحاسبية: Périodicité

عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في N/01/02 وتنتهي في N/12/31، كما يمكن للمؤسسة أن تضع تاريخ لإقفال دورتها المحاسبية مخالف لتاريخ 12/31، إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مخالفة للسنة المدنية، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من 12 شهرا، كأن تكون المؤسسة في حالة إنشاء أو توقف، وفي هذه الحالة يجب تحديد المدة المقررة وتبريرها. وقد اتفق المحاسبون على أن الإنفاق الفعلي ليس هو الأساس للقياس الدوري، ولكن الأساس هو ارتباط النفقات والإيرادات بالمدة المحاسبية التي نقوم بقياس نتائجها.[1]

2) استقلالية الدورات: Indépendance des exercices

يرتبط هذا المبدأ بفرضية الاستمرار، لكن يستوجب هذا المبدأ تقسيم حياة المؤسسة المستمرة إلى فترات أو دورات محاسبية مستقلة. إن تحديد نتيجة كل دورة محاسبية مستقلة عن الدورة السابقة واللاحقة لها، حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط.[2]

3) قاعدة الوحدة الاقتصادية: Principe de l'entité

تعتبر المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، أي أن لها شخصية معنوية مستقلة عن الملاك. والفكرة الأساسية لهذا المبدأ تكمن في تحديد وتوضيح بجلاء مسؤولية المؤسسة تجاه الغير خاصة الملاك.[3]

«يجب أن تعتبر المؤسسة كما لو كانت وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها. تقوم المحاسبة المالية على مبدأ الفصل بين أصول المؤسسة وخصومها وأعبائه ومنتوجات وأصول وخصوم وأعباء ومنتوجات المشاركين في رؤوس أموالها الخاصة أو مساهميها. يجب ألا تأخذ القوائم المالية للمؤسسة في الحسبان إلا معاملات المؤسسة دون معاملات مالكيها»[4]

1- عمر السيد حسنين، فصول من تطور الفكر المحاسبي مع حالات تطبيقية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص29.

2 - الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المرسوم التنفيذي 156/08، المادة 12، ص 4.

3 - SACI Djelloul, Comptabilité de l'entreprise et système économique, L'expérience Algérienne, O. P. U., Alger 1991, p 85.

4 - الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المادة 09، ص 12، نفس المرجع.

4) قاعدة الوحدة النقدية: l'unité monétaire

يعتبر المحاسبون أن النقود وحدة قياس نمطية ملائمة لتحديد وتقرير تأثير العمليات المختلفة وإن كان لا يمكن التعبير عن المعلومات بصورة نقدية، إلا أن ما يصدر في الميزانية والقوائم الأخرى لابد أن يكون قابلا للقياس النقدي.[1]

نصت المادة 12 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي على مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية أما العمليات المدونة بالعملة الأجنبية فيجب ترجمتها إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية.

« تلتزم كل مؤسسة باحترام مبدأ الوحدة النقدية. يشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات المؤسسة. كما انه يشكل وحدة قياس المعلومة التي تحملها القوائم المالية. لا تدرج في الحسابات إلا المعاملات والأحداث التي يمكن تقويمها نقدا. غير أنه يمكن أن تذكر في الملحق بالقوائم المالية المعلومات غير القابلة للتحديد الكمي والتي يمكن أن تكون ذات اثر مالي » [2]

5) مبدأ الأهمية النسبية: Importance relative

تكون المعلومة ذات معنى، أي ذات أهمية إذا أثر غيابها من القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لهذه القوائم، لذا يجب أن تبرز القوائم المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها تجاه المؤسسة، غير انه يجوز جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الوظيفة أو الطبيعة [3].

6) مبدأ الحيطة والحذر: Principe de prudence

ويقصد بذلك الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ظل عدم التأكد، بحيث لا تؤدي هذه التقديرات إلى تضخيم وإفراط في قيمة الأصول والإيرادات، أو التقليل في قيمة الخصوم والتكاليف.[4]

يجب على المحاسبة المالية أن تستجيب لمبدأ الحيطة والحذر، لان ذلك يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع والأحداث في ظروف الشك قصد تفادي الأخطار التي من شأنها أن تثقل المؤسسة بالديون. إن تطبيق هذا المبدأ يجب أن لا يؤدي إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.

---

1 - وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، الدار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص37

2 - الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سبق ذكره، المادة 10، ص 12.

3 - الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سبق ذكره، المادة 11، ص12.

4 -Robert Obert, Pratique des normes IAS/IFRS, Dunod, Paris 2002, p 53.

7) مبدأ استمرارية الطرق: Permanence des méthodes

أي أن المؤسسة ملزمة بتطبيق نفس الطرق المحاسبية المطبقة في دورة سابقة في الدورة الحالية، ذلك لان انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يقضي بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات.

إن تغيير الطرق المحاسبية ينجر على تغير الظروف التي تم على أساسها التقدير أو بناء على تجربة أفضل أو معلومة جديدة هذا من جهة، وبهدف تقديمه معلومة موثوقة أكثر وتحسين نوعية القوائم المالية من جهة أخرى.[1]

8) مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية: Intangibilité du bilan d'ouverture

يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية معينة مطابقة للميزانية الختامية للدورة السابقة لها [2]،وهذا يتوافق مع فرضية استمرارية الاستغلال.

9) أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني[3]:

Prééminence de la réalité économique sur l'apparence juridique

من الضروري محاسبة العمليات المالية والأحداث الأخرى حسب حقيقتها الاقتصادية وليس استنادا فقط على شكلها القانوني لأنه توجد في بعض الحالات تناقض بين الشكل القانوني والحقيقة الاقتصادية، فمثلا عملية القرض الإيجاري تعتبر عملية إيجار (عدم انتقال الملكية) من النظرة القانونية، وتعتبر عملية بيع أو شراء من الناحية الاقتصادية.

10) مبدأ عدم المقاصة: Non compensation

لا يمكن إجراء أي المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم في الميزانية أو بين عناصر الإيرادات والأعباء في حساب النتيجة، والهدف من هذا المبدأ هو منع فقدان المعلومة المالية لقيمتها، خاصة في حالة الإفلاس[4]،غير أنه يمكن إجراء هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات بالتتابع، أو على أساس صاف.[5]

11) مبدأ التكلفة التاريخية: Coût historique

تسجل في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتوجات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان أثار تغيرات الأسعار أو تغيرات

---

1 - انظر المواد 40،39،38،37، من القانون رقم 07-11، ص 6، والمادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156، ص 12، مرجع سابق.
2 - الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سبق ذكره، المادة 17، ص 12.
3 - الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، المادة 6، ص 4.
4 - A.KADDOURI, A.MIMECHE, Cours de comptabilité financier selon les normes IAS/IFRS et le SCF 2007, ENAG édition, Alger 2009, p 89.
5 - الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، المادة 15، ص 4.

القدرة الشرائية للعملة. بخلاف فانه يمكن تعويض التكلفة التاريخية وتقييم الأصول والخصوم بالقيمة الحقيقية (القيمة العادلة) وفي حالات خاصة، مثل الأدوات المالية والأصول البيولوجية. لكن هذا المبدأ لقي العديد من الانتقادات من طرف الكتاب والمحاسبيين، وتزداد حدة هذه الانتقادات في حالة الارتفاع في مستويات التضخم.[1]

12) الصورة الصادقة: Image fidèle

يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة، وحتى تتوفر هذه الصورة لابد من احترام القواعد والمبادئ المحاسبة، وتكون القوائم المالية للمؤسسة قادرة على تقديم المعلومات ذات الصلة عن الوضع المالي والأداء والتغييرات في الوضع المالي لها. وإذا كانت هناك قاعدة أو مبدأ يؤثر سلبا على هذه الصورة يجب حذفه وتبرير ذلك في الملحق.

لا يمكن تصحيح المعالجات المحاسبية غير الملائمة ببيان الطرق المحاسبية المستعملة أو بمعلومات ملحقة أو بكشوف توضيحية أخرى.

13) مبدأ القيد المزدوج: Partie double

تحرر التسجيلات المحاسبية حسب المبدأ المسمى « القيد المزدوج »، حيث يمس كل تسجيل على الأقل حسابين اثنين، أحدهما مدين والآخر دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، يجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن.[2]

يعتبر مبدأ القيد المزدوج من أقدم المبادئ التي عرفتها المحاسبة، وقد أرساه الايطالي (Luca PACIOLI) سنة 1494، ويعرف لحد الساعة قبولا عالميا أصبح بمقتضاه ملزما للممارسة المحاسبية في كل الدول مهما كانت طبيعة أنظمتها المحاسبية.

المطلب الثاني: خصائص وفرضيات النظام المحاسبي المالي

يتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص هي:

- يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي ، و إعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- الإعلان بصفة أكثر وضوحا و شفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات و تقييمها و إعداد القوائم المالية ، مما يسمح بالتقليل من التلاعبات و تسهيل مراجعة الحسابات.
- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة و مقروءة تمكن من إجراء المقارنات و اتخاذ القرارات.

---

[1] - أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 75.

[2] - الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، المادة 16، ص 4.

الفرضيات الضمنية لتحضير القوائم المالية[1]: على اعتبار أن القوائم المالية هي أهم مخرجات النظام المحاسبي فان الفرضيات الأساسية لإعدادها تتمثل في مبدئي محاسبة التعهد، واستمرارية الاستغلال.

1) محاسبة التعهد (الالتزام): Comptabilité d'engagement

يفرض على المؤسسات حسب هذا المبدأ، مسك محاسبة الالتزام. وهذا يعني أنه يجب تسجيل المعاملات عند التزام بها، وعندما ينشأ الحق أو الدين. على العكس من ذلك، في المحاسبة المالية المبسطة، حيث لا يتم تسجيل المعاملات إلا عندما يحدث التدفق النقدي، أي انه يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية والإبلاغ عنها في القوائم المالية للفترة التي تخصها.

ولكي تحقق القوائم المالية أهدافها فإنها تعد طبقا لأساس الاستحقاق (الالتزام). وطبقا لهذا الأساس فانه يتم الاعتراف بآثار العمليات والأحداث الأخرى عند حدوثها (وليس عند استلام أو دفع النقدية وما يعادلها)، كما يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية سواء تلك التي حدثت في الماضي أو تلك التي سوف تحدث في المستقبل، ولذا فالقوائم المالية توفر معلومات عن العمليات المنصرمة وغيرها من الأحداث التي تعتبر هامة للمستخدمين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية (الفقرة 22: الإطار التصوري لإعداد وعرض القوائم المالية).

أما النظام المحاسبي المالي فقد أشار إلي هذه الفرضية، حيث أكد على محاسبة أثار المعاملات وغيرها من الأحداث على أساس محاسبة الالتزام عند حدوث هذه المعاملات أو الأحداث وعرضها في القوائم المالية للسنوات التي ترتبط بها[2].

2) استمرارية الاستغلال (النشاط): Continuité d'exploitation

يجري إعداد القوائم المالية بافتراض أن المؤسسة مستمرة في نشاطها وستبقى عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المؤسسة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام، ولكن إن وجدت هذه النية أو الحاجة، فإن القوائم المالية يجب أن تعد على أساس مختلف وفي مثل هذه الحالة المؤسسة مجبرة بالإفصاح عن ذلك. وعموما يفترض المحاسبون دائما، بأن المؤسسة ستظل تباشر أعمالها بصفة مستمرة دون أن يكون هناك أجل محدد لذلك.[3]

تعد القوائم المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة المؤسسة لنشاطاتها في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب.

---

[1] - طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص91.
[2] - الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، العدد 27، الجزائر، 2008، المادة 06، ص11.
[3] - هوامة جمعة، تقنيات المحاسبة المعمقة وفقا للدليل المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص17.

وقد أشار النظام المحاسبي المالي إلى انه إذا لم تعد القوائم المالية على هذا الأساس، فان الشكوك في استمرارية الاستغلال تكون مبينة ومبررة، ويحدد الأساس المستند عليه في ضبطها في ملحق[1].

ومما سبق يمكن أن نلخص أهم فرضيات النظام المحاسبي المالي الجديد فيما يلي:

- ✓ **الاستيعاب الجديد للمحاسبة:** عكس النظام المحاسبي السابق المبني على تصور يأخذ بعين الاعتبار خاصة القيود القانونية والضريبية، النظام المحاسبي الجديد يتقيد بالتسجيل بصفة وفية وفق المميزات والحقائق الاقتصادية المعاملات والأحداث الأخرى استجابة لمتطلبات المستثمرين الذين يريدون الحصول على معلومة شفافة. هذا التصور الجديد للمحاسبة المستلهم من المحاسبة الأنجلوسكسونية يتطلب من كل الأطراف المعنية بالمعلومة المالية (محضري الحسابات، المهنيين المحاسبين والمستعملين الآخرين) إعادة نظر عميقة تتطلب احتياجات هامة لرفع وتحسين المستوى، وإعداد برامج التكوين في المحاسبة.

- ✓ **تمييز القانون المحاسبي من القانون الجبائي:** إذا كانت لحد الساعة المحاسبة مقيدة بإدماج القواعد الجبائية (تهيمن عليها نظرة واحتياجات الإدارة الجبائية)، فإن النظام الجديد يفرض استقلالية القانون المحاسبي بالنسبة للقانون الجبائي. وبهذا فإن التصريحات الجبائية يتم إعدادها بعد معالجة الجداول المالية للمؤسسات اعتبارا للقيود الجبائية.

المبحث الرابع: الأهداف الجوهرية والاستحداثات الأساسية للنظام المحاسبي المالي

المطلب الأول: الأهداف الأساسية للنظام المحاسبي المالي

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين و المستثمرين، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، في إطار التوحيد المحاسبي العالمي و الذي يهدف إلى: [2]

- جلب المستثمرين الأجانب من خلال توحيد قراءة القوائم المالية.
- الانتقال من المحاسبة التاريخية إلى المحاسبة المالية المستقبلية (أي الانتقال من ميزانية محاسبية مسجلة بقيم تاريخية إلى ميزانية مالية قابلة للتحليل على حالتها دون إجراء تغيرات عليها).

---

1 - الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سابق ذكره، المادة 07، ص11

2 - د. عمورة جمال، الإهتلاكات وتدهور قيم التثبيتات في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)، مداخلة في إطار الملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية ،أكتوبر 2009، جامعة سعد دحلب – البليدة، صفحة 03.

- الانتقال من محاسبة المعالجة (comptabilité de traitement) إلى محاسبة الحكم (comptabilité de jugement).
- تغيير مصطلح المحاسب إلى مصطلح محضر أو معد القوائم المالية (مساهمة الجميع في إعداد القوائم عن طريق الحكم الشخصي للمسيرين واللجوء إلى مكاتب الخبرة لعملية تقييم الممتلكات).
- تحميل المسؤولية لجميع أطراف معدي أو محضري القوائم المالية (لا تقع المسؤولية على المحاسب فقط).
- إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط الوطني للمحاسبة.
- تبني تطوير المعايير والتقنيات المحاسبية قصد تقريب ممارستنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير الدولية المصادق عليها من قبل أغلب الدول.
- تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية، كاملة وأكثر شفافية.
- الاستجابة لاحتياجات الإعلام المالي لمختلف مستعملي القوائم المالية، مسيرين، مستثمرين حاليين أو محتملين، مقرضين، زبائن، جمهور، مدققين أو مراجعين، الدولة بمختلف هيئاتها (لم تعد المحاسبة تقتصر على الجهات الضريبية فقط).
- تقييم ممتلكات المؤسسة على أساس السوق أو ما يعرف بالقيم العادلة (La juste valeur).

و تكمن أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي فيما يلي: [1]

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة و دقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي و التقييم و كدا إعداد القوائم المالية ، مما يقلص من حالات التلاعبات.
- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية و المستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة.
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرارات و تحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية.
- يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار و يدعم القدرة التنافسية للمؤسسة.
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح.
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب.
- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا ، مما يدعم شفافية الحسابات ، و تكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.
- انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية.

[1]- ايت محمد مراد، أبحري سفيان، النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر" تحديات و أهداف، مداخلة في إطار ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، أكتوبر 2009، جامعة سعد دحلب البليدة، ص07.

- تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة.
- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع ، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية.
- يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة.
- يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة.
- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع.
- تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة ، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة و تغير الأموال الخاصة ، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

المطلب الثاني: الاستحداثات الرئيسة للنظام من المنظور الاقتصادي[1]

يتميز النظام المحاسبي الجديد - من الناحية النظرية – عموما بأربع استحداثات رئيسية وهي:

1) **الاستحداث الأول:** يمس الاختيار الدولي الذي يقرب ممارستنا المحاسبية بالممارسة العالمية والذي سيسمح للمحاسبة بأن تعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر وإعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات.

ونلاحظ ذلك جليا من خلال المبدأ المحاسبي المتمثل في: أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني بمعنى التفضيل الاقتصادي على القانوني حيث يعتبر من أهم التغيرات، لا تخص تقنية المحاسبة في حد ذاتها بل تخص أكثر بعض قواعد المحاسبة و تقييم الأصول و الخصوم و أعباء المنتجات.[2]

2) **الاستحداث الثاني:** يتعلق بالإعلان بصفة أكثر وضوحا عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات.
3) **الاستحداث الثالث:** ينص على أن النظام المحاسبي الجديد قد أخذ على عاتقه احتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، الأمر الذي يسمح لهم بالحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص المؤسسات وتمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.
4) **الاستحداث الرابع:** يتعلق بالكيانات الصغيرة، ويتلخص في إمكانية تطبيقها لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة.

---

[1] - مشروع القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي, جويلية 2004,ص: 1-2-3.
[2] - حديث وزير المالية الذي خص به وكالة الأنباء الجزائرية حول نظام المحاسبة الجديد، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثالث: الاستحداثات الرئيسة للنظام المحاسبي المالي

تشمل الاستحداثات بشكل عام على ما يلي:

1) **بالنسبة لبنية الحسابات** : من خلال بنية الحسابات في النظام المحاسبي المالي نلاحظ أنه تم الاعتماد على المخطط المحاسبي العام الفرنسي المعدل سنة 1983 ، بحيث تم اقتباس أغلب حساباته، لذلك سوف نقوم بعرض الحسابات الخاصة بالمخطط المحاسبي العام الفرنسي من جهة، ثم عرض بنية النظام المحاسبي المالي الجزائري من جهة ثانية[1].

2) **من حيث المرجعية الفكرية للنظام المحاسبي المالي**: كان تبني المعايير المحاسبية الدولية بشكل متزايد على مستوي العديد من دول العالم و الالتزام بتطبيق هذه المعايير، وفي هذا الإطار تفاعلت البيئة الجزائرية بشكل عام تفاعلا إيجابيا ومضطردا مع البيئة الدولية في المجال المحاسبي، ولتطوير هذا التفاعل وزيادته وتعميق مجالاته في جوانب أخرى مكملة، وبما أن المهنة المحاسبية هي مجال آخر يترادف مع المجال الاقتصادي فإن الأمر تطلب حتمية تبني الجزائر نظر يا للمعايير المحاسبية الدولية، و من خلال نصوص النظام المحاسبي المالي الجديد. نلاحظ أنه تم تبني المعايير المحاسبية الدولية التالية:[2]

- **بالنسبة لتقديم وعرض القوائم المالية**: بالنسبة للكشوف المحاسبية تم أخذ بعين الاعتبار المعيار المحاسبي الدولي الأول الذي يتناول عرض وتقديم القوائم المالية، بالإضافة إلى المعيار المحاسبي السابع الذي يتناول جدول تدفقات الخزينة.
- **بالنسبة لمحاسبة المخزونات :** بالنسبة لمعالجة المخزونات تم اعتماد المعيار المحاسبي الدولي الثاني، الذي يتناول المخزونات.
- **بالنسبة لضرائب الدخل المؤجلة** : تم التطرق في النظام المحاسبي المالي الجديد إلى الضرائب المؤجلة، و هذا ما يعني أن الجزائر تبنت المعيار المحاسبي الدولي الثاني عشر،الذي يتناول ضرائب الدخل المؤجلة.
- **بالنسبة لعقود الإيجار التمويلية :** تم تبني المعيار المحاسبي السابع عشر، الذي يعالج محاسبة عقود الإيجار– تمويل.

---

[1] - شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الثاني.
[2] - نفس المرجع السابق.

3) **من حيث المبادئ المحاسبية:**[1]

الجوهر فوق الشكل :من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد نلاحظ أنه تم تبني مبدأ جديد يتمثل في مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، هذا المبدأ له تأثير على المعالجة المحاسبية لبعض الأحداث الاقتصادية مثل معالجة عقود الإيجار التمويلية.

4) **من حيث المعالجة المحاسبية الجديدة :**[2]

المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار– تمويل : تم اعتماد وتبني معالجة محاسبية جديدة لعقود الإيجار-تمويل، بحيث أصبحت تعالج من خلال الميزانية بعد ما كان يتم تسجيلها من خلال جدول حسابات النتائج.

المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة : تم اعتماد المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل المؤجلة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية؛ من خلال الحسابات (692 ، 693 و 134، 133)

- في حالة ضرائب الأصول المؤجلة، يجعل حساب 133 مدينا، مقابل جعل حساب 692 دائنا.
- في حالة ضرائب الخصوم المؤجلة، يجعل حساب 134 دائنا، مقابل جعل حساب 693 مدينا.

المعالجة المحاسبية للتخفيضات التجارية خارج فاتورة الشراء -البيع، تتم بطريقة تختلف عما كانت عليه، بحيث كانت تتم معالجة التخفيضات التجارية خارج فاتورة الشراء -البيع و كأنها تخفيضات مالية،أما من خلال النظام المحاسبي الجديد فتتم المعالجة من خلال الحسابات (609،619،629 و709).

- حساب 609 بالنسبة للتخفيضات التجارية الخاصة بمشتريات البضائع والسلع.
- حساب 619 بالنسبة للتخفيضات التجارية الخاصة بالخدمات الخارجية.
- حساب 629 بالنسبة للتخفيضات التجارية للخدمات الخارجية الأخرى.
- حساب 709 بالنسبة للتخفيضات التجارية المحصلة.

المعالجة المحاسبية للديون من خلال النظام المحاسبي المالي[3]: من خلال النظام المحاسبي المالي نجد أن المعالجة المحاسبية للديون تتم من خلال عدة أصناف ، ويمكن تلخيصها في ما يلي:

الصنف الأول من خلال:

- حساب 16 القروض والديون المماثلة.
- حساب 17 ديون متعلقة بالمساهمات.

---

[1] - الدكتور شنوف شعيب، الممكن وغير الممكن في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الإشكاليات والتحديات، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جانفي 2010، المركز الجامعي الوادي، صفحة 02

[2] - شنوف شعيب نفس المرجع السابق

[3] - Loi du 30-4-1983, Décret du 29-11-198.Règlement n°99-03 du 29 avril 1999 du Comité de la réglementation comptable .Règlements n°2002-10.modifié par les règlements suivants :n°2004-13, n°2004-15 du 23 novembre 2004, n°2005-09 du 3 novembre 2005, n°2007-02 et n°2007-03 du 14 décembre 2007

الصنف الرابع من خلال:

- حساب 40 الموردين والحسابات المماثلة:أغلب الحسابات الفرعية لهذا الحساب تمثل ديونا ؛ باستثناء بعض الحسابات مثل حساب 409 .
- حساب 42 المستخدمين -أجور مستحقة: أغلب الحسابات الفرعية لهذا الحساب تمثل ديونا ؛ باستثناء بعض الحسابات مثل الحسابات 444 ،445 و 447

الصنف الخامس من خلال:

- حساب 51x من خلال حساب 519 وبعض الحسابات الأخرى.

5) **عناصر القوائم المالية الجديدة :**[1] بالإضافة إلى الميزانية وجدول حسابات النتائج اللذان تم إحداث عليهما بعض التعديلات،تم إضافة جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رأس المال، والملاحق.

6) **الجديد في القياس و التقييم المحاسبي** : بالإضافة إلى مبدأ التكلفة التاريخية (تكلفة الشراء، تكلفة الاقتناء ، تكلفة الانجاز...) فانه تم اعتماد في بعض الحالات تقييم بعض العناصر انطلاقا من:

- القيمة العادلة(Juste Valeur) أو السوقية في ظل المنافسة العادية.
- القيمة المحققة.
- القيمة الحالية.

[1] - الدكتور شنوف شعيب، الممكن وغير الممكن في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الإشكاليات والتحديات، نفس المرجع السابق.

خـــاتمة الفصـــل:

مع هذا الاتجاه المتنامي لعولمة المعايير المحاسبية ،تتفاعل البيئة الجزائرية- بشكل عام - تفاعلا إيجابيا و مضطردا مع البيئة المحاسبية الدولية و ذلك بإجراء إصلاح على النظام المحاسبي للمؤسسات يهدف إلى تحقيق توافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية ،في ظل تبني الجزائر لنظام اقتصاد السوق وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ،إضافة إلى اقتراب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. في الوقت الذي يعاني المخطط المحاسبي الوطني المعتمد منذ عام 1975 قصورا في خدمة كل مستعملي المعلومات المالية والمحاسبية من مقرضين ومستثمرين وغيرهم والتي نعتبرها منطقية وحتمية في نفس الوقت نظرا لخصوصيات المحيط الاقتصادي والتحولات التي طرأت عليه.

ونأمل أن يتدارك ذلك في المستقبل القريب من خلال تبني المرجعية الجديدة والتي أعطت حلة مختلفة للممارسة المحاسبية لما كانت عليه، نظرا للمفاهيم والمعايير والمبادئ التي استوحتها من المحاسبة الدولية (معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS).

إضافة إلى هذا تبين لنا بأن النظام المحاسبي المالي أعطى للإطار التصوري أهمية بالغة من خلال التعرض للمفاهيم والقواعد الجوهرية المتعلقة بالمحاسبة المالية، كما انتقينا بعض أهم المستجدات التي جاء بها النظام الجديد ولو كانت بشكل موجز على أن تكون محور دراستنا في الفصل الموالي.

الفصـــــل الأول

أهم مستجدات النظام من الجانب المحاسبي والمالي

مقدمـــة الفصـــل:

فرضت تغيرات محيط المؤسسات الاقتصادية في عالمنا المعاصر جملة من التطورات المتسارعة ذات التأثير على حياة ونمو المؤسسات واستقرارها .حيث ألزم هذا التغيير مسيري المؤسسات على سرعة التأقلم والأخذ بعين الاعتبار للمستجدات وتحديد وضع المؤسسة ضمن محيطها وخاصة بين منافسيها.

فمن المتغيرات البارزة ، حاليا، ما تم وضعه في الجانب المحاسبي، حيث ظهرت المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS التي تم الوصول إليها بشكل تدريجي في الدول المتقدمة ويطلب تطبيقها في دول العالم الثالث كالجزائر مثلا، التي تسعى إلى وضع نظام محاسبي مالي يتجاوب مع ما هو مطلوب منها. فلا بد وأن هذا التطبيق سيقدم تغييرا للنظام المحاسبي المطبق حاليا في المؤسسات الجزائرية.

فقد شرعت الجزائر في تبني معايير محاسبية جديدة تماشيا مع أعمال التوحيد المحاسبية الدولية، حيث سنت العديد من القوانين المتعلقة بهذا المجال، من ضمنها قانون النظام المحاسبي المالي ، وبالإضافة إلى ذلك أصدرت مدونة الحسابات التي شرع في تطبيقها ابتداءا من سنه 2010 مما يحتم على المهتمين بالمحاسبة في الجزائر مواكبة هذه التغييرات و فهمها خاصة الجوانب التقنية وما تحمله من أبعاد.

ونظرا لنقص الأبحاث في الجانب التقني بخلاف الجانب النظري، ارتأينا أن نخوض في غمار بعض مستجدات هذا النظام لمحاولة فهمها وتوضيحها قدر الإمكان، بداية من كيفية معالجة عقود القرض الإيجاري الذي ظهر كتقنية حديثة للتمويل، ثم التطرق إلى إحدى القوائم المالية والتي لا تقل أهمية عن غيرها والمتمثلة في جدول تدفقات الخزينة الذي أعطى للمحاسبة على العموم صبغة مالية بحته، وبعد ذلك نمر على حيثيات معالجة التثبيتات - أو بالتسمية القديمة الأصول الثابتة – ونخص بالذكر التثبيتات المالية، هذا على العموم ما سيتناوله هذا الفصل.

المبحث الأول: المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار

المطلب الأول: ماهية عقود الإيجار وأنواعه

أولا: مفهوم قرض الإيجار

لقد تعددت المصطلحات المترجمة لمفهوم قرض الإيجار بهدف إيجاد ترجمة للكلمة الأصلية "leasing" في هذا العنصر يتم تسليط الضوء على هذا المصطلح في ظل المعيار الدولي رقم17، و في إطار التشريع الجزائري.

1) مفهوم قرض الإيجار طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم: 17 [1]

طبقا للمعيار المحاسبي الدولي السابع عشر 17 (المعدل): " يعرف عقد الإيجار على أنه ترتيب ينقل بموجبه المؤجر الحق في استخدام أصل لفترة زمنية متفق عليها مقابل دفعة أو سلسلة دفعات تستحق على المستأجر ." حيث يتم توضيح هدف و نطاق المعيار فيما يلي:[2]

هدف المعيار: هدف هذا المعيار أن يبين للمستأجر و المؤجر السياسات والإفصاحات المحاسبية المناسبة لتطبيقها فيما يتعلق بعقود الإيجار التمويلي و التشغيلي.

نطاق المعيار: يجب تطبيق هذا المعيار في الكافة عقود الإيجار عدا ما يلي :

- ⇦ اتفاقيات الإيجار لاستكشاف أو استخدام المواد الطبيعية مثل النفط والغاز الطبيعي والأخشاب والمعادن و الحقوق الأخرى المتعلقة بالمعادن.
- ⇦ اتفاقيات الترخيص الخاصة ببنود مثل الأفلام السينمائية وتسجيلات الفيديو والمسرحيات والمخطوطات والبراءات وحقوق النشر والتأليف.

2) مفهوم قرض الإيجار طبقا للنصوص التشريعية المتعلق بالاعتماد الإيجاري في الجزائر

لقد اختيار المشرع الجزائري ترجمة" اعتماد إيجاري "للتعبير والتدليل على عملية قرض الإيجار عبر مختلف القوانين والأوامر المعدة لهذا الغرض، في حين تم اعتماد " عقد الإيجار- التمويل "لتعبير عن قرض الإيجار في مختلف القرارات المحددة لقواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية.

حيث عرفت المادة الأولى من الأمر رقم: 96- 09 قرض الإيجار كعملية تجارية ومالية منجزة بواسطة المصارف والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا ومعتمدة صراحة بهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب، أشخاصا طبيعيين كانوا أو معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص .

كما تنجز عملية قرض الإيجار على أساس عقد إيجار يمكن أن يتضمن أولا يتضمن حق الخيار بالشراء

---

[1] - طبقا للمعيار المحاسبي الدولي السابع عشر 17 المعدل في عام 1997 ، وهو المعيار الذي حل محل المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر " محاسبة عقود الإيجار " و الذي تم اعتماده من قبل مجلس لجنة المعايير المحاسبية الدولية بنسخته المعاد صياغتها عام 1994، ليصبح المعيار المعدل نافذ المفعول على البيانات المالية للفترة التي تبدأ في الأول من يانير 1999 أو بعد هذا التاريخ.

[2] - حامد طارق عبد العال، " موسوعة معايير المحاسبة القياس و التقييم المحاسبي"، الجزء الخامس، الإسكندرية :الدار الجامعية،(2004 ، ص 399).

لصالح المستأجر ويقع بالضرورة على أصول منقولة أو عقارية ذات استعمال مهني أو على المحلات التجارية أو المؤسسات الحرفية .[1]

كما عرف قرض الإيجار على أنه ":عقد الإيجار هو عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة عن حق استعمال أصل مقابل دفع واحد أو دفعات عديدة ." [2]

ثانيا: أنواع قرض الإيجار حسب النظام المحاسبي المالي (التشغيلي، التمويلي).

طبقا للمادة الثانية من الأمر96 - 06 المتعلق بالاعتماد الإيجاري في الجزائر، فإن هناك نوعيين أساسيين من قرض الإيجار، قرض الإيجار التمويلي و قرض الإيجار التشغيلي، كما هو معمول به في أغلب تشريعات الدول.

حيث يعتبر قرض الإيجار ماليا إذا نص عقد قرض الإيجار على تحويل كل الحقوق والالتزامات و المنافع و المساوئ و المخاطر المرتبطة بملكية الأصل الممول عن طريق قرض الإيجار، في حين يعتبر قرض الإيجار تشغيلي في حالة ما إذا لم يحول لصالح المستأجر كل أو تقريبا كل الحقوق و الالتزامات و المنافع و المخاطر المرتبطة بحق ملكية الأصل و التي تبقى لصالح المؤجر أو على نفقاته. و كل هذا جاء موافقا تماما لما ذهب إليه المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 .

و مما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال فإنه طبقا للأمر رقم 96- 06 فإن التفرقة بين ما هو قرض إيجار تشغيلي و قرض إيجار تمويلي يمكن استنتاجها من محتوى العقد، هذا الأخير الذي اعتمد عليه المشرع الجزائري كثيرا في إعداد التعاريف و المفارقة بين أنواع قرض الإيجار، و نشير في هذا الصدد أن المشرع أهمل المعايير الدولية للمفارقة بين قرض الإيجار المالي و التشغيلي، إلا أن هذا النقص تم تداركه بمجيء النظام المحاسبي المالي الجديد، حيث أقر المشرع الجزائري أن معايير تصنيف عقد الإيجار كعقد إيجار تمويل أو عقد إيجار بسيط أمر يتوقف على واقع المعاملة التجارية (الصفقة) بدلا من شكل العقد أو صيغته، و الأمثلة عن الوضعية التي من المفروض أن تؤدي إلى تصنيف عقد الإيجار كعقد إيجار تمويلي تتمثل فيما يلي: [3]

- ملكية الأصل تحول إلى المستأجر بعد انقضاء مدة الإيجار .
- عقد الإيجار يمنح المستأجر خيار شراء الأصل بسعر يقل بصورة كافية عن قيمته الحقيقية في التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة حق الخيار.

---

[1] - الأمر رقم: 96-09 المؤرخ في 19 شعبان 1416 الموافق ل 10 يناير 1996 المتعلق بالاعتماد الإيجاري في الجزائر.

[2] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 ، الموافق ل 25 مارس سنة 2009 ، ص19 .

[3] -عبد الرزاق يخلف ، المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي وفقا لنظام المحاسبي المالي SCF، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه ، أكتوبر 2009، بجامعة سعد دحلب –البليدة-

- مدة الإيجار تغطي الجزء الأكبر من مدة الحياة الاقتصادية للأصل ذاته إذا لم يكن هناك تحويل للملكية.
- في بداية عقد الإيجار قيمة المدفوعات الدنيا المحينة بمقتضى هذا الإيجار ترتفع على الأقل إلى شبه كامل القيمة الحقيقة للأصل المؤجر.
- الأصول المستأجرة ذات طبيعة خاصة و لا يستعملها إلا المستأجر دون أن يدخل فيها تعديلات كبيرة.

المطلب الثاني: التصنيفات والمصطلحات المتعلقة بعقد الإيجار

أولا: تصنيفات عقد الإيجار:

تصنيف عقد إيجار كعقد إيجار تمويل أو عقد إيجار بسيط أمر يتوقف على واقع المعاملة التجارية (الصفقة) بدلا من شكل العقد أو صيغته حيث يصنف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي إذا كان يحول بشكل جوهري جميع المخاطر والمكافآت المتعلقة بالملكية، ويصنف عقد الإيجار على أنه عقد تشغيلي إذا كان لا يحول بشكل جوهري جميع المخاطر والمكافآت المتعلقة بالملكية و يتم تصنيف عقد الإيجار عند بدء مدته .

والأمثلة عن الوضعية التي من المفروض أن تؤدي إلى تصنيف عقد إيجار كعقد إيجار تمويل في نظام المحاسبة المالية تماثل تلك الموضوعة في المعيار المحاسبي الدولي17 IAS الذي يصنفها على أساس مدى تحمل المؤجر أو المستأجر المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل المستأجر، وتشمل المخاطر احتمالات الخسائر من الطاقة العاطلة أو التقنية القديمة ومن التغيرات في العائد بسبب الظروف الاقتصادية المتغيرة، ويمكن أن تتمثل المكافآت بتوقع أرباح من العمليات على مدى العمر الاقتصادي للأصل والحصول على كسب من زيادة قيمة الأصل أو تحقيق قيمة متبقية[1].

ومما سبق وبعبارة أخرى يمكن نبين فيما يلي الحالات أو المؤشرات التي تستطيع كذلك فرديا أو جماعيا أن تؤدي إلى تصنيف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي:[2]

1) إذا استطاع المستأجر إلغاء عقد الإيجار وتحمل المستأجر خسائر المؤجر المتعلقة بالإلغاء.
2) إذا تحمل المستأجر المكاسب أو الخسائر من التقلبات في القيمة العادلة للأصل المتبقي (على سبيل المثال على شكل رديات إيجار مساوية لمعظم عوائد المبيعات في نهاية عقد الإيجار).

---

[1]- الدكتور راغب الغصين، المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر عقود الإيجار،النسخة الصادرة من جمعية المحاسبين القانونيين السورية، ص 06

[2] - جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير المحاسبية الدولية 1998، شركة مطابع الخط، عمان، الأردن، 1999، ص330

3) إذا كان للمستأجر القدرة على الاستمرار في الاستئجار لفترة ثانوية بإيجار أقل إلى حد كبير من الإيجار السائد في السوق.

ثانيا: المصطلحات المتعلقة بعقد الإيجار

استخدم المعيار الدولي IAS 17 المصطلحات الأساسية المتعلقة بعقد الإيجار التالية[1]:

بدء عقد الإيجار: هو تاريخ اتفاقية الإيجار أو التزام الأطراف بالأحكام الرئيسية لاتفاقية الإيجار، أيهما أقرب.

مدة عقد الإيجار: هي الفترة غير القابلة للإلغاء التي تعاقد فيها المستأجر لاستئجار الأصل بالإضافة إلى أي فترات أخرى يكون فيها للمستأجر حق اختيار الاستمرار في استئجار الأصل مقابل دفعة أخرى أو بدونها، مع وجود التأكيد بشكل معقول عند بدأ العقد أن المستأجر سوف يمارس حقه بموجب ذلك الخيار.

الحد الأدنى لدفعات عقد الإيجار: هي المبالغ التي يدفعها المستأجر أو قد يطلب منه دفعها طيلة مدة عقد الإيجار، باستثناء بدل الإيجار المحتمل وتكاليف الخدمات والضرائب التي سيقوم المؤجر بدفعها واستردادها بالإضافة إلى ما يلي:

أ ـ بالنسبة للمستأجر، أية مبالغ مضمونة من قبله أو من قبل طرف مرتبط به، أو

ب ـ بالنسبة للمؤجر، أي مبلغ القيمة المتبقية مضمون له من قبل أي من:

المستأجر، أو طرف مرتبط بالمستأجر، أو طرف ثالث مستقل قادر ماليا على الوفاء بهذا الضمان.

على أنه إذا كان للمستأجر حق خيار شراء الأصل بسعر يتوقع أن يكون أقل بدرجة كافية من القيمة العادلة للأصل في التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة هذا الخيار، أي عند بدء عقد الإيجار فإن الحد الأدنى من دفعات الإيجار تشمل الحد الأدنى من المبالغ المستحقة الدفع طيلة مدة عقد الإيجار، بالإضافة إلى الدفعة المطلوبة لممارسة حق خيار الشراء هذا.

القيمة العادلة: هي المبلغ الذي يمكن مقابلة استبدال أصل أو تسوية مطلوب بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية على أساس تجاري بحت.

العمر الاقتصادي: هو إما: الفترة التي من المتوقع خلالها أن يكون الأصل قابلا للاستعمال اقتصاديا من قبل مستخدم واحد أو أكثر، أو عدد وحدات الإنتاج أو الوحدات لمشابهة التي يتوقع الحصول عليها من الأصل من قبل مستخدم واحد أو أكثر.

العمر النافع: هي الفترة الباقية المقدرة من بدأ مدة عقد الإيجار دون أن تحددها مدة عقد الإيجار والتي يتوقع خلالها أن تستهلك المنشأة المنافع الاقتصادية للأصول.

---

[1] ـ نفس المرجع، ص327,328

القيمة المتبقية المضمونة: هي:

أ ـ بالنسبة للمستأجر ذلك الجزء من القيمة المتبقية المضمون من قبل المستأجر، أو من قبل طرف له علاقة بالمستأجر، (قيمة الضمان هي الحد الأعلى من المبلغ الذي يمكن في أي حال أن يصبح مستحق الدفع).

ب ـ بالنسبة للمؤجر ذلك الجزء من القيمة المتبقية المضمون من قبل المستأجر أو من قبل طرف ثالث ليس له علاقة بالمؤجر والذي هو قادر ماديا على الوفاء بالالتزامات بموجب الضمان.

القيمة المتبقية غير المضمونة: هي ذلك الجزء من القيمة المتبقية من الأصل المؤجر والذي لا يضمن المؤجر تحقيقه فقط من قبل طرف له علاقة بالمؤجر.

إجمالي الاستثمار في عقد الإيجار: هو إجمالي الحد الأدنى من دفعات الإيجار بموجب عقد إيجار تمويلي من وجهة نظر المؤجر وأية قيمة متبقية غير مضمونة تستحق للمؤجر.

دخل التمويل غير المكتسب: هو الفرق بين :

أ- صافي الحد الأدنى من دفعات الإيجار بموجب عقد إيجار تمويلي من وجهة نظر المؤجر وأية قيمة متبقية غير مضمونة تستحق للمؤجر.

ب ـ القيمة الحالية للبند (أ) أعلاه حسب سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار.

صافي الاستثمار في عقد الإيجار: هو إجمالي الاستثمار في عقد الإيجار ناقصا دخل التمويل غير المكتسب.

سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار: هو سعر الخصم عند بدء عقد الإيجار الذي يجعل القيمة الإجمالية لما يلي مساوية للقيمة العادلة للأصل المؤجر:

- ❖ الحد الأدنى لدفعات عقد الإيجار.
- ❖ القيمة المتبقية غير المضمونة.

سعر الفائدة التفاضلي / على الاقتراض للمستأجر: هو سعر الفائدة الذي يجب أن يدفعه المستأجر في عقد إيجار مشابه، أو إذا كان من غير الممكن تحديد ذلك، السعر الذي كان سيتحمله المستأجر عند بدء عقد الإيجار لاقتراض الأموال اللازمة لشراء الأصل على مدى فترة مماثلة ومع ضمان مماثل.

الإيجار المحتمل: هو ذلك الجزء من دفعات الإيجار غير محدد المبلغ، ولكنه مبني على عامل عدا عن مجرد مرور الوقت (مثال ذلك النسبة المئوية للمبيعات، مقدار الاستعمال، مؤشرات السعر أسعار الفائدة في السوق).

المطلب الثالث: التسجيل المحاسبي لعقود الإيجار

أولا : المعالجة المحاسبية لعقد إيجار تشغيلي

1) التسجيل المحاسبي عند المستأجر:

يتم الاعتراف بدفعات الإيجار بموجب عقد إيجار كمصروف في بيان الدخل على أساس القسط الثابت على مدى مدة الإيجار, إلا إذا كان هناك أساس منتظم أخر يمثل النمط الزمني لمنفعة المستخدم.

613		إيجارات	***	
4456		الدولة:ر على رقم الأعمال	***	
	512	بنوك الحسابات الجارية		***

2) التسجيل المحاسبي عند المؤجر:

تظهر الموجودات الخاضعة لعقود الإيجار التشغيلي في ميزانيات المؤجرين حسب طبيعة الأصل ويتم الاعتراف و تسجيل دخل الإيجار في بيان الدخل على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار إلا إذا توفر أساس منتظم أخر أكثر تمثيلا لنمط الزمني الذي تتناقص فيه منفعة الاستخدام المأخوذة من الأصل[1]. يتم استهلاك الموجودات المؤجرة على أساس يتفق مع سياسة المؤجر العادية الخاصة باستهلاك الموجودات المماثلة.

512		بنوك الحسابات الجارية	***	
	706	تقديم الخدمات الأحرى		***
	4457	الدولة:رسم على رقم الأعمال		***
6811		مخصصات الإهتلاك الأصول غير الجارية	***	
	2815	إهتلاك الأصول		***

ثانيا: المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي

يدرج في الحسابات كل أصل يكون محل عقد إيجار تمويل في تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ مع احترام مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني.

1) التسجيل المحاسبي عند المستأجر: يتم كما يلي[2]:

- يدرج الملك المؤجر الأصل المستأجر في حسابات أصول الميزانية بقيمته الحقيقية أو بالقيمة المحينة للمدفوعات الدنيا بمقتضى الإيجار إذا كانت هذه القيمة الأخيرة أقل ثمنا.
- يدرج إلزام دفع الإيجارات المستقبلية في الحسابات بنفس مبلغ الخصوم للميزانية.

---

[1] - جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مرجع سابق، ص337

[2].- J.F. ROBERT,F.MECHIN ;H.PUTEAUX , NORMES IFRS et PME,système comptable de convergence entre comptables françaises et standards de l'IASB,DUNOD édition ,ordre des Expert comptables,paris,2004, p161

167	78	الديون المترتبة على عقد الإيجار الاسترجاع عن الخسائر القيم والتموينات	****	****
28	2xx	إهتلاك التثبيتات التثبيت محل عقد الإيجار إخراج التثبيت من الميزانية	****	****

مثال تطبيقي:[1]

قامت شركة الأمل في 2005/01/01 بإبرام عقد إيجار تمويلي لاقتناء معدات إنتاج عمرها الاقتصادي 8 سنوات، وخصائص العقد تتمثل فيما يلي:سعر شراء المعدات المعطى في العقد 200000 دج.

- مدة العقد 6 سنوات بدفعات إيجار سنوية تقدر ب 44762 دج تدفع في بداية كل سنة.الدفعة الأولى في 2005/01/01.
- قيمة خيار الشراء في السنة السادسة 12000 دج والتي ترافق القيمة المتبقية المتوقعة للمعدات في هذه السنة.
- معدل التقييم 8 %. والرسم على القيمة المضافة 17 %.

المطلوب: تسجيل القيود اللازمة في يومية شركة الأمل .

الحل: معدل الفائدة t الذي يجعل القيمة الحالية للإيجارات المستقبلية = القيمة العادلة للمعدات

$$200000=44472+44472\ (1+i)^{-1}+44472\ (1+i)^{-2}.....+\ 44472\ (1+i)^{-6}+12000((1+i)^{-6}$$

بحل المعادلة المعدل الفائدة t = 0,15 أي 15%

ـ إعداد جدول إهتلاك قرض الإيجار: الجدول رقم(01)

السنوات	القيمة المتبقية	الفوائد	الإهتلاك(الدفعة-الفائدة) تخفيض الالتزام	دفعات الإيجار	رصيد الالتزام
2005/01/01	200000	0	44762	44762	155238
2006/01/01	155238	23286	21476	44762	133762
2007/01/01	133762	20064	24698	44762	109064
2008/01/01	109064	16360	28402	44762	80661
2009/01/01	80661	12099	32663	44762	47999
2010/01/01	47999	7200	37562	44762	10437
2011/01/01	10437	1565	10437	00021	0
المجموع	/	80574	200000	572802	/

ملاحظة: قمنا بتقريب الفواصل إلى الواحد

[1] ـ رابح يخلف، عبد الرزاق يخلف، المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي وفقا لنظام المحاسبي المالي SCF، مداخلة في إطار الملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، أكتوبر 2009، جامعة سعد دحلب ـ البليدة ـ،ص 10.

- التسجيل في اليومية:

		2005/01/01		
215		المنشآت التقنية والمعدات والأدوات الصناعية	200000	
	167	الديون المترتبة على عقد إيجار تمويل		200000
		إقتناء الأدوات دخول الملك تحت مراقبة الشركة		
167		الديون المترتبة على عقد إيجار تمويل	44762	
445		الدولة:رسم على رقم الأعمال	7609,5	
	512	بنوك الحسابات الجارية		52371,5
		تسديد دفعة الإيجار الأولى بدون فائدة في 2005/1/1		
		2005/12/31		
661		أعباء فوائد مالية	23286	
	518	فوائد منتظرة للدفع		23286
		إثبات الفائدة في نهاية(إقفال سنة 2005)		
681		مخصصات الإهتلاك الأصول غير الجارية	25000	
	281	إهتلاك الأصول		25000
		إثبات قسط إهتلاك المعدات في نهاية		
		(إقفال سنة 2005)		
		2006/01/01		
167		الديون المترتبة على عقد الإيجار	21476	
518		فوائد منتظرة للدفع	23286	
445		الدولة:رسم على رقم الأعمال	7609,5	
	512	بنوك الحسابات الجارية		52371,5
		تسديد دفعة الإيجار الثانية		
		الحالة الأولى:قرار الشركة الاحتفاظ بالمعدات في نهاية العقد		
167		الديون المترتبة على عقد الإيجار	10437	
445		الدولة:رسم على رقم الأعمال	1774,29	
	512	بنوك الحسابات الجارية		12211,29
		تصفية الديون المترتبة على عقد الإيجار		
		الحالة الثانية:قرار الشركة بعدم رفع خيار الشراء أي عدم		
		الاحتفاظ بالمعدات في نهاية العقد		

167		الديون المترتبة على عقد الإيجار	10437	
	78	الاسترجاع عن الخسائر القيم والتموينات		10437
		تصفية الديون المترتبة على عقد الإيجار		
28		إهتلاك التثبيتات(المجمع)	200000	
	215	منشأت التقنية والمعدات والأدوات الصناعية		200000
		إخراج المعدات من أصول الشركة		

الإهتلاك السنوي في الحالة الثانية = 6/200000 = 33333.33

الإهتلاك المجمع خلال 6 سنوات = 200000

2) التسجيل المحاسبي لدى المؤجر[1]

يتم بموجب عقد الإيجار التمويلي نقل بشكل جوهري جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بالملكية القانونية من قبل المؤجر وهكذا فإن دفعة الإيجار المستحقة القبض تعامل من قبل المؤجر على أنها سداد للمبلغ الأصلي ودخل تمويلي لتعويض ومكافأة المؤجر عن استثماره وخدماته.

أ - عند المؤجر غير الصانع أو غير الموزع للملك المؤجر:

- يظهر مبلغ الأملاك الموضوعة موضع إيجار تمويل، لدى المؤجر في الأصول ضمن حساب "حسابات دائنة" (تثبيتات مالية بالنسبة إلى الجزء الذي تفوق مدته عاما واحدا في الحساب 274 القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار - تمويل) وليس في حساب تثبيتات عينية حتى ولو احتفظ المؤجر بملكيته للملك على صعيد قانوني.

- يساوي مبلغ الحسابات الدائنة مبلغ الاستثمار المبين في عقد الإيجار، هذا المبلغ موافقا من الناحية العملية للقيمة الحقيقية للملك الممنوح كإيجار - تمويل - تضاف إليه التكاليف المباشرة المرتبطة بالتفاوض وإنشاء العقد.

- يثبت العائد المالي(جزء الإيجار المكافئ لاستثمار المؤجر) كمنتوج كلما قام المستأجر بدفع الأتاوى على أساس مبلغ يحسب بواسطة صيغة تعبر عن نسبة المر دودية الإجمالي للعقد بالنسبة إلى المؤجر(نسبة الفائدة الفعلية الإجمالية). وهكذا فكل إتاوة تستلم تكون محل إدراج في الحسابات لدى المؤجر:

- في الجانب الدائن لحساب المنتجات المالية (الحساب 763 - عائدات الحسابات الدائنة).

[1] - الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة في 2009/03/25،العدد 19 ، القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم المحاسبي ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص59.

- في الجانب الدائن لحساب القرض المعني بالنسبة إلى الجزء من تسديد رأس المال الرئيسي (الحساب 274 - القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجا - تمويل) عن طريق الحسم من حساب الخزينة.

ب: عند المؤجر الصانع أو الموزع للملك المستأجر[1] :

- يدرج الدين ضمن الحسابات بالمبلغ الذي يساوي القيمة الحقيقية للملك طبقا للمبادئ التي يعتمدها الكيان بالنسبة لمبيعاته النافذة (الإثبات المتزامن للدين والبيع) وعليه فإن الخسائر أو الأرباح الناتجة عن المبيعات تدرج في حسابات نتيجة السنة المالية.
- تثبت المصاريف الأصلية المباشرة التي إلتزم بها المؤجر من أجل التفاوض على العقد ووضعه موضع التنفيذ(العمولات، الأتعاب...) كأعباء في تاريخ إبرام العقد دون إمكانية تمديد على مدى مدة الإيجار. وبالتالي نعتبر هذه التكاليف مرتبطة بتحقيق الصانع أو الموزع ربحا على المبيعات.

من خلال هذا يتضح أن عقود إيجار التمويل التي يمنحها مؤجر صانع أو موزع توفر للمؤجر نوعين اثنين من العوائد: - الربح أو الخسارة الناجمان عن بيع بسيط.- منتوج مالي عن مدة حياة الإيجار.

فالبيع يدرج في الحسابات حسب القواعد المألوفة للكيان بالنسبة إلى عملية تنازل: يسجل في الجانب الدائن لحساب المنتوجات الناتجة عن البيع (حساب 70) وفي الجانب المدين لحساب طرف آخر (القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار - تمويل) (حساب 274).

ملاحظة: إذا كانت نسب الفائدة المترتبة على عقد الإيجار أقل بصورة محسوسة من النسب المعمول بها في السوق، فإن الربح المنجز أو الناتج عن عملية البيع سيكون مقصورا على الربح الذي يمكن الحصول عليه لو تمت الفاتورة بسعر الفائدة التجارية.(الربح الناتج عن البيع يجب أن يكون محدودا بما كان يقف عنده لو كان الإيجار مبرما على أساس نسبة الفائدة المعمول بها في السوق)

وفي هذه الحالة، فإن مبلغ البيع والدين الدائن يدرج في الحسابات بمبلغ القيم المحينة بسعر الفائدة التجارية للمدفوعات الدنيا المنصوص عليها في العقد مزيدا عليه عند الاقتضاء القيمة المتبقية للملك في نهاية العقد(أي القيمة المحينة لعملية إعادة الشراء عند انتهاء الإيجار المنصوص عليه في العقد).

ج:لإيجار - التمويل - رفع أو عدم رفع الخيار عند انتهاء العقد[2] :

- إذا احتفظ المستأجر بالملك ودفع مبلغ الاستحقاق الأخير الموافق لرفع خيار الشراء فإن هذا الدفع يجب أن يوافق لدى المؤجر رصيد حساب الدين الدائن المعني، ويأتي بالتالي لتصفية هذا الحساب.

التسجيل في اليومية يكون كمايلي:

---

[1] - الجريدة الرسمية، القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 مرجع سبق ذكره، ص 59.
[2] - رابح يخلف، عبد الرزاق يخلف، المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي وفقا لنظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

512		بنوك الحسابات الجارية	****	
	274	القروض وح. دائنة المترتبة على عقد لإيجار التمويل		****

- إذا أعاد المستأجر الملك إلى المؤجر، فإن المؤجر يسجل الملك المستعاد بمبلغ خيار الشراء غير المرفوع، وهو المبلغ الذي يجب أن يوافق رصيد الدين الدائن الذي يبقى مستحقا من المستأجر. ضمن أصوله حسب وجه الاستعمال المزمع ، إما في المخزونات (قصد بيعه في وقت لاحق) أو في تثبيتاته(إذا كان المؤجر يعتزم استخدام الملك بنفسه أو ينوي عرضه على أطراف أخرى للإيجار البسيط).

التسجيل في اليومية يكون كما يلي:

2xx		التثبيتات	****	
أو		أو		
3xx		المخزونات	****	
	274	القروض وح. دائنة المترتبة على عقد لإيجار التمويل		****

ثالثا: عمليات البيع وإعادة الإيجار

تشمل عملية البيع وإعادة الإيجار قيام البائع ببيع أصل وإعادة تأجير نفس الأصل للبائع, ويكون عادة بدل الإيجار وسعر البيع مرتبطين مع بعضهما حيث يتم التفاوض بشأنهما كصفقة, و بهذا فإنه يدرج في الحسابات عقد التنازل المقترن بعقد إيجار تمويل كما لو كان الأمر لا يعني إلا معاملة تجارية واحدة. وكل فائض كمنتوجات التنازل بالمقارنة إلى القيمة المحاسبية لدى المستأجر لا يسجل كمنتوجات في تاريخ إبرام العقدين بل يوزع على مدى مدة عقد الإيجار[1].وهذه يتفق مع أقره المعيار IAS 17 إذ بين أنه يمكن التميز في عمليات البيع وإعادة الإيجار التي تعتمد على نوع عقد الإيجار بين حالتين[2]:

الحالة الأولى: إذا نتج عن عملية البيع وإعادة الإيجار عقد إيجار تمويلي يجب عدم الاعتراف في الحال بأية زيادة في عائدات البيع عن المبلغ المسجل على أنها دخل في البيانات المالية للبائع-المستأجر, وبدلا من ذلك يجب تأجيلها وإطفاؤها على مدى مدة عقد الإيجار. وبهذا فإن العملية تعتبر بمثابة وسيلة يقوم بموجبها المؤجر بتقديم التمويل للمستأجر واعتبار الأصل أنه ضمان,ولهذا السبب من غير المناسب اعتبار الزيادة في عائدات البيع عن المبلغ المسجل على أنها دخل,وهذه الزيادة يتم تأجيلها وإطفاؤها على مدى مدة عقد الإيجار.

الحالة الثانية: إذا نجم عن عملية البيع وإعادة الإيجار عقد إيجار تشغيلي وكان من الواضح أن العملية تمت على أساس القيمة العادلة فإنه يجب الاعتراف بأي ربح أو خسارة في الحال,وإذا كان سعر البيع

---

[1] - الجريدة الرسمية، القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] - Robert OBERT, pratique des normes IFRS: comparaison avec les règles françaises et les US GAAP , ordre des Expert comptables ,DUNOD, 3eme édition, Paris , 2006, P 311.

أقل من القيمة العادلة فإنه يجب الاعتراف بأي ربح أو خسارة في الحال, فيما عدا أنه إذا تم تعويض الخسارة بدفعات إيجار مستقبلية بأقل من سعر السوق فإنه يجب تأجيلها وإطفاؤها بما يتناسب مع دفعات لإيجار على مدى الفترة التي يتوقع استخدام الأصل خلالها,وإذا كان سعر البيع أعلى من القيمة العادلة فإنه يجب تأجيل وإطفاء الزيادة عن القيمة العادلة على مدى الفترة التي يتوقع استخدام الأصل خلالها.

لقد اظهر الواقع العملي نماذج متباينة من عقود الإيجار أو التأجير التمويلي إذ أصبح كل عقد يتضمن شروطًا خاصة تعكس خلاصة المفاوضات التي تتم بين المؤجر و المستأجر الأمر الذي يتطلب ضرورة :

- تحديد بدقة النطاق الذي يتم تطبيق فيه المعالجات المحاسبية السابقة الذكر.
- ضرورة التمييز في سجلات المؤجر بين الأصول التي تستخدمها المنشأة وتلك التي تقوم بتأجيرها للغير, كما يجب تخصيص حساب لمجمع الاستهلاك لكل من هذين النوعين من الأصول.
- التمييز في سجلات المؤجر بين الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالأصول المؤجرة وتلك المتعلقة بغيرها من الأصول.

وفي الأخير فإننا نأمل أن يقوم مشرعنا الجزائري بتطوير وتعديل الأرضية التشريعية اللازمة لعمل شركات التأجير التمويلي لأن تطور التأجير التمويلي يتوقف ذيوعه وانتشاره أولا وأخيرا على مدى تفاعله مع النظام القانوني للدولة التي تأخذ به، ويتم ذلك عن طريق:

- ☜ العمل على تعديل القانون الخاص بنشاط التأجير التمويلي وتهيئة الظروف المناسبة داخل البنوك لإدخال أو التوسع في هذا النشاط الائتماني للاستفادة من ميزاته للمؤجر أم للمستأجر.
- ☜ تعديل الأنظمة والقواعد المحاسبية والمالية المعمول بها في البنوك لتصبح أكثر مرونة لتلبية متطلبات التغيير والتجديد الممكنة بما ينسجم مع المبادئ والقواعد المحاسبية الدولية.

المبحث الثاني: عرض جدول تدفقات الخزينة (البعد المالي للنظام).

المطلب الأول: القوائم المالية وانعكاساتها على التحليل المالي

أولا: تقييم الأداء والتحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية

يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية وضرورية للتخطيط المالي السليم، إذ من الأهمية بمكان معرفة المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطة المستقبلية، لذا فانه يعتبر أداة للكشف عن مواطن القوة والضعف في المركز المالي للمؤسسة وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربحية.

أصبح من الضروري على المؤسسات التي تريد البقاء أن تنتهج الأساليب العلمية التقييمية وتطبيقها بشرط أن تطبق بكفاءة وجدية، ومنها أسلوب التحليل المالي وماله في معالجة المعلومات والبيانات المالية، التي تعتبر بمثابة مخرجات النظام المحاسبي بالنسبة المؤسسة .إلا أن الدراسات تؤكد على أن التحليل المالي كأسلوب علمي غائب أي غير مطبق في المؤسسة الجزائرية ماعدا بعض النسب المالية التي تكون محتواة في بعض برمجيات الإعلام الآلي التي يتعامل بها بعض المحاسبيين التي يستعملونها أثناء إمساكهم لحسابات المؤسسات.[1]

وما اختيارنا لأسلوب التحليل المالي إلا سعيا منا للفت النظر لهذا الأسلوب التقييمي والذي تنتهجه المؤسسات ولكن بطريقة غير علمية، ولإبراز كيفية مساهمته في تحسين الأداء الاقتصادي، خاصةً وأن هذه المساهمة مازالت نسبية وضعيفة نتيجة عدم تطبيقه بفعالية، وبغرض تغيير النظرة حول هذا الموضوع لتحقيق الأهداف المرجوة من تطبيقه والتي من بينها تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، خاصة مع ظهور المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي والذي يهدف ويدعى في صلب نص القانون الذي جاء به على " المحاسبة المالية "وكذا شروط وكيفيات تطبيقه .

أتى هذا القانون في شكل 7 فصول و 43 مادة .الشيء المميز في هذا القانون هو تسميته، حيث يظهر ب "المحاسبة المالية "وهي تسمية ذات دلالة مهمة، حيث نظام المعايير المحاسبية الجديدة مرتبطة بالجانب المالي للمؤسسات أكثر منه بالجانب المحاسبي .حيث نجد، دوما، أن كل عنصر مطالب تسجيله بقيمته الحقيقية، وكثيرا ما تستبعد تلك القيمة المحاسبية المعمول بها سابقا في الأنظمة المحاسبية القديمة ونذكر منها PCN (المخطط المحاسبي الوطني) .إضافة إلى اهتمامه بالتحليل المالي.

أما عن أهم وثائق التحليل المالي؛ فتمثل القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة .فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية

---

[1]- الدكتورة يحياوي مفيدة والأستاذ عريف عبد الرزاق،أثر المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS على التحليل المالي بالمؤسسة، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية تجارب، تطبيقات وآفاق،جانفي 2010، المركز الجامعي الوادي،صفحة 4-5.

المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة وما حققته من نتائج كما تتمثل القوائم المالية الناتج النهائي للعملية المحاسبة والتي تصف العمليات المالية للمؤسسة .

وقد أقر النظام المحاسبي المالي الجديد هذه القوائم من خلال الفصل الرابع من الأمر رقم 07-11 الذي ألزم الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون بإعداد القوائم المالية التالية سنويا على الأقل :[1]

- الميزانية.
- جدول حساب النتائج.
- جدول سيولة الخزينة.
- جدول تغير الأموال الخاصة.
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة للميزانية ولحساب النتائج.

ثانيا: تعريف القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المنشئة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقتبس المركز المالي للمنشئة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغييرات في المركز المالي وحقوق الملكية، حيث أنها تمثل نتاج النشاط في المنشأة خلال فترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المنشأة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية [2].

وقد تطرق المعيار IAS 1 إلى عرض القوائم المالية، وكذلك صدر عن مجلس المعايير المحاسبية IASB دليل عن كيفية إعداد القوائم المالية استنادا إلى معايير التقارير المالية الدولية .

وتقع مسؤولية إعداد القوائم المالية حسب هذا المعيار على إدارة حتى ولو قام بإعدادها المحاسب أو تم الاستعانة بالمدقق الخارجي فإن ذلك لا يعفي الإدارة من مسؤوليتها عن كافة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وقد أشار النظام المحاسبي المالي SCF إلى ذلك حيث أكد على أن تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري الكيان، ويتم إصداره خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ إقفال السنة المالية.[3]

---

[1] - الأمر رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 م والمتضمن النظام المحاسبي المالي، صادر في الجريدة الرسمية العدد 74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 م، ص05 .

[2] - خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 ، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2008 ، ص9 .

[3] - القرار المؤرخ في 26 جوان 2008 م المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات،الصادرة في الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009 م، ص.2

المعلومات التي يجب أن تظهر في القوائم المالية :حسب النظام المحاسبي المالي يتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة [1]:

- تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للكيان المقدم للكشوف المالية.
- طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة).
- تاريخ الإقفال.
- العملة التي تقدم بها.

ويتم تبيان أيضا بعض المعلومات الأخرى التي تسمح بتحديد هوية الكيان.

- عنوان مقر الشركة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيها.
- الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة.
- اسم الشركة الأم وتسمية المجمع الذي يلحق به الكيان عند الاقتضاء.
- معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

ويمكن أن نشير هنا إلى أن قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج كانت معتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، بينما تم استحداث القوائم الأخرى في النظام المحاسبي المالي الجديد بما يتوافق مع حسب المعايير المحاسبية الدولية.

ثالثا: انعكاسات تطبيق معايير النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي :

قد يبدو الانتقال إلى المرجعية الجديدة يحمل تغييرات بالنسبة للتحليل المالي متمثلة في ظهور معلومات غنية في الميزانية بحكم اعتماده على المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، فكيفية وضع الأصول والحصول في جزأين أحدهما جاري والأخر غير جاري سيبين تفاصيلا كثيرة لم تكن معروفة في الشكل القديم للميزانية ستسهل عملية التحليل للأسباب التالية:[2]

- ⇦ ستكون صورة أوضح وأدق عن الاستدانة التي تعتمد عليها المؤسسة.
- ⇦ هناك تحسنا في كيفية الأخذ بعين الاعتبار للأصول؛ ففي إطار المعايير IAS 36 فإن تحديد قيمة الأصول تتم على الأقل مرة سنويا، مما يقلل من خطر التقييم الزائد للأصول.
- ⇦ كما أن النظرة بالتفصيل التي كان يعتمد عليها التحليل المالي تضيع من جراء فكرة إمكانية تعويض بعض الأصول أو القروض المرتبطة ببعضها التي تطبقها بعض معايير IFRS .
- ⇦ يقدر المعيار IAS 16 بأنه يمكن للمؤسسة إعادة تقييم الأموال المنقولة سنويا بقيمتها السوقية.

---

[1] - القرار المؤرخ في 26 جوان 2008 م المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات، صادر في الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009 م، ص22 .

[2] - الدكتورة يحياوي مفيدة ،أثر المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS على التحليل المالي بالمؤسسة، مرجع سبق ذكره،صفحة 6-7.

- بالنسبة لجدول حسابات النتائج لن يصبح التحليل بواسطة الحسابات الوسيطة ممكنا لأن الأعباء تكون في غالب الأحيان مجمعة حسب الوظائف.
- المعايير المعتمدة لا تحدد أي نتيجة وسيطة معيارية ولا تعترف بالنتيجة الاستثنائية.
- كما أن هناك انتقالا إلزاميا إلى جدول تدفقات الخزينة، فالنتائج والأعباء التي تكون بدون مقابل نقدي يتم حذفها أثناء حساب الهامش الخام للتمويل الذاتي مما يسهل تقييم السيولة ،وبالتالي يتم الانتقال من تحليل مفصل للهوامش إلى تحليل شامل لتدفق الخزينة الناتج عن النشاط.
- فالملاحظ هو أهمية الميزانية مقارنة بجدول حسابات النتائج ثم أهمية جدول تدفقات الخزينة (أو جدول سيولة الخزينة حسب الجريدة الرسمية) مقارنة بالميزانية .لذا ارتأينا أن نخصص الجزء الموالي لجدول تدفقات الخزينة.

ومما سبق يمكن القول بأن أهمية تطبيق المرجع المحاسبي الجديد على المؤسسات الجزائرية تكمن في[1] سهولة إجراء التحليل المالي حيث يلقى المحلل المالي في الجزائر سواء كان داخل المؤسسة أو خارجها صعوبات كبيرة في إجراء تحليل مالي متكامل بسبب إعداد القوائم المالية الختامية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، الملحقات) حسب المخطط المحاسبي الوطني الصادر سنة 1975، الذي لا يوفر للمحلل المالي المعلومات المالية الكافية وبصورة ميسرة ومباشرة، مما يضطره إلى إعادة تشكيل الميزانية المحاسبية لتصبح ميزانية مالية تخدم(نسبيا) أهداف التحليل المالي بالاعتماد على معلومات داخلية قد يصعب على المحلل المالي (خاصة الخارجي) الحصول عليها.إضافة إلى ذلك يصعب على المحلل المالي تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال المقارنة سواء كانت زمنية (تطورها عبر الزمن) أو مكانية (مقارنة مع شركات أخرى محلية أو أجنبية مشابهة لها)، نظرا لاعتماد المخطط المحاسبي الوطني على مبدأ التكلفة التاريخية فقط مما يجعل عملية المقارنة غير ممكنة خاصة في ظروف التضخم.

[1] - مزياني نور الدين، فروم محمد الصالح، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية مقومات ومتطلبات التطبيق، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جانفي 2010، المركز الجامعي الوادي، صفحة 7.

المطلب الثاني: مفهوم جدول تدفقات الخزينة

تعد كشوفات تدفقات الأموال كوسيلة تحليلية لدراسة ومتابعة حركة التغيرات التي حصلت في أموال المؤسسة في الفترة الحالية والسابقة أي بمعنى حصر تلك التغيرات التي تعتبر بمثابة استخداما للأموال، وتلك التي تعتبر مصدرا لها، وبهذه الصورة التحليلية سوف تكون هذه الكشوفات مفيدة جدا للإدارة المالية في دراستها حركة الأموال التي حصلت في الفترات الماضية.

ويعتبر كشف التدفق النقدي عبارة عن مجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة خلال فترة معينة [1] .كما يمكن تعريفها على أنها صافي المحصلات المتولدة على النشاط.

وبمفهوم آخر يعتبر جدول تدفقات الخزينة لوحة قيادة أمام قمة الإدارة المالية، بحيث تتخذ على ضوئها القرارات الهامة والإستراتيجية كتغيير النشاط أو توسيعه، أو الانسحاب منه [2] أو النمو أو غيرها. كما يمكن اعتباره أداة تحليل متميزة وهامة تتجاوز نقائص التحليل الذمي، وتقوم على منظور ديناميكي وتبحث عن الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة ولنتائجها المستقبلية [3].

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB منذ سنة 1987 المعيار المحاسبي الأمريكي رقم 95 والذي يقضي بإلزام الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية بإعداد قائمة مالية إضافية تهدف إلى إظهار التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للأغراض المختلفة سواءً كانت استغلالية أو استثمارية أو تمويلية.

وبناءا على الانتقاد الأساسي لجداول التمويل والمتمثل في عدم تفصيله لمصادر تشكيل الخزينة يمكننا تحليل التدفقات المالية والذي يهدف إلى تجزئة الخزينة الإجمالية حسب الدورات الأساسية لنشاط المؤسسة والمتمثلة في[4] :

أولا: تدفقات دورة الاستغلال :

يحدد المعيار IAS 7 الأنشطة التشغيلية بأنها الأنشطة التي تولد مداخيلا للمؤسسة والتي لا تنتمي إلى أنشطة الاستثمار والتموين .تؤدي معايير IAS/IFRS التعرف أكثر على النواتج والأعباء التي ليس لها مقابلا نقديا :أعباء ناتجة عن منح الخيارات تغير القيمة الحقيقية أو ضياع القيمة لبعض العناصر ...الخ تتشكل هذه التدفقات من النشاطات الأساسية للمؤسسة وتتمثل هذه التدفقات في الفرق بين تحصيلات الاستغلال ونفقات الاستغلال والذي يترجم نشاطات المؤسسة إلى تدفقات مالية موجبة وتدفقات مالية سالبة. وللإشارة فان تدفق خزينة الاستغلال يرتبط أساسا بالخزينة وبالتالي فهو مؤشر لا يتأثر بالتدفقات

---

[1] - حمزة الشميخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، الطبعة الأولى، 1998 ، ص81

[2] - إلياس بن ساسي يوسف قريشي، التسيير المالي دروس و تطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص204.

[3] - J.BARRAEU et J.DELHAYE, **Gestion financière**, 9eme édition, paris : Dunod, 2001, P240

[4] - الدكتورة يحياوي مفيدة ،أثر المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS على التحليل المالي بالمؤسسة، مرجع سبق ذكره،صفحة 6-9.

الغير نقدية كمخصصات الاهتلاك والمؤونات وإعادة تقييم المخزونات،وتسديد المصاريف الموزعة على عدة سنوات أما عن التدفق الذي يغذي وظيفة الاستغلال فهو القدرة على التمويل الذاتي.

ثانيا: تدفقات الاستثمار :

في هذه النقطة سنميز بين نفقات الاستغلال التي ترتكز على دورة واحدة تتمثل في زمن دورة الاستغلال، وتتمثل في شراء مواد أولية،مصاريف المستخدمين... الخ. أما عن نفقات الاستثمار فتتميز بضخامة الاعتماد المالي هذا من جهة وامتدادها لعدة دورات استغلال.

ثالثا: تدفقات التمويل :

إن تدفقات الخزينة للتمويل هي نتيجة للتدفقات التشغيلية والاستثمارية . فإذا كان النشاط لا يتمكن من تمويل ذاتي لمجموع الاستثمارات، فيجب الحصول على الموارد المالية الخارجية. كما أن هذا التدفق ناتج عن اختيارات وعوائق التمويل .تمول الاحتياجات المالية الناتجة عن دورتي الاستغلال والاستثمار بمجموعة من الموارد الداخلية والخارجية الناتجة عن المصدرين الرئيسيين ألا وهما: دورة رأس المال ودورة الاستدانة.

الشكل رقم :(1) آثار الأنشطة على قائمة التدفقات النقدية

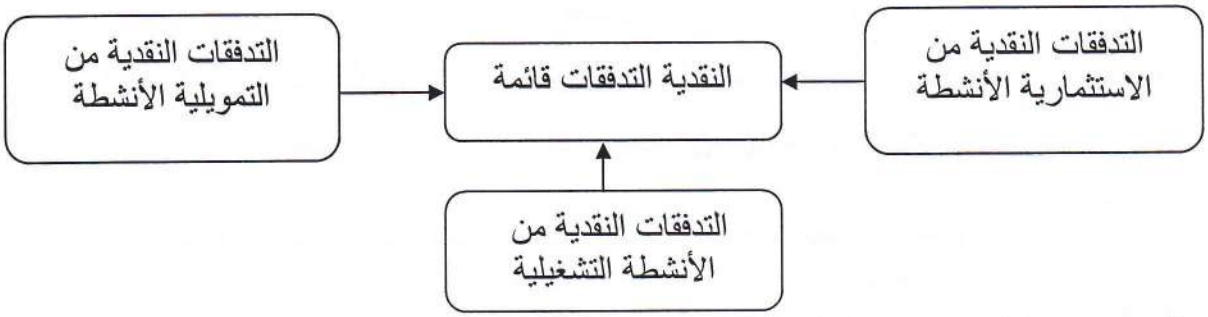

المصدر :منير شاكر محمد، إسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر عمان، 2000 ص 144

لغرض إعداد كشف التدفق النقدي لابد من توافر قائمتين من قوائم المركز المالي وجدول حسابات النتائج للسنة المراد إعداد كشف التدفق النقدي لها .ويتم وفقا للمراحل الآتية:

المرحلة الأولى: إجراء الفرق بين ميزانيتين اقتصاديتين لفترتين متتاليتين ثم تحليل حسابات النتائج من اجل حساب المؤشرات المالية المتعلقة بالخزينة.

المرحلة الثانية: توزيع التدفقات المالية وفقا لدورة الاستغلال والاستثمار والتمويل.

المرحلة الثالثة: تصنيف التدفقات المالية حسب نموذج جدول تدفقات الخزينة المستخدم.

الجدول رقم (02): نموذج لجدول التدفق النقدي (جدول الخزينة)

بنية جدول الخزينة
عمليات الاستغلال
القدرة على التمويل الذاتي
التغير في رأس المال العامل
تدفق خزينة الاستغلال (FTE)
عمليات الاستثمار
التحصل على الاستثمار
التنازل على الاستثمار
تدفق خزينة الاستثمار (FTI)
عمليات التمويل
الزيادة في رأس المال
أرباح أسهم موزعة
قروض جديدة
تسديد القروض
تدفق خزينة التمويل (FTF)
تدفق الخزينة الإجمال (FTE+FTI+FTF)

Pierre Pauchere ,**Mesure de la performance financière de l'entreprise** ,OPU, Alger.1993,P 125

من البنية السابقة يجب أن يغطي تدفق خزينة الاستغلال لتدفق خزينة الاستثمار بمعنى يجب أن يكون تدفق خزينة الاستغلال اكبر من تدفق خزينة الاستثمار حتى يكون أداء المؤسسة في وضعيته المثلى، أما إذا كان التدفق النقدي للاستغلال أصغر من الصفر (سالب) فهي في حالة عجز.[1]

الخزينة = خزينة دورة الاستغلال + خزينة دورة الاستثمار + خزينة التمويل.

من العلاقة الأخيرة يمكن صياغة نموذج لجدول تدفقات الخزينة متعدد السنوات وهو بدوره يبين طريقة حساب خزينة كل دورة.

[1] - Pierre Pauchere ,Mesure de la performance financière de l'entreprise , OPU, Alger1993,P125.

الجدول رقم (03): جدول تدفقات الخزينة متعدد السنوات

التدفقات المالية	N	N+1	N+2
القدرة على التمويل الذاتي - التغير في الاحتياج في رأس المال العامل			
= خزينة الاستغلال (أ)			
التنازل على الاستثمارات - حيازة الاستثمارات			
= خزينة الاستثمار (ب)			
الرفع في الأموال الخاصة - مكافأة رأس المال			
خزينة الأموال الخاصة (ج)			
قروض جديدة - تسديد القروض			
خزينة الاستدانة (د)			
خزينة التمويل (ه = ج + د)			
الخزينة الإجمالية (و = ا + ب + ج + ه)			

- المصدر :يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2006 ، ص122 -

إن هذا الجدول يشرح التغيرات الحادثة في الخزينة والملاحظة في الميزانية. فهو يقدم معلومة جديدة مقارنة بالميزانية وجدول حسابات النتائج؛ فالميزانية وثيقة ساكنة توضح ممتلكات المؤسسة في تاريخ الإقفال، وجدول حسابات النتائج هو وثيقة ديناميكية، بينما جدول التدفقات يشرح تغيرات الخزينة من خلال تقديم تدفقات الخزينة الحاصلة في هذه الفترة :ما تم تقديمه في رأس المال، تسديد القروض، الاستثمارات...الخ، مما يعطي نظرة دينامكية عن الميزانية.

المطلب الثالث: عرض المعلومات في جدول تدفقات الخزينة

هناك العديد من النماذج لجدول تدفقات الخزينة الصادرة عن هيئات مالية و جامعات و معاهد مختصة و فرق بحث و محللين ماليين و غيرها ،ولكل نموذج خصوصيته في التحليل تتناسب مع كل حالة، ولقد حدد المشرع الجزائري ضمن النظام المحاسبي والمالي الجديد طريقتين في عرض جدول تدفقات الخزينة : الطريقة المباشرة - الطريقة غير المباشرة .

وهذا التحديد مرتبط خاصة بالتدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال أو التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار و لا بالتمويل).

أولا: جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة :

نقصد بالطريقة المباشرة لإعداد جدول تدفقات الخزينة ذلك الأسلوب الذي يقوم على احتساب المتحصلات والمدفوعات النقدية الفعلية للدورات الرئيسية الثلاث لنشاط المؤسسة بطريقة مباشرة من خلال معرفة كم قبض فعلا؟ وكم دفع فعلا؟ لكل عنصر من عناصر الدورات الأساسية.

فالطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري ترتكز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول و خروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن ،الموردين ،الضرائب ...) قصد الحصول على تدفق للخزينة صافي،ثم تقريب و مقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية.

تركز هذه الطريقة على دورتي الاستغلال والاستثمار, إذ يتوجب على المؤسسة توليد الفوائض اعتمادا على دورة الاستغلال إلا في مرحلة انطلاق النشاط، و في غير ذلك يتم اعتبار دورتي الاستدانة والتمويل ملجأ يتم اللجوء إليه لتغطية العجز الناجم عنهما وذلك باعتبار أن المؤسسة تنشط في الاقتصاديات الرأسمالية أين تكون السوق المالية على قدر كبير من الكفاءة والفعالية. وتتطلب عملية الإعداد حسب هذه الطريقة مبلغ كل عنصر من عناصر الدورات الرئيسية وآجال تسديده، والمدة الممنوحة بالتحديد، مما يعني أن هذه الطريقة سهلة بالنسبة للمسير المالي داخل المؤسسة، وصعبة جدا بالنسبة للمحلل الخارجي إن لم نقل غير ممكنة أصلا[1].

والجدول الأتي يوضح جدول تدفقات الخزينة حسب هذه الطريقة : [2]

---

[1] - د.بلعور سليمان،أ. علي بن الطيب، قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS 07) بناء و تحليل جدول تدفقات الخزينة، مداخلة في إطار الملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS ، أكتوبر 2009 ، جامعة سعد دحلب – البليدة -.صفحة 3.

[2] - قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 / 46، 25 مارس 2009، ص35.

جدول رقم (04): تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من ..... إلى .....

البيان	ملاحظة	السنة المالية ن	السنة المالية ن- 1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال			
تحصيلات المقبوضة من الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصايف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الاستثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية			
الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم			
حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أوالديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير الحزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

يحتوي جدول تدفقات الخزينة بحسب الطريقة المباشرة على ثلاثة أجزاء رئيسية من التدفقات وهي[1]:

1) تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال

(أنشطة العمليات العادية التي ينشأ منها منتجات المؤسسة وغيرها من الأنشطة غير مرتبطة بالاستثمار والتمويل) وتحدد كما يلي :

التحصيلات المقبوضة من الزبائن.

- المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين.
- الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة.
- الضرائب عن النتائج المدفوعة .

+ /- تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو الأتي :

- ✓ التحصيلات المقبوضة من الزبائن وتحسب كما يلي: حساب (70) المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة،الخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة ماعدا حساب(709) التخفيضات والتنزيلات والحسومات الممنوحة + الرسم على القيمة المضافة على المبيعات - التغير في رصيد حساب (41) الزبائن والحسابات الملحقة(رصيد أخر مدة – رصيد أول مدة).
- ✓ وهناك تحصيلات أخرى معنية بهذا العنصر وهي: حساب (74) إعانات الاستغلال + حساب (757) المنتجات الاستثنائية عن عمليات التسيير + حساب (758) المنتوجات الأخرى للتسيير الجاري + التغير في حساب (487) المنتوجات المسجلة مسبقا .
- ✓ المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين وتحسب كما يلي : حساب (60) المشتريات المستهلكة ماعدا حساب (609) التخفيضات والتنزيلات المتحصل عليها من المشتريات + الرسم على القيمة المضافة على المشتريات + حساب(61) الخدمات الخارجية + حساب (62) الخدمات الخارجية الأخرى + الرسم على القيمة المضافة للخدمات الخارجية والخارجية الأخرى – التغير في رصيد حساب(401) المورد والمخزونات والخدمات – التغير في رصيد حساب(467) الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة + حساب (63) أعباء المستخدمين – التغير في حساب (42) المستخدمون والحسابات الملحقة – التغير في حساب(43) الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة.

وهناك مبالغ مدفوعة لمتعاملين آخرين وهي معنية بهذا العنصر وتحدد على النحو الأتي:

[1] - نصر الدين بن نذير ، عمار بوشناف، جدول تدفقات الخزينة، مداخلة في إطار الملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS ، أكتوبر 2009 ، جامعة سعد دحلب – البليدة ، ص 5- 7.

- ✓ حساب(64) الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة + حساب(65) الأعباء العملياتية الأخرى التغير في رصيد حساب (445) الدولة ،الضرائب على رقم الأعمال – التغير في رصيد حساب (486) الأعباء المسجلة مسبقا.
- ✓ **فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة** تتمثل في حساب (66) الأعباء المالية.
- ✓ **الضرائب على النتائج المدفوعة** وتحسب كما يلي : حساب (695) الضرائب على الأرباح المبنية على نتائج الأنشطة العادية – التغير في رصيد حساب (444) الدولة والضرائب على النتائج.
- ✓ **تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية** وتتحدد بالفرق بين حساب(77) منتجات العناصر غير العادية وحساب (67) أعباء العناصر غير العادية .

2) <u>تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار</u>

(عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار وتحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل) وتحدد كما يلي :

- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية.
- \+ التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية.
- – تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية.
- \+ التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية.
- \+ الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال.
- \+ الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار على النحو الأتي :

- ✓ تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية وتحسب حسب العلاقة الآتية :التغير في القيم الثابتة المادية والمعنوية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.
- ✓ التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.
- ✓ تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية وتحسب حسب العلاقة الآتية :التغير في القيم الثابتة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.
- ✓ التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية.
- ✓ الفوائد **المحصلة من توظيفات الأموال** وتتمثل في حساب (76) المنتوجات المالية.

3) **تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل**

(أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض)، وتحدد كما يلي:

التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم.

- الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.

+ التحصيلات المتأتية من القروض.

- تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل على النحو الأتي :

- ✓ **التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم** تتمثل في التغير في حساب (101) رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال + التغير في حساب (103) العلاوات المرتبطة برأس المال الشركة.
- ✓ **الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها** وتتمثل في حساب (12) نتيجة السنة المالية السابقة – الغير في حساب (106) الاحتياطات.
- ✓ **التحصيلات المتأتية من القروض** وتتمثل في التغير في حساب(16) الافتراضات والديون المماثلة + تسديدات القروض في السنة المالية.
- ✓ **تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة** وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية (التحصيلات المتأتية من القروض) – التغير في حساب (16) الاقتراضات والديون المماثلة.

أما تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة فتتمثل في تأثيرات تغير سعر الصرف على الأموال في الصندوق والوداع والالتزامات ذات الأجل القصير(التوظيفات ذات الأجل القصير وبالغة السيولة) سهلة التحول إلى سيولة.

ثانيا: جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة :

إن الطريقة غير المباشرة في تقديم جدول تدفقات الخزينة المحدد من قبل المشرع الجزائري ترتكز على تصحيح و تسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان [1]:

أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الاهتلاكات،تغيرات الزبائن ،المخزونات،تغيرات الموردين).

- التسويات (الضرائب مؤجلة).
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدا.

إن هذا النموذج لجدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة تم متبني من قبل مجلس الخبراء المحاسبين الفرنسي [2]، والهدف منه هو تمثيل إيرادات ونفقات المؤسسة لدورة معينة وذلك بتقسيمها حسب الوظائف الرئيسية الثلاثة لنشاط إلى كل من الاستغلال ،الاستثمار والتمويل بحيث نجد حسب هذا التقسيم ما يلي[3]:

- تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستغلال.
- تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستثمار.
- تدفقات الخزينة المتولدة عن التمويل.

والجدول الأتي يوضح جدول تدفقات الخزينة حسب هذه الطريقة [4]:

---

[1] - قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2] - Gérard MELYON , Gestion financière , Paris : Bréal , 1999 , p 212 .

[3] - Jean BARREAU et Jacqueline DELAHAYE , Gestion financière : manuel et applications ,Paris :Dunod ,2001 , Op.Cit.P 67.

[4] - قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ،مرجع سبق ذكره ، ص 36 .

الجدول رقم(05): تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من ..... إلى .....

البيان	ملاحظة	السنة المالية ن	السنة المالية ن _ 1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات (تسويات) لـ:			
- الاهتلاكات و المؤونات			
- تغير الضرائب المؤجلة			
- تغير المخزونات			
- تغير الزبائن و حسابات الحقوق الأخرى			
- تغير الموردين و الديون الأخرى			
- نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (التجميع) (1)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج)			
تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تأثير تغيرات سعر العملات الاجنبية (1)			
تغير الخزينة خلال الفترة			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

إن الاختلاف بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة في إعداد جدول تدفقات الخزينة ناجم عن كيفية تقديم تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل).فكما ذكرنا سابقا فالطريقة المباشرة فتقدم هذا النوع من التدفقات فشكل عناصر رئيسية لدخول وخروج السيولة الإجمالية للزبائن والموردون والضرائب وغيرها من العناصر المعنية بتدفقات الخزينة المرتبطة بنشاطات الاستغلال قصد إبراز التدفق المالي الصافي،بينما الطريقة غير المباشرة تعتمد على تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة كإهتلاكات التي لايرافقها تدفق نقدي حقيقي خارجي والزبائن والموردين التي بعد فترة معينة تتحول إلى تدفق نقدي داخلي أو خارجي أو العناصر التي ليس لها علقة بأنشطة الاستغلال كفائض أو عجز التنازل عن الاستثمارات.وتبقى باقي التدفقات الأخرى والمتمثلة في تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستثمار والتمويل تعرض كلا على حدا وبنفس الطريقة المباشرة وعلى هذا الأساس سنقوم بعرض كيفية حساب تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستغلال حسب الطريقة غير المباشرة فقط باعتبار النوعيين الآخرين تم عرضهم .

تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال : وتتحدد كما يلي[1]:

صافي نتيجة السنة المالية

\+ الاهتلاكات والمؤونات.

\- تغير الضرائب المؤجلة.

\- تغير المخزونات.

\- تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى.

\- تغير الموردين والديون الأخرى.

\- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو الأتي :

- ✓ **الاهتلاكات والمؤونات** وتتمثل في حساب (68) المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة.
- ✓ **تغير الضرائب المؤجلة** وتتمثل في التغير في حساب (442) الدولة، الضرائب والرسوم القابلة للتحصيل من أطراف أخرى.
- ✓ **تغير المخزونات** ويتمثل في تغير حسابات المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ ناقص التغير في حساب (39) خسائر القيمة عن المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ.

[1] - Christian et Mireille ZAMBOTTO , Gestion financière , Paris :Dunod ,1999,p 67.

- ✓ **تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى** ويتمثل في التغير في حساب (41) الزبائن والحسابات الملحقة وحساب (42) المستخدمين والحسابات الملحقة وحساب (43) الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة بالقيم الإجمالية ناقص التغير في حساب (49) خسائر القيمة عن حسابات الغير.
- ✓ **تغير الموردين والديون الأخرى** ويتمثل في التغير في حساب (40) الموردون والحسابات الملحقة.
- ✓ **نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب** ويتمثل في سعر التنازل ناقص القيمة المتبقية للاستثمارات المتنازل عنها ،فإذا كان فائض يطرح أما إذا كان عجز فيضاف للحصول على تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال.

أما فيما يخص التدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار وتدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل فتحسب بنفس الطريقة المباشرة لإعداد جدول تدفقات الخزينة.

وفي الختام نخلص بالقول أن جدول تدفقات الخزينة من بين القوائم المالية الهامة على مستوى محيطي المؤسسة الداخلي والخارجي، فالمسير المالي يعتمد على هذا الجدول لتسيير الاحتياجات المالية للمؤسسة والتنبؤ بها للاستخدام الأمثل للسيولة النقدية المتاحة ولتفادي مخطر الإفلاس وتكاليفه، هذا على مستوى المحيط الداخلي، أما على المستوى الخارجي فيجب على المحلل المالي تقييم الأوراق المالية بفعالية آخذا في الحسبان التدفقات النقدية إضافة إلى النتيجة و الميزانية، ذلك لتفادي الأزمات والمساهمة في رفع كفاءة الأسواق المالية.

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية للأصول المالية (التثبيتات المالية)

مفهوم الأصل هو عنصر له قيمة اقتصادية بالنسبة لأي مؤسسة، بحيث هذه القيمة ينتظر منها تحفيز اقتصادي مستقبلي (تحقيق منفعة) ويسجل الأصل في الميزانية إذا توفرت الشروط التالية[1] :

- ⇦ احتمال تحقيق منفعة اقتصادية مستقبلية.
- ⇦ إمكانية مراقبته (قدرة المؤسسة على التحكم في المنافع الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار الفرضية الأساسية للمخاطر .
- ⇦ إمكانية تعريفه (لديه بطاقة تعريف) من خلال الفصل بين النشاطات في المؤسسة أو بواسطة التشريعات أو من خلال العقد.
- ⇦ إمكانية حساب تكلفته أو قيمته عند تقييمه بكل موثوقية عالية.

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية للتثبيتات المالية

تعرف التثبيتات المالية على أنها تلك القيم المنقولة التي تحوزها المؤسسة ليس لغرض البيع وإنما لاستعمالها بصفة دائمة أي لعدة دورات. والسندات المصنفة في حسابات التثبيتات المالية تتضمن الأسهم والسندات.

فالسهم بالتعريف هو مقدار الاشتراك في رأس المال شركة المساهمة، أي هو المقدار المملوك من رأس المال الشركة[2]، فهو يمثل حصة الشريك في رأس المال والذي يتكون من مجموع الحصص سواء كانت نقدية أو عينية[3]، وبالتالي فهي تمثل حقوق ملكية.

أما السندات فهي عبارة عن وعد مكتوب من المقترض بدفع مبلغ من المال إلى حامله بتاريخ معين مع دفع الفائدة المستحقة على القيمة الاسمية بتواريخ معينة[4]. وبالتالي فهي تمثل أداة دين. و نميز بين ثلاث فئات للسندات المثبتة لحسابات التثبيتات المالية.

---

[1] - http://www.cabinet-soize.com/docs/gestion_comptable/DEFINITION_IMMOBILISATIONS.pdf , consulté le 28/08/2009

[2] - جبار محفوظ، سلسلة التعريف بالبورصة، الأوراق المالية المتداولة في البورصات والأسواق المالية، الطبعة الأولى، 2002، ص 07.

[3] - مصطفى رشدي شيحة ، زينب حسن عوض الله، الاقتصاد والبنوك وبورصات الأوراق المالية ، المطبعة الحديثة ، القاهرة ،1993، ص:169.

[4] - عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل و الإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ،2002، ص 457.

1) سير حسابات التثبيتات المالية :

تتزايد حسابات التثبيتات كباقي حسابات الأصول من حيث ظهورها بالميزانية أي من طرفها الأيمن (الجانب المدين) وتتناقص من جانبها الأيسر (الجانب الدائن)

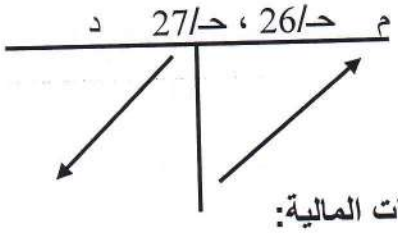

2) حسابات التثبيتات المالية:

تشمل التثبيتات المالية حسب النظام المحاسبي والمالي الجديد حسابين هما حـ/26 مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بالمساهمات، و حـ/27 التثبيتات المالية الأخرى.

وهي تضم الحسابات الفرعية التالية كما يوضحها المخطط التالي[1]: الشكل رقم (02)

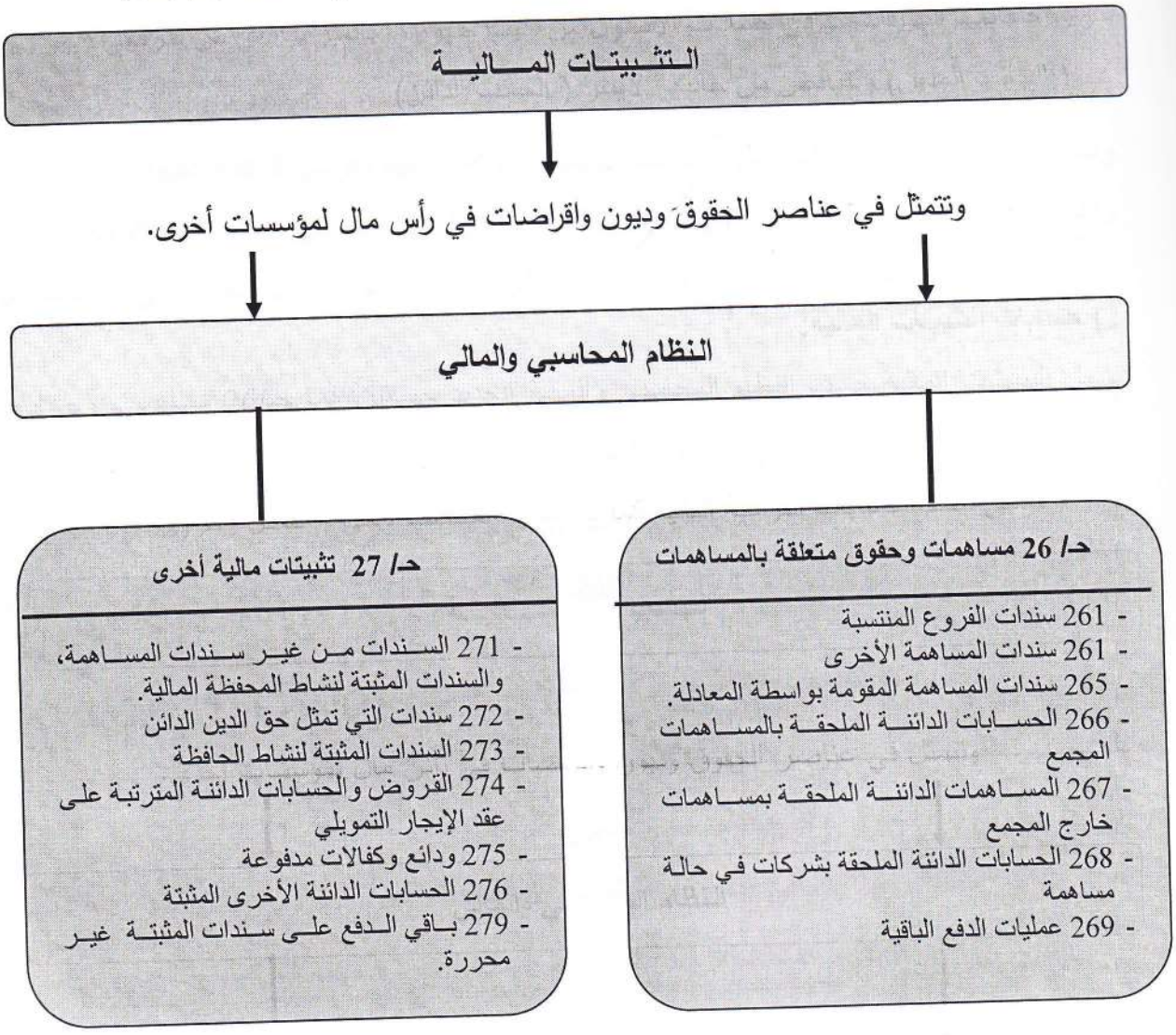

[1] - مزيود إبراهيم، بوعافية رشيد ،المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة- حالة التثبيتات المالية- مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وأليات تطبيقه، من 13 إلى 15 أكتوبر 2009، جامعة سعد دحلب البليدة، صفحة 5.

المطلب الثاني: دراسة حسابات التثبيتات المالية

1) حسابات حقوق المساهمة والحسابات المرتبطة بهم.

يضم هذا الحساب، سندات المساهمة وأشكال أخرى للمساهمة ،حقوق المساهمات داخل المجموعة ،حقوق المساهمات خارج المجموعة، وحقوق أخرى متعلقة بالمساهمات وفق الحسابات التالية :

- 261 سندات الفروع المنتسبة.
- 261 سندات المساهمة الأخرى.
- 265 سندات المساهمة المقومة بواسطة المعادلة.
- 266 الحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات المجمع.
- 267 المساهمات الدائنة الملحقة بمساهمات خارج المجمع.
- 268 الحسابات الدائنة الملحقة بشركات في حالة مساهمة.
- 269 عمليات الدفع الباقية الواجب القيام بها عن سندات مساهمة غير مسددة.

وسندات المساهمة هي تلك السندات التي تمتلك بشكل دائم والمعبرة عن لنشاط المؤسسة المصدرة لها، وتسمح لحاملها بممارسة تأثير على المؤسسة المصدرة لتلك الأسهم وفرض الرقابة عليها.

والقيمة التي تسجل بها في دفاتر المؤسسة هي تكلفة شرائها أي سعر شراء هذه السندات مضاف إليه كامل المصاريف اقتنائها سواء من طرف البنوك أو شركات البورصة ، ولها الخيار- أي المؤسسة في اعتبارها كمصاريف (أي تظهر في حساب مستقل) أو دمجها في تكلفة الشراء.

وعند التسجيل يجعل هذا الحساب (حـ/26) مدينا بتكلفة الاقتناء (الشراء) أو حصة المساهمة وكذلك بالحقوق المتعلقة بالأسهم ويقابله في الجانب الدائن إحدى الحسابات:

- حـ/101 حساب رأس المال ،أو حـ/ 456 الشركاء- عمليات على رأس المال
- حـ/ 404 موردوا التثبيتات ، أو حـ/ 269 ، أو احد الحسابات المالية (حـ 512 البنك/ 53 الصندوق)

26x		سندات مساهمة	xx	
	101	رأس المال		xx
	456	الشركاء- عمليات على رأس المال		xx
	269	باقي الدفع على سندات غير مسددة		xx
	404	موردو التثبيتات		xx

مثال: اقتنت مؤسسة **ALPHA** 1560 سهم بقيمة 156000 تمثل مساهمة لشركة **BETA** برأسمال يقدر 1300000 ، مقسم على 1300 سهم [1]

نلاحظ أن الأسهم المقتناة تمثل حصة من رأس مال شركة فهي تعتبر سندات مساهمة لذا يتم تسجيل القيد التالي :

261		سندات مساهمة	156000	
	512	البنك		156000

أما في حالة سندات قيمتها الاسمية مسددة جزئيا ، فان القيمة الكلية تقيد في الجانب المدين للحساب 26 في مقابل حساب الغير أو الحساب المالي فيما يخص الجزء المستدعى وفي مقابل قسم فرعي للحساب نفسه حـ/ 269 " عمليات الدفع الباقية الواجب القيام بها عن سندات مساهمة غير مسددة " فيما يخص الجزء غير المستدعى، على أن تتم بعد ذلك تصفية هذا الجزء كلما تم تسديد المبالغ المستدعاة في مقابل الحسابات المالية[2]. ويتم تسجيل القيد التالي :

في حالة السندات قيمتها الإسمية مسددة جزئيا:

26x			xx	
	404 أو 53 أو 512			xx
	269			xx

عند تسديد قيمة الجزء غير المستدعى

269		عمليات الدفع الواجب قيام بها عن سندات غير مسددة	xx	
	53	صندوق		xx
	أو	أو		
	512	البنك		xx

[1] - : www.livrespourtous.com, Michel HAMON ANBDD Nantes , Comptabilité et gestion de l'entreprise , date de consultation : 25/08/2009.

[2] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19، 25 مارس 2009 ،الأمر التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق احكام القانون رقم 11-07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي.

2) سير حسابات التثبيتات المالية الأخرى.

تضم حساب التثبيتات المالية الأخرى الحسابات الفرعية التالية :

- 271 السندات من غير سندات المساهمة، والسندات المثبتة لنشاط المحفظة المالية.
- 272 سندات التي تمثل حق الدين الدائن
- 273 السندات المثبتة لنشاط الحافظة
- 274 القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد الإيجار التمويلي
- 275 ودائع وكفالات مدفوعة
- 276 الحسابات الدائنة الأخرى المثبتة
- 279 باقي الدفع على سندات المثبتة غير المسددة.

وفيما يلي شرح لبعض هذه الحسابات:

حـ/271 : وهو السندات من غير سندات المساهمة، والسندات المثبتة لنشاط المحفظة المالية التي لا ينوي الكيان أو يسعه بيعها في الأجل القصير، وقد يتعلق الأمر بسندات تكابد اجتيازها المستديم أكثر مما يرغب فيه [1]، حيث يجعل هذا السحاب مدين بتكلفة الاقتناء مقابل جعل احد الحسابات المالية أو الغير دائنة .

271		سندات من غير سندات مساهمة أو نشاط محفظة مالية	xx	
	53	الصندوق		xx
	512	البنك		xx
	405	موردو السندات		xx

حـ/274 : القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد الإيجار التمويلي.

يصنف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي إذا كان يحول بشكل جوهري جميع المخاطر و المكافآت المتعلقة بالملكية. و جوهر عقد الإيجار التمويلي هو أن يشتري المستأجر أصلاً معيناً طوال الفترة الأساسية من عمره الإنتاجي, و يتوقع الحصول بشكل جوهري على كافة المنافع من استخدامه[2]، على أن يعترف المستأجر بعقد الإيجار على شكل موجودات في الميزانية العمومية .

ويصنف عقد الإيجار على انه تمويلي إذا:

* إذا كان باستطاعة المستأجر إلغاء عقد الإيجار, و يتكبد المستأجر خسائر المؤجر المرتبطة بالإلغاء.
* إذا تحمل المستأجر الأرباح أو الخسائر من التقلبات في القيمة العادلة للقيمة المتبقية للأصل المستأجر.

---

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19، مرجع سبق ذكره.
[2] - المعايير المحاسبية الدولية، المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 ، عقود الإيجار

* عندما يكون لدى المستأجر خيار الاستمرار في عقد الإيجار لمدة ثانوية بإيجار أقل إلى حدٍ كبير من إيجار السوق.

و المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي تمر بمرحلتين .

المرحلة الأولى : تنفيذ عقد الإيجار التمويلي، حيث يسجل المبلغ المقرض في الجانب المدين في حـ/274 وهذا بجعل حـ/512 البنك دائن.

274		قروض وحقوق إيجار التمويلي	xx	
	512	البنك		xx

المرحلة الثانية عملية التسديد، إن عملية تحصيل القرض الإيجار التمويلي تتضمن جزئين :

- استهلاك قرض الإيجار التمويلي
- الفوائد : أتعاب المقرض لخدمة الإيجار التمويلي.

وفي كل تاريخ التسديد ، مبلغ استهلاك القرض يسجل في الجانب الدائن لحساب،حـ/274 ،ومبلغ الفوائد تشكل نواتج مالية لذلك تسجل في الجانب الدائن لحساب 762 نواتج لتثبيتات المالية الأخرى.

512		البنك	xx	
	274	قروض عقد الإيجار التمويلي		xx
	762	نواتج مالية لتثبيتات مالية أخرى		xx

مثال:

قامت مؤسسة سونا طراك بتأجير طائرة لنقل عملها في إطار عقود الإيجار – التمويل، مدة العقد خمس سنوات قيمة العقد 600000 دج على أن يتم تسديد مبلغ 10000 دج شهريا كإيجار، مصاريف مالية بقيمة 100 دج.[1]

في دفاتر المؤجر نسجل القيود التالية :

274		قروض وحقوق إيجار التمويلي	600000	
	512	البنك		600000

[1] - شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS ،الجزء الأول ،2008، ص 223 .

وعند التسديد نسجل القيد التالي :

512		البنك	10100	
	274	قروض عقد الإيجار التمويلي		10000
	762	نواتج مالية لتثبيتات مالية أخرى		100

المطلب الثالث: التنازل عن التثبيتات المالية.

المعروف أن التثبيتات التي تحوزها المؤسسة سواء كانت مادية أو معنوية أو مالية لا تكون موجهة لإعادة البيع وإنما استغلالها بقدر الإمكان مع التدقيق في حالتها وكذا منفعتها.

وتعد التثبيتات المالية من بين الأصول غير قابلة للاهتلاك كالتثبيتات غير المادية والتثبيتات المادية – (حالة الأراضي).وعند التنازل عن التثبيتات المالية لابد من المقارنة بين سعر التنازل وسعر الاقتناء

فإذا كان : **سعر التنازل > تكلفة الاقتناء يسجل الفرق في حـ/ 767**

وإذا كان : **سعر التنازل < تكلفة الاقتناء يسجل الفرق في حـ/ 667**

ويتم تسجيل القيد على النحو التالي:

462		حقوق التنازل عن التثبيتات	xx	
	27x	التثبيتات المالية الأخرى		
	767	أرباح الصافية عن التثبيتات التنازل عنها		xx

53		الصندوق	xx	
أو				
512		البنك	xx	
	462	حقوق التنازل عن التثبيتات		xx

مثال : بتاريخ 18 ماي من السنة N تنازلت مؤسسة سيرتي عن تثبيتات مالية بسعر 22500 ،بتكلفة اقتناء تقدر بـ 20000 ون

نلاحظ أن سعر التنازل اكبر من تكلفة الاقتناء لذلك فان المؤسسة تسجل فائض قيمة يقدر بـ :

22500- 20000 = 2500 ويسجل في : حـ/ 767

وتسجل القيد التالي:

462		حقوق التنازل عن التثبيتات	25000	
	27x	التثبيتات المالية الأخرى		20000
	767	أرباح الصافية عن التثبيتات التنازل عنها		2500

إن إعداد كشوف مالية بطريقة سليمة ووفق المبادئ المحسابية المتعارف عليها بما يسمح من توفير معلومات محاسبية لكل مستخدمي القوائم المالية يتطلب فهم النظام المحاسبي في اطاره التصوري والمبادئ المحاسبية ومدونة الحسابات (قائمة الحسابات) التي جاء بها والتي من بينها التثبيتات بما فيها التثبيتات المالية (حـ/26 و حـ/27).

خـــاتمة الفصـــل:

إن النظام المحاسبي المالي يهدف إلى جعل القواعد و الممارسات المحاسبية لمؤسساتنا الاقتصادية بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة تتماشى مع المقاييس والقواعد الدولية المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة الدولية.

ومن خلال دراستنا في هذا الفصل نستنتج بأن النظام يعمل على إحداث تغيرات جذرية على النظام القديم عبر تبني المعايير المحاسبية الدولية ،بالرغم من أنها عملية معقدة ومكلفة وتحدث تغيير كبير على ميزانيات المؤسسات الاقتصادية، إلا أنها استثمار حقيقي يجعل من الاقتصاد الوطني يساير الأحداث الاقتصادية ويتفاعل معها بكل ايجابية وبمرونة ويضمن للمنافسة الشفافية ويعمل على تقديم المعلومات المحاسبية والمالية الصادقة والقابلة للمقارنة ،كما يصدر عن تطبيق هذا النظام قوائم مالية تتماشى ومعايير المحاسبة الدولية. فبالنسبة لعقود الايجار فإننا نأمل أن يقوم المشرع الجزائري بتطوير وتعديل الأرضية التشريعية اللازمة لعمل شركات التأجير التمويلي لأن تطور التأجير التمويلي يتوقف انتشاره أولا وأخيرا على مدى تفاعله مع النظام القانوني للدولة التي تأخذ به. أما ما يتعلق بجدول تدفقات الخزينة المنصوص عليه ضمن المعيار (IAS7) قوائم التدفقات النقدية، فيهدف هذا الجدول الى مساعدة مستخدمي القوائم المالية في وضع قاعدة لتقييم قدرة المؤسسة على توليد السيولة و نظائرها ويوضح دخول وخروج السيولة المتاحة لدى المؤسسة. أما الأصول المالية فتم تصنيفه وتفصيله بشكل دقيق يسمح بتحديد الذمة المالية (السيولة) للمؤسسة بشكل صحيح.

الفصـــــل الثانـــــي

أهـــم مستجـــدات النظـــام مـــن الجـــانب الجبائي والاستعمالي، و تحديات التطبيق

المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي من المنظور الجبائي

المطلب الأول : النظام المحاسبي المالي والنتيجة الجبائية

تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية في الجزائر من خلال النظام المالي المحاسبي الجديد سوف يؤدي إلى تغيير بعض القواعد المحاسبية المطبقة في ظل المخطط الوطني للمحاسبة، التي تمس بشكل مباشر عناصر تحديد الضريبة على نتائج المؤسسات، ويتطلب ذلك ضرورة تكييف القواعد الجبائية مع الواقع المحاسبي الجديد، وضرورة إعداد جدول التوفيق أو الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية، بما يسمح بعصرنة النظام الجبائي وتقليل تأثيرات تغير المرجع المحاسبي، وزيادة شفافيته بالنسبة للمؤسسات من داخل وخارج الجزائر.

حسب التطبيقات المحاسبية التي أتت بها المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي الجديد، فإنه على المؤسسة أن توفر في قوائمها المالية وبالضبط في الملحق معلومات تخص المقاربة بين كل من النتيجة المحاسبية، العبء الضريبي الظاهر في جدول حساب النتيجة، والعبء الضريبي الناتج عن تطبيق المعدل الضريبي الفعلي، وهذا يستلزم من المؤسسة إعداد جدول الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية، أي النتيجة التي تشكل القاعدة لحساب الضريبة على أرباح الشركات.

والعناصر التي يكون الاختلاف في تقييمها في تحديد النتيجة بين قواعد النظام المحاسبي المالي والقواعد الجبائية الجزائرية ترتكز عموما في النقاط التالية:[1]

- ✓ القواعد والتقنيات الجديدة للاهتلاك، والخسائر في القيمة، هذه الأخيرة تعتبر عنصرا جديدا على النظام الجبائي الجزائري.
- ✓ التسجيل المحاسبي لعمليات الإيجار التمويلي .
- ✓ تقنيات تحويل الديون والحقوق بالعملة الأجنبية للمؤسسات الجزائرية والأجنبية.
- ✓ تقييم بعض الأصول والخصوم على أساس القيمة العادلة في تاريخ الحيازة .
- ✓ المعالجة المحاسبية للضرائب، وخاصة الضرائب المؤجلة، مع إمكانية وجود فارق زمني بين تاريخ أخذها بعين الاعتبار محاسبيا وتاريخ أخذ نفس العبء في تحديد النتيجة الجبائية.
- ✓ تغير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء، والتي يظهر أثرها مباشرة على مستوى الأموال الخاصة دون التسجيل في جدول حسابات النتائج.
- ✓ فوائض القيم طويلة الأجل ونواتج التنازل عن الاستثمارات أو عمليات استثنائية أخرى .

---

[1]- عزوز علي ، متلوي محمد، متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي ،مداخلة في إطار الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جانفي 2010، المركز الجامعي الوادي، ص 9- 10.

- ✓ الأعباء والنواتج التي تدخل ضمن النتيجة المحاسبية لكن من الناحية الجبائية يمكن أن لا تؤخذ بعين الاعتبار، مثل الأعباء التي تعتبر من الكماليات وغير المبررة من وجهة نظر الإدارة الضريبية، ونواتج الفروع من توزيعات أرباح الأسهم المقبوضة، وأعباء ونواتج مرتبطة بالعمليات التي تتم من الفروع أو مؤسسات مشتركة،...
- ✓ العمليات غير المسجلة محاسبيا في النتيجة المحاسبية والتي تؤخذ بعين الاعتبار في النتيجة الجبائية.

المطلب الثاني: بعض الصعوبات الناتجة عن تطبيق المرجع المحاسبي الجديد

أولا: الاهتلاكات والقيمة الضائعة للأصول [1]

النظام الجبائي الحالي يعتمد على تقنيات عادية (مألوفة) للاهتلاكات (بطريقة :خطية، متزايدة، متناقصة) عموما على أساس التكلفة التاريخية، في حين المرجع الجديد أخذ بعين الاعتبار التقنيات السابقة الذكر من قبل والمعطيات الآتية:

- قيمة ومدة الاستعمال .
- القيمة الضائعة .

1) الاهتلاكات.

إن تعريف الاهتلاك يتطور، في حين أنه في المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 يتعلق باسترجاع تكلفة، أما من الآن فصاعدا سيصبح توزيع ا نظاميا للمبالغ المهتلكة للأصل طوال مدة بحيث ، حياته المحتملة، أين نلاحظ استخدام المزايا الاقتصادية للأصل وهذا حسب المعايير المحاسبية الدولية، نقوم بتحديد طريقة اهتلاك الأصل حسب مميزات وخصائص المؤسسة، التي يرجع لها تحديد المدة وطريقة اهتلاك الأصل بحيث:

- ✓ لما تكون مدة الحياة المتوقعة للأصل في المؤسسة أقل من مدة حياته الاقتصادية، نقوم بطرح القيمة المتبقية لهذا الأصل (قيمة التنازل عنه) من القيمة الإجمالية لنحصل على قاعدة الاهتلاك.
- ✓ طريقة الاهتلاك يجب أن تترجم أحسن طريقة لاستخدام المزايا الاقتصادية للأصل، أي متناسبة مع وتيرة الاستعمال المحتملة التي يتم تحديدها من طرف إدارة المؤسسة، وليس عن طريق مدة مطبقة عادة حسب أصناف الأصول، لذلك يجب من الآن فصاعدا اهتلاك العناصر الأساسية للأصل كل على حدا، عندما تكون لها مدة حياة أو وتيرة اهتلاك مختلفة (حالة مبنى وسقفه على سبيل المثال) هذا النوع من الاهتلاك حسب المكونات يمكن أن تستعمل فيه طرق مختلفة، أو معدلات اهتلاك

[1] - عزوز علي ، متلوي محمد، متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي، نفس مرجع السابق، ص 10- 11.

خاصة لكل جزء (مختلفة عن طريقة اهتلاك الأصل ككل) حيث أن حساب اهتلاك كل جزء من الأصل على حدا ينتج عنه وضع خطة اهتلاك لكل جزء.

2) القيمة الضائعة للأصل.

عند كل ترصيد لحساب المؤسسة يجب أن نتساءل عن وجود مؤشر يدل على أن الأصل يمكن أن يفقد جزءا من قيمته (على سبيل المثال :خسائر مادية، تغيير في المحيط التقني أو القانوني، تغير في معدلات الفائدة (...في حالة الأصل المستحق نقوم باختبار لنقصان القيمة :القيمة المحاسبية الصافية للأصل الثابت تقارن بالقيمة المسترجعة أي بمعنى سعر الأصل المحتمل اهتلاك هو قيمة الاستغلال أي مقيمة بمجموع التدفقات النقدية الحالية الصافية التي يمكن للأصل أن يحصلها، فإذا كانت القيمة الحالية تظهر أصغر من القيمة المحاسبية الصافية، التدني في القيمة يسجل في القيمة الحالية.

أما في المرجعية الجديدة، الخسائر في القيمة ليست حتما منتهية :المؤونة يمكن تشكيلها مسبقا إذا كانت قيمة الأصل المعالجة في حدود قيمة الأصل المهتلك، فتطبق هذه القواعد المتعلقة بالنقص في القيمة للأصول الثابتة تؤدي إلى تغييرات مستمرة لمخطط الاهتلاك بالموازاة مع هذا الانخفاض، النقص في القيمة يخفض قاعدة الاهتلاك ويأخذ هذا بعين الاعتبار مسبقا عند تحويلنا من جديد قاعدة أقساط الاهتلاكات، إذن الاختبارات المستقبلية لهذه التغييرات يعطي لها مميزات خاصة.

ثانيا: النتائج الجبائية[1]

من أهم الآثار الجبائية المتعلقة بتغييرات طريقة الاهتلاك بحسب مكونات الأصل بالموازاة عند أول تطبيق لقاعدة الاهتلاك والخسارة في قيمة الأصل، فالطريقة المحاسبية الجديدة يجب عليها أن تكون مطبقة سلفا، أي كأنها دائما مستعملة قبل تقسيم الأصل حسب مكوناته هذا ما يؤدي بنا إلى حساب اهتلاك جميع أصول المؤسسة حسب القواعد الجديدة، ولكن عمليا هناك طريقتين يمكن تطبيقهما من طرف المؤسسة من اجل المرور إلى النظام الجديد، وهما:

طريقة إعادة التكوين لتكلفة الاهتلاكات الناتجة عن التكلفة التاريخية للمكونات التي وجب تطبيقها، وإعادة حساب الاهتلاكات انطلاقا من هذه التكلفة، تغيرات الأصول تعالج محاسبيا في الأموال الخاصة.

طريقة إعادة منح القيم المحاسبية، التي هي طريقة توقعية على مستوى حساب الاهتلاكات، والتي ليست لديها أثر على رؤوس الأموال الخاصة الافتتاحية، حيث يجب عليها إعادة تقييم القيم المحاسبية الصافية بدلالة النسب التي تمثل تكلفة كل عنصر مع القيمة الإجمالية للأصل، كل مكون يهتلك على مدة استعماله المتبقية ابتداء من أول سنة تطبيق هذا النظام المحاسبي المالي الجديد.

التطبيق الأول لطريقة الاهتلاك لكل عنصر تفرض على المؤسسات إعادة إرجاع المؤونات الموجهة للإصلاحات الكبيرة المتعلقة بإعادة تعويض الاستثمارات.

---

[1] - عزوز علي ، متلوي محمد، متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي ، نفس المرجع السابق، ص 11- 12.

1) مدة الاهتلاك.

بالنسبة للأصول غير المركبة.

يجب علينا الأخذ من أجل تحديد النتيجة الضريبية مدة الاستعمال للجزء المتعلق بالاستثمارات الثابتة، ما عدا مباني التوظيف (les immeubles de placement) (مبنى حيز عليه لهدف واحد هو تحقيق عائد من رأس المال المستثمر)، والذي سوف يهتلك علي أساس مدة حياته الفعلية ومعرفة اهتلاكات مكونات الأصل يكون على قاعدة مدة استعماله.

الاختلاف بين القواعد المحاسبية والضريبية المتعلقة بالأصل يمكن لها أن تعالج بالطريقة التالية:

- إذا كانت مدة الاستعمال الاقتصادية أقصر من مدة استعماله في المؤسسة، سوف يطبق اهتلاك استثنائي.
- إذا كانت مدة الاستعمال الاقتصادية أطول من مدة استعماله في المؤسسة، فإن الحل ليس محددا بطريقة نهائية.

تكون المؤسسة أمام إشكالية إعادة إدماج الفرق الموجود بين الاهتلاك المحاسبي والاهتلاك الجبائي، والذي ليس له أثر إلا بوضع المؤسسة في الحالة الابتدائية. وإما بالسماح للمؤسسات باختيار مدة الاستعمال التي تسمح باهتلاك سريع لأصولها.

بالنسبة للاستثمارات غير المركبة.

الإهتلاك المحاسبي يجب أن يحسب حسب المدة الحقيقية، إذا كانت مدة الاستعمال جد قصيرة، الإدارة الجبائية يجب عليها أن تسمح للمؤسسات بتطبيق اهتلاكات استثنائية. الفرق بين القواعد المحاسبية والجبائية يمكن أن يعالج بالطرق التالية:

- إذا كان الاهتلاك المحسوب على أساس مدة استعمال كبيرة على مدة الاهتلاك المحسوب بمدة استعمال في المؤسسة، فإن الفرق يجب إدماجه ضريبيا.
- إذا كان الاهتلاك المحسوب على أساس مدة استعمال قصيرة على مدة الاهتلاك المحسوب بمدة استعمال في المؤسسة، فإن الفرق يجب إدماجه ضريبيا.

ويمكن الأخذ بإمكانية الاهتلاك حسب الطريقة المتناقصة ومدة الاهتلاك لكل مكون سوف تحدد معامل الاهتلاك المتناقص المختار.

2) مصاريف إعادة التجديد، الإصلاح والمراجعة.

هناك نظام يمكن أن يمنح الخيار للمؤسسات:

- إما تخصيص مؤونات للإصلاحات الكبيرة .
- إما بتطبيق طريقة المكونات مع التسجيل المحاسبي لمكونات الأصل والمنشأة في هذه الوضعية.

وهذه الخاصية (الخيار) ينتج منها نتائج جبائية: ففي الحالة الأولى المؤسسة تقوم بتخفيض مصاريفها، وفي الحالة الثانية المؤسسة وجب عليها إعداد مخطط اهتلاك يخص بكل مكون من مكونات الأصل.

3) قاعدة اهتلاك الأصل.

القيمة المهتلكة للأصل هي القاعدة (المبلغ) التي يحسب عليه الاهتلاك، وهو المبلغ الإجمالي (مبلغ الحيازة) بطرح القيمة المسترجعة (القيمة الأصلية للأصل مطروح منها أعباء التنازل) في هذا المنظور هناك بعض الأصول الثابتة قيمتها المهتلكة متناقصة، لكن يمكن للمؤسسة أن تحسب الاهتلاك على كل القيمة (القيمة الإجمالية) عن طريق اهتلاكات استثنائية.

المطلب الثالث: قاعدة القيمة العادلة و النظام الجبائي الحالي

خاصية تقييم بعض الأصول والخصوم حسب قاعدة القيمة العادلة في تاريخ الحيازة حسب المرجعية الجديدة هي مختلفة تماما مع النظام الجبائي الذي هو قائم على التكلفة التاريخية.

1) التقييم اللاحق للأصول الثابتة [1]

القواعد المحاسبية الجديدة تحدد أنه بعد تسجيله محاسبيا كأصل :الأصول الثابتة يجب أن تكون مسجلة بتكلفتها، تقليل من الاهتلاك المتراكم والقيمة الضائعة، بينما هناك معالجة أخرى مقبولة هي إعادة تقييم الأصول الثابتة حسب الأصناف.

الأصول الثابتة المادية يمكن إعادة تقييمها حسب القيمة العادلة التي ترتبط بالقيمة السوقية أو بقيمة محددة من طرف الخبراء انطلاقا من توقعات، كما أن إعادة التقييم يجب أن تقوم وفق قواعد كافية حتى لا تختلف القيمة المحاسبية بصفة كبيرة عن التي سوف تحدد عند استعمال القيمة العادلة في تاريخ الإقفال، وعند إعادة تقييم أصل ثابت يجب كذلك إعادة تقييم كل صنف من الأصول الثابتة التي هي تشكل جزءا منها في آن واحد.

2) حالة مباني التوظيف (Les immeubles de placement). [2]

مباني التوظيف يجب أن تكون مقيمة ابتدائيا بتكلفتها، من أجل التقييمات اللاحقة، فالمؤسسة يجب أن تختار الطريقة المحاسبية كما أنه يجب تطبيقها على كل مباني التوظيف.

- نموذج القيمة العادلة:

بعد التسجيل المحاسبي الأولي، كل مباني التوظيف يجب أن تقيم حسب قيمتها العادلة، لأن هذه القيمة تعكس الحالة الحقيقية للسوق والحالة المرجحة في تاريخ الإقفال، وليس لتاريخ مستقبلي أو ماضي، إذا

---

[1] - نفس المرجع السابق ص12.
[2] - نفس المرجع السابق ص 13.

المؤسسة ليس في مقدورها تقييم بصفة دقيقة القيمة العادلة لمبنى التوظيف، فحسب المعالجة للمعيار IAS 16 تكون بالتكلفة، تقليل الاهتلاك والقيمة الضائعة.

كل ربح أو خسارة ناتج عن تغير القيمة العادلة يجب أن يدرج في النتيجة لهذا النشاط.

- نموذج التكلفة:

يتعلق الأمر بنموذج منتظر من خلال المعيار IAS 16 التكلفة منقوص منها الاهتلاك المتراكم ، والقيمة الضائعة. أكثر دقة إذا كانت القيمة العادلة مأخوذ منها، المبنى يكون إلي حد ما ضمن تصنيف جديد : ليس بعقارات قابلة للاهتلاك ولا مخزونات، تغيرات القيمة لهذا الأصل سوف تسجل في النتيجة، ومن هنا تأتي المعالجة الجبائية للتغيرات بالزيادة أو النقصان في القيمة العادلة.

3) حالة الأدوات المالية.

يجب إعادة ترتيب عناصر الميزانية من كل صنف (أصول أو خصوم) إلى آخر، فتطبيق المرجع المحاسبي الجديد يتطلب تغيير الصنف المحاسبي لبعض عناصر الميزانية، فالنظام المحاسبي المطبق على مختلف أصناف الأصول والخصوم الذي يتبع اليوم طبيعته المحاسبية (الصنف) ،هو عرضة للتغيير وبالأخص السندات، فالمرجع الجديد لا يميز بين سندات المساهمة وسندات التوظيف، لكنه يميز بين الأصناف التالية:

- ✓ أصول محجوزة حتى نهاية الصفقة .
- ✓ أصول محجوزة حتى تاريخ الاستحقاق .
- ✓ ديون وحقوق مصدرة من طرف المؤسسة .
- ✓ أصل متوفر للبيع .

عند التسجيل المحاسبي الأولي، الأصول المالية تكون مقيمة بتكلفتها التي هي القيمة العادلة في المقابل، هذا بالإضافة إلى أن تكاليف الصفقة مدموجة في التقييم الأولي لكل الأصول والخصوم المالية. هذا التصنيف المحاسبي الجديد للسندات يمكن أن يلاقي عقبات في النظام الجبائي بخصوص سندات التوظيف، فيما يتعلق بقواعد تقييم السندات عند كل إقفال (قيمة المنفعة حاليا) أو المعالجة الضريبية.

4) التقييم والتسجيل المحاسبي للتغيرات في القيمة العادلة.

كل الأدوات المالية (أصول، خصوم، التزامات خارج الميزانية) يجب أن تكون مسجلة محاسبيا حسب أصنافها، فطرق التقييم تعالج إما بطريقة التكلفة المهتلكة، أو طريقة القيمة العادلة.

في حالة القيمة العادلة، التغيرات في هذه القيمة تسجل محاسبيا إما في النتيجة أو الأموال الخاصة حسب صنف الأدوات المالية.

المطلب الرابع: بعض الاختلافات الجبائية الناجمة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي [1]

1) تكاليف البحث والتطوير.

نفقات البحوث المطبقة أو التطوير تسجل محاسبيا حسب اختيار المؤسسة في المصاريف، أما المعالجة الجبائية فتتبع المعالجة المحاسبية التي طبقت حتى الآن.

حسب مشروع النظام المحاسبي الجديد وIAS 38 لم يترك الخيار للمؤسسة، لم يحدد المرجع ، سوى مشاريع البحث (تكاليف وجب تسجيلها في المصاريف) ومشاريع التطوير (نفقات وجب تجميدها إذا ما توفرت شروط معينة)، شروط التجميد سوف تكون بدون شك محققة بصفة آجلة أكثر مما عليه اليوم، فمعايير التسجيل المحاسبي تكون مقيمة في التوقعات الواحدة النشاط.

النظام الجديد يتنبؤ بأن التسجيل المحاسبي يكون إجباريا للتكاليف الناتجة عن مرحلة البحث والتشغيل على حساب التكاليف المحصلة خلال مرحلة التطوير (معتبرة على أنها تفضيلية)، هذه الوضعية تختلف مقارنة بالنظام الجديد والذي يفرض تشغيل تكاليف التطوير عندما تكون الشروط محققة.

2) التغيرات في الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء.

مشروع المرجع المحاسبي للمؤسسة يوضح بأن هذه التغيرات والتصحيحات، والتي علق عليها في الملاحق، يجب أن تبين مباشرة على مستوى الأموال الخاصة (المرحل من جديد) بدون تسجيل في حساب النتائج.

إذن الإطار التنظيمي الجبائي الحالي، هل سيقبل هذه الخيارات دون مخاطرة للإدارة الجبائية بخسارة جزء من هذه الموارد الجبائية، بدون تقييم أولي لنتائج هذا النوع من الحالات؟

المعيار IAS 38 يوضح نوعين من التغيرات في الطرق:

- ✓ التغيرات التي تحدثها من خلال تبني معيار أو ترجمة جديدة .
- ✓ التغييرات تؤدي إلى تقديم بصفة دقيقة في القوائم المالية صفقات وأحداث على الحالة المالية الإجمالية، وكذلك الأداء المالي وتدفقات الخزينة.

ويجب الإشارة إلى أن معالجة بعض التغييرات بالطريقة المحاسبية الناتجة عن تبني معيار جديد والتي يمكن أن يمكن انتقاد بحالات خاصة (حالات مؤقتة) التي يتضمنها المعيار الجديد.

اختلافات هذه الطريقة عن الطرق الأخرى مرده تبني معيار جديد، كما يجب أن يطبق بأثر رجعي وأثره يحول إلى الأموال الخاصة الافتتاحية لأول نشاط يقدم مقارنة بين وضعيتين (وضعية وفق النظام السابق وأخرى وفق النظام الجديد) كما أن المعلومات المتعلقة بالمعالجة الجبائية للعمليات، فالمرجع يوضح بأن

---

[1] - نفس المرجع السابق13- 15.

التعديلات إجبارية يجب أن تحول للأموال الخاصة الافتتاحية، بالإضافة إلى كل التغيرات في الطريقة يجب عليها أن تعالج محاسبيا بالأموال الخاصة، وهذا ما يقودنا إلى الأسئلة التالية:

- ✓ إذا كانت كل التغييرات في الطريقة المحاسبية وآثار التطبيق الأول للمرجع الجديد لوحظت في الأموال الخاصة، كيف تكون معالجة تغيرات الأصل الصافي بالزيادة أو بالنقصان؟
- ✓ إذا كانت القواعد الجبائية الحالية في صدد التغير للاستجابة للقواعد المحاسبية (المعايير المحاسبية الدولية)، ولذا وجب وضع نظام جبائي جديد متعلق بأثر التغير في الطريقة والتطبيق الأولي للمعايير الجديدة.

3) تحويل الحقوق والديون إلى العملة الأجنبية.

من أجل الشفافية المالية والاقتصادية، المرجع المحاسبي ينص على أن عملية تحويل الحقوق والديون إلى أموال بالعملة الأجنبية في نهاية الدورة يجب أن يتم في الاتجاهين:

- ✓ أعباء :إذا كانت خسارة .
- ✓ نواتج :إذا كانت ربح.

4) التسجيل المحاسبي الضريبي.

يحدث بصفة دورية وجود فروقات، تكون مفسرة بين تاريخ تحمل عبء جبائي أو اجتماعي على المستوى المحاسبي وتاريخ تحمل نفس العبء لتحديد النتيجة الخاضعة للضريبة (مثل مؤونة العطل المدفوعة).

النظام الجبائي يحث على تحقيق التكلفة من أجل إدخالها في النتيجة الخاضعة، بينما المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 والذي يشير إلى مفهوم التكلفة المستحقة والتي هي نفسها أدخلت للنتيجة المحاسبية ومن هنا تطرح لنا مشكلة إعادة الإدماج الضريبي لهذه التكلفة؟

النظام المحاسبي المالي يوضح التكلفة أو قيمة الضريبة تساوي قيمة مجموع الضريبة المستحقة والضريبة المؤجلة الداخلة في تحديد النتيجة الصافية للنشاط، والضريبة المستحقة هي مبلغ الضريبة المدفوعة أو المسترجعة تحت غطاء الفوائد أو الخسائر الجبائية للنشاط.

خصوم الضريبة المؤجلة هي مرتبطة بمبلغ الضريبة الواجبة الدفع خلال النشاط المستقبلي تحت غطاء الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة، أما أصول الضريبة المؤجلة فهي متعلقة بمبلغ الضريبة المسترجعة أثناء النشاط المستقبلي تحت غطاء:

- ✓ الفروقات المؤقتة .
- ✓ الخسائر الضريبية المعالجة سابقا .
- ✓ قروض الضريبة المعالجة سابقا .

أصول وخصوم الضريبة المؤجلة يجب أن تخصم أو تضاف في الأموال الخاصة إذا تعلقت بعناصر دائنة أو مدينة مباشرة في رؤوس الأموال لنفس الدورة أو لدورات أخرى.

المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 لا يحمل أي توضيحات متعلقة بالتسجيل المحاسبي للضريبة، وفي الواقع المؤسسات تطبق المؤسسات طريقة الضريبة المستحقة، كما أن مبلغ الضريبة يسجل في النتيجة حتى ولو كان يحمل عناصر مسجلة في أموال خاصة، ويمكن للضريبة أن تحمل على الأموال الخاصة في بعض الحالات الخاصة:

- عند تغيير الطريقة، الاقتطاع على الأموال الخاصة يكون ضريبة صافية .
- في حالة زيادة رأس المال، تكاليف الإصدار تحمل علاوات إصدار القيمة الصافية للضريبة.

التسجيل المحاسبي لأصل في ميزانية الضرائب المؤجلة يبقى دون أثر على النتيجة ابتداء من الاقتصاد الضريبي المحتمل الذي لا يظهر قانونيا، والذي يبني حق على الحقوق والذي يتنازل عنه كحق.

المبحث الثاني: مسايرة الإدارة الجبائية مع مقومات النظام المحاسبي المالي

المطلب الأول: تعايش التشريع المحاسبي مع أهداف الجباية.

ارتبط الاهتمام بالمحاسبة في الجزائر، بقياس الربحية التي تعتبر أساسا للاقتطاع الضريبي. بالإضافة لتحديد بعض المؤشرات التي تدخل مباشرة في الحسابات الوطنية المجمعة (مثل القيمة المضافة، الاستهلاك، الإنتاج...) وبالتالي فإن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية كان يجيب في الواقع عن الاحتياجات التي تعبر عنها لدولة، نظرا لملكيتها المطلقة للمؤسسات فلم يكن ارتباط أعمال هذه الفئة من المؤسسات بالمحاسبة إلا على أساس الاعتبارات الجبائية التي أجبرت بموجبها على مسك محاسبة منتظمة حسب قواعد المخطط المحاسبي الوطني[1].

في المخطط المحاسبي الوطني، التنظيم المحاسبي يستجيب أكثر إلى احتياجات إدارية وضريبية، فتطبيقات هذا النظام كان من الصعب الطعن فيها أو التخلي عنها، بالإضافة إلى ذلك المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تسير منذ عشرات السنين في إطار قانوني مدعم بما فيه الكفاية، ومتكيف مع التطورات الاقتصادية من جهة، والتحولات والتطورات الداخلية والخارجية من جهة أخرى .

كما أن قانون الضرائب والرسوم طرأت عليه هو الآخر تغيرات وتحولات عن طريق قوانين المالية، حسب الحاجات والمعايير والمتطلبات الجبائية، والجدير بالذكر أن التوحيد والمعايرة المحاسبية المبرمج تطبيقها لاحقا، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هدف الوصول إلى برنامج يسهل عليها الاتصال بين الحاجات

[1] - د. بن بلغيث مداني ، مداخلة حول النظام المحاسبي المالي الجديد (NSCF) وبيئة المحاسبة في الجزائر، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب – البليدة ، صفحة 4.

المحاسبية والجبائية .وفي النهاية ومن أجل السماح للمؤسسة الجزائرية بتلبية متطلبات المعايير المرتبطة بالجباية، من المهم دراسة وحل كل المشاكل التي لها أثر في الموارد الجبائية للدولة، حيث لا نريد إعطاء الأولوية لجانب على حساب آخر، ولكن الانتهاء من نتائج محاسبية إلى نتائج ضريبية.

تعتبر المصالح الجبائية أحد أهم الأطراف ذات العلاقة المباشرة في تطبيق النظام المحاسبي المالي والمبني وفق معايير المحاسبة الدولية، وذلك من خلال دورها في بسط الرقابة الجبائية (الفحص المحاسبي) على المؤسسات المطبقة لهذا المعايير، وعليه فهي مدعوة لتكوين أعوان لهم دراية بطبيعة العمل المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية.وهذا ما لم تقم به المديرية العامة للضرائب بشكل جدي قبل دخول النظام حيز التطبيق وقد يعود هذا لموقفها المتحفظ من تطبيق النظام الجديد.[1]

المطلب الثاني: عرض لأهم الأحكام الجبائية المستحدثة تجاه النظام المحاسبي المالي

تتطلب عملية تحديد الوعاء الجبائي تعديلات للنتيجة المحاسبية فإن التعديلات التي جاء بها نظام المحاسبة المالية الجديد سواء على مستوى المفاهيم و التقييم أو المحاسبة ستكون لها اثر جبائي.

وبخصوص ارتباط المحاسبة بالجباية على المستوى العالمي فإن الخيارات لازالت دائما قيد النقاش.

ومن أجل قياس الأثر الضريبي الذي سيؤول إليه دخول نظام المحاسبة المالية الجديد حيز التطبيق تم تنصيب مجموعة عمل لدى المديرية العامة للضرائب وبعد الأعمال الأولى لهذه المجموعة تم إدراج إجراءات جبائية في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على غرار إقرار المؤسسات لقواعد محاسبة جديدة والإلغاء خارج نظام المحاسبة للتكاليف الأولية التي لم يتم إلغاؤها عند تاريخ دخول نظام المحاسبة المالية الجديد حيز التطبيق وكذا فائض الاعتمادات الخاصة بالتسديدات الناجمة عن عملية التقييم هاته وتحديد عملية التكفل بالنتائج المحققة بطريقة التقدم في إطار العقود طويلة المدى والاهتلاكات[2].

إذا كان قانون المالية التكميلي لسنة 2009 السبب في انبثاق جملة من التفسيرات والمتعلقة بالمستجدات الأساسية فيما يخص الاستثمار والسياسة الصناعية ، فإنه يحتوي أيضا على مختلف التنظيمات والأحكام الجبائية المرتبطة بشكل مباشر بالنظام المحاسبي المالي الجديد، ومن بينها نجد:

- الأمر الذي ينص على احترام تعاريف النظام المحاسبي المالي SCF كنظام مرجعي.
- اختيار طريقة التسبيق للعقود الطويلة الأجل.

---

[1] - مزياني نور الدين، فروم محمد الصالح، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية مقومات ومتطلبات التطبيق، مرجع سبق ذكره، ص13.

[2] - حديث وزير المالية كريم جودي الذي خص به وكالة الأنباء الجزائرية حول نظام المحاسبة الجديد ، يوم الأحد 10 جانفي 2010 الموقع الاليكتروني لوزارة المالية ***premier-ministre.gov.dz*** ، تاريخ التصفح: 28 أفريل 2010، الساعة: 20:34 مساءا..

- المادة التي تشير إلى المعالجة الجبائية للمؤونات.
- المصاريف الإعدادية في ظل النظام الجديد وانعكاسها الجبائي.
- الأحكام المتعلقة بإعادة تقييم الأصول وأثرها المحاسبي والجبائي.
- التكفل بحيثيات محيط الأصول الثابتة.

وأخيرا فرضت المحاسبة كلمتها أمام الجباية حيث كانت هذه الأخيرة مسيطرة بشكل واضح على زمام الأحوال الاقتصادية، ولكن مع تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي استمد معظم معاييره من المحاسبة الدولية ، صار لزاما على القانون الجبائي تغيير بعض أحكامه الماضية ولو بشكل نسبي لأن قانون المحاسبة لا يتوافق بصفة كاملة ودائمة من القانون الجبائي.

ومن خلال ما سبق نضطر إلى طرح سؤال عريض متمثل في: هل الجباية ستتقبل هذا المولود الجديد وتتعايش معه بشكل طبيعي يخدم كلا الطرفين أم لا ؟

وسرعان ما تمت الإجابة على هذا التساؤل بصورة واضحة ومقنعة من خلال نص المادة 141 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 حيث تؤكد على: " يجب على المؤسسات احترام التعاريف المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي ، مع مراعاة عدم تعارضها مع القواعد الجبائية المطبقة بالنسبة لوعاء الضريبة."[1] عمليا هذه القاعدة القانونية جد مهمة لأنها تدل على أن الإدارة الجبائية مفروض عليها تقبل كل التنظيمات والتبعيات المحاسبية للنظام الجديد ما دام هذا الأخير لم يتعارض مع النصوص الجبائية المرتبطة بوعاء الضريبة.

وفيما يلي سرد ومحاولة فهم أبعاد تلك التنظيمات والأحكام ومدى انسجامها مع النصوص والتشريعات القانونية الخاصة بالمرجعية المحاسبية الجديدة :

1) اعتماد الجباية النظام الجديد SCF كمرجعية مستخلفة:

في الوقت الحالي وبقراءة جيدة لقانون الضرائب المباشرة نجد بأنه لا زال مقيد بتطبيق أحكام وتنظيمات المرجعية المحاسبية القديمة (المخطط المحاسبي الوطني PCN) ، ونلمسها خصوصا في حالة رفض المحاسبة بما يتعلق بإجراء تحقيق محاسبي على المكلف بالضريبة والمنطوي في إطار قانون الإجراءات الجبائية [2].يمكن القول بأن التعليق على هذه الوضعية سابق لأوانه بحكم طبيعة الحيز الزمني بين توقف

[1] - الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 26 جويلية 2009 ،المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، قسم الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 141 مكرر 2 ، ص 05.

[2] - Samir Hadj Ali, Expert-comptable, **LE CLIN D'OEIL DE LA FISCALITÉ AU SYSTÈME COMPTABLE ET FINANCIER,** Article édite au supplément hebdomadaire d'***El Watan*** **ÉCONOMIE**, Edition du 28/09/2009 au 04/10/2009, N°256, Page 07.

مفعول النظام القديم PCN (31 ديسمبر 2009) وسريان مفعـول النظـام المحاسبـي المالـي SCF (01 جانفي 2010)، لكن هذا لا يمنع بقيام الإدارة الجبائية بإجراءات وتنظيمات مسبقة ،مما ذلك يدل على صدق الموقف المتحفظ لهذه الجهة.

الإشكال المطروح هو في كيفية اعتماد حساب الضريبة السنوية (IBS-IRG) لسنة 2009 والواجب تصريحها في 2010. وبالتالي الموضوع متعلق بالنظر في كيفية إنشاء المادة 191 من قانون الضرائب المباشرة وتعديلها بما يتماشى مع تنظيمات ومبادئ النظام المحاسبي المالي، ونفس الشيء مع باقي المواد الأخرى الممكن التأثير عليها بشكل مباشر أو غير مباشر.

2) طريقة التسبيق للعقود الطويلة الأجل:

بالتطلع على المادة 140 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 يتبين لنا أنه تم إضافة فقرة جديدة متعلقة بالعقود الطويلة الأجل حيث نجد في نص المادة 140- 3 : التي مفادها " إن الربح الخاضع للضريبة بالنسبة للعقود الطويلة المادة المتعلقة بإنجاز المواد أو الخدمات أو مجموعة من المواد أو الخدمات والتي يمتد تنفيذها على الأقل مرحلتين (2) محاسبيتين أو سنوات مالية والمقتناة بصورة حصرية تبعا لطريقة المحاسبة بالتسبيق المستقلة عن الطريقة المعتمدة من طرف المؤسسة في هذا المجال، ... [1] "

من خلال نص المادة القانوني نلمح أهميتها بالنسبة للمؤسسات الناشطة في مجال البناء أو المشاريع الاستثمارية. فالنظام المحاسبي الجديد يلزم بتطبيق طريقة التسبيقات بالنسبة للعقود الطويلة الأجل أو عقود البناء، والسؤال المطروح هنا هو معرفة ما إذا كانت الإدارة الجبائية ستقبل هذه الطريقة أم لا ؟ والجواب بكل وضوح سيكون بنعم، حتى ولو لم تلتزم المؤسسة بتطبيق هذه الطريقة المحاسبية.نلاحظ في صلب الفرع الخامس (5) لقانون الضرائب المباشرة، أن نص القانون الضريبي أكثر وضوحا من ناحية عدم ترك الخيار في كيفية تحديد نتائج العقود الطويلة الأجل مقارنة بطريقة التسبيق التي جاء بها النظام الجديد والمشار إليها في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 [2] مما يؤدي ذلك بالمقاولين ورجال الأعمال إلى الخضوع لمحددات ما تنصه المادة 140- 3 إلى : "...وجود أدوات التسيير ونظام حساب التكلفة والرقابة الداخلية التي تسمح بالأخذ بالنسبة المئوية للتسبيق وبمراجعة تقديرات الأعباء والحواصل والنتائج ، تماشيا مع التسبيق. ويتم حساب ربح مؤسسات الترقية العقارية تبعا لطريقة محاسبة الأعباء وحواصل العمليات بالتسبيق.[3] "

وبالتالي ففي النظام الجديد ستكون هذه الطريقة خاضعة للضريبة حسب التسبيق، لهذا يستوجب على المؤسسات المعنية الاستعداد وتنظيم أمورها حتى يتسنى لها متابعة أعمالها وفق ما تنصه هذه الطريقة.

---

[1] - الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 26 جويلية 2009، مرجع سبق ذكره ، المادة 140- 3، ص 04 و 05 .

[2] - Samir Hadj Ali, Expert-comptable, op.cit. Page 07

[3] - الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44، نفس المرجع السابق، ص 05.

3) المعالجة الجبائية للمؤونات:

حسب المادة 141- 5 من قانون المالية لسنة 2010 والتي تنص على: " الأرصدة المشكلة لغرض مواجهة تكاليف أو خسائر القيم في حساب المخزونات أو الغير المبينة بوضوح والتي يتوقع حدوثها بفعل الأحداث الجارية ، شريطة تقييدها في كتابات السنة المالية وتبيانها في كشف الأرصدة المنصوص عليه في المادة 152 التي وقع فيها تحويل الشركة.

لا تجمع الأرصدة الموجهة لمجابهة الأخطار الخاصة المتصلة بعمليات القرض المتوسطة أو الطويلة المدة مع الأشكال الأخرى من الأرصدة. " [1]

ونلاحظ هنا أيضا حالة تتعلق بالنظام الجديد والتي تحمل رهانات كبيرة فلحد الآن إثبات المؤونات سواء على المخزونات أو الحقوق يعد ناذر أو عسير في الجزائر نظرا لنشوب نزاعات دائمة مع الإدارة الجبائية في هذا الشأن ، رغم تقييدها في الدفاتر المحاسبية الإجبارية.

ففي النظام المحاسبي المالي نجد إطار عام أكثر صرامة والذي يسمح بتخصيص المؤونات اللازمة والضرورية لخسائر القيم عن المخزونات والحقوق، مما يدفع بقوة عدة مؤسسات لتأكيد مؤونات معتبرة[2]

والسؤال المطروح هو: هل الإدارة الجبائية ستقبل هذه التبريرات للمؤونات أو يكون موقفها مشابه لسابقة ؟

فحسب ما نصته المادة في قانون المالية لسنة 2010 سيكون الجواب بنعم ولكن بشرط تبرير وإثبات بأن المؤونات محتملة بدقة كافية وبأنها مقيدة في القوائم المالية.

4) المصاريف الإعدادية في ظل النظام الجديد وانعكاسها الجبائي:

النظام الجديد يشير بوضوح على أن النفقات السابقة والمحولة لرأس المال (المصاريف الإعدادية) ثم تطفئ لا تحفظ ولا تقيد بعد الآن ،وبالتالي تحذف من الميزانية أو يتم معالجتها بصورة بديلة.

فحسب المادة 169- 3 والتي تنص على: " تخصم المصاريف الأولية المسجلة في المحاسبة قبل بداية سريان النظام المحاسبي المالي ، من النتيجة الجبائية تبعا لمخطط الامتصاص الأصلي. تتم عملية الامتصاص من خلال التصريح الجبائي السنوي الموافق. " [3] وهذا يؤكد على أن:

- التكاليف السابقة ولو مرت في النهاية بأثر رجعي كخسائر ،تنزل وتطرح جبائيا.
- أما التكاليف الجديدة فلا ، لأنها تكون مجمدة وقابلة للاهتلاك حسب الوظيفة وفق المعالجة المحاسبية للنظام الجديد SCF.

---

[1] - الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 78، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2009، المتضمنة قانون المالية لسنة 2010 ، قسم الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 140- 5، ص 06.

[2] - KPMG Algérie SPA, Nouveau Système Comptable Financier, Actualités N :10, novembre 2009,page 02.

[3] - الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44، قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، مرجع سبق ذكره ،المادة 169- 3 ، ص 06.

5) الأحكام المتعلقة بإعادة تقييم الأصول:

يوجد في النظام الجديد عدة تنظيمات تسمح بإعادة تقييم الأصول لاسيما التثبيتات المادية، وقبل تطبيقها في الواقع يتعين لنا معرفة مدى تأثيرها الجبائي والمتمثل في:

- الحياد، مثل ما هو الحال في إعادة التقييم المرخصة في سنة 2007.
- الإخضاع، مثل ما هو الحال في كل إعادة تقييم حرة.

ونص المادة 185 يوضح لنا الرؤية ويجيب على بعض التساؤلات وتنص على ما يلي: " يقيد فائض القيمة المتأتي من إعادة تقييم التثبيتات عند تاريخ بداية سريان النظام المحاسبي المالي ، في النتيجة الجبائية في أجل أقصاه خمس (5) سنوات ".[1]

في الحقيقة الإدارة الجبائية أخذت وضعية وسطية حيث تعبر على أنه:

- لا لهدايا جبائية عكس ما كانت علية في سنة 2007
- لا للإخضاع الإجمالي والفوري من الآن فصاعدا.
- إمكانية التبسيط أكثر عن طريق الإخضاع على مر خمس (05) سنوات.

وفي الواقع حتى ولو كانت الضريبة مبسطة فإعادة التقييم تكون مكلفة ولكن دفع الضريبة على مراحل قد يخفف نوعا ما العبء الضريبي تجاه المكلف، إلا في حالة ما إذا كانت بعض المؤسسات حققت خسارة أو أنها غير خاضعة للضريبة على أرباح الشركات.

6) طريقة الاهتلاك:

واقعيا تقبل الإدارة الجبائية باختيار تطبيق طريقة الاهتلاك الخطي أو المتناقص أو المتزايد وهذا حسب ما تشير إليه المادة 141- 3 "... يحسب الاهتلاك المالي للتثبيتات حسب النظام الخطي.غير أنه بإمكان المكلفين بالضريبة أن يطبقوا ضمن الشروط المحددة في المادة 174 (الفقرتين 2 و3) الاهتلاك التنازلي أو الاهتلاك التصاعدي... ".[2] ويتعلق الأمر بحساب الاهتلاك المالي للتجهيزات.

إضافة إلى ذلك من المحتمل على إدارة الضرائب التعبير عن الطرق الجديدة وفق النظام الجديد SCF وبالخصوص الاهتلاك وفق الوحدات الاقتصادية ، فهذا المقياس يسمح بتسهيل التسيير ومتابعة الثروات المهتلكة بأضعف قيمة ،فنص القانون الضريبي لا يحدد بدقة طبيعة تلك العناصر أو الوحدات مع أنها تساهم بصورة مباشرة في عملية الاستغلال.

وفي إطار عقد القرض لإيجاري ،يتم حساب الاهتلاك على أساس مرحلة تساوي مدة عقد القرض لإيجاري.

---

[1] - الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44، قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، مرجع سبق ذكره، المادة 185 ، ص 06.
[2] - الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 78، قانون المالية لسنة 2010، مرجع سبق ذكره، المادة 141- 3، ص 05.

أما بخصوص قانون المالية 2010 فقد ارتقب كذلك إجراءات على غرار التخفيض من المواد المتحصل عليها عن طريق القروض الايجارية وشروط الإسقاط من أرصدة المؤسسات المالية فضلا عن كيفيات التكفل بعمليات دعم الاستغلال والتوازن.

أما نتائج تطبيق نظام المحاسبة المالية الجديد فإنها لن تظهر إلا بحلول نشاط سنة 2010 التي سيتم تقديم حصيلتها سنة 2011 وستسمح للإدارة الجبائية بالحصول على بنك معطيات حول الخيارات المتخذة من قبل الهيئات (التسديدات و الأرصدة...). فيما تم تنصيب مجموعة عمل أخرى لدى المديرية العامة للضرائب وذلك من اجل تكييف التراكم الجبائي الحالي مع نظام المحاسبة المالية الجديد. أما مجموعات عمل المديرية العامة للضرائب فهي منصبة مع الوقت وستواصل عمليات التفكير من اجل اقتراح إجراءات جبائية وذلك بالتشاور مع المجلس الوطني للمحاسبة. وستظل الإدارة الجبائية على استعداد للتكفل بجميع المشاكل التي ستترتب عن دخول نظام المحاسبة المالية الجديد حيز التطبيق.[1]

أخير يمكننا القول بأنه حتى وإن كانت العلاقة بين الجباية والمحاسبة لا ترقى إلى المستوى المطلوب ما دامت تلك الأحكام الجبائية التنظيمية والتمهيدية لم تتطبق فعليا على أرض الواقع، إلا أنه يتبين لنا جليا الطريق الوحيد الذي ستسلكه المصالح الجبائية وعلى رأسها المديرية العامة للضرائب (DGI)، حيث أن الهدف من القواعد والمواد القانونية هو تأقلم التشريعات الجبائية مع النظام المحاسبي المالي، كما ينبغي أن تستمر مثل هذه العمليات والسعي إلى تطبيقها حتى تتقلص درجة التباعد والتعارض.

فتوجد نقاط أخرى لم تفتح للنقاش بعد، أما ما تناولناه فقد أخد الوقت الكافي للتحليل والنقاش من عدة باحثين وخبراء، لكن ينقصه تجسيده في الواقع حتى يحتك بالأطراف المعنية ويتعايش مع مرور الوقت.

وما هذه الإجراءات الأخيرة التي تبنتها وزارة المالية من خلال قوانين المالية 2009،2010 والتكميلية ، إلا تمهيدا لعملية الانتقال من النظام القديم - الذي مازالت رواسبه تتلاحق ومن الصعب بمكان التخلص منها بين عشية وضحاها – إلى النظام الجديد الذي يلمع بريقه من بعيد والوصول إليه وجني ثماره يتطلب وقفة جادة من كافة الجهات والسير بخطى ثابتة.

[1] - حديث وزير المالية كريم جودي الذي خص به وكالة الأنباء الجزائرية حول نظام المحاسبة الجديد، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثالث: المؤسسات الاقتصادية ومتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي

المطلب الأول: أهمية ومتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات.

يتوقع أن تكون هناك آثارا ايجابية على المؤسسات عند تحولها إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي، والتي ترتكز في العموم حول العناصر التالية:

- يسهلِ مراقبة الحسابات التي تعتمد في إطاره على مفاهيم وقواعد محددة بدقة ووضوح، ويزيد من الشفافية حول وضعية المؤسسات، مما يساهم في اتخاذ قرارات صحيحة من الأطراف المتعاملة معها، وعلى رأسها المستثمرون.
- يشكل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين نوعية علاقاتها واتصالاتها مع الأطراف المتعاملة معها والتي تستفيد من قوائمها المالية.
- النظام المحاسبي المالي يجلب الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في الحسابات والقوائم المالية، ويزيد من مصداقيتها والوثوق بها أمام المستعملين للمعلومة على المستويين الوطني والدولي، ويكون كضمان يساهم في تعزيز ثقتهم بالمؤسسة، على اعتبار أن القوائم المالية المنشورة تم إعدادها وفق ا لمبادئ ومعايير محاسبية معترف بها عالميا.
- يقترح النظام المحاسبي المالي حلولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة في المخطط الوطني للمحاسبة، منها عمليات القرض الإيجاري، ويسمح بالانتقال من محاسبة الذمة إلى المحاسبة المالية، بتغليبه للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني عند تسجيل التعاملات التي تقوم بها المؤسسة.
- يمكنّ من إجراء أفضل مقارنة في الزمن لنفس المؤسسة، وفي نفس الوقت بين المؤسسات وطنيا ودوليا، حول الوضعيات المالية والأداء، وسهولة قراءة وفهم المعلومات المالية الموجهة لمستعملي المعلومة من داخل الجزائر وخارجها.
- يتوافق مع الوسائل والبرامج المعلوماتية التي تسمح بتسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط بأقل جهد وتكلفة، خاصة مع وجود دول متطورة سبقت الجزائر في تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية، وتتوفر على أنظمة معلومات محاسبية متطورة متوافقة مع هذه المعايير، ويمكن الاستفادة من تجاربها.
- يساعد المؤسسات الجزائرية من جانب التمويل، من خلال إجبارها على تقديم معلومات تهم المستثمرين، بما يفيدها في الاعتماد على مصادر أخرى إضافية للتمويل، خاصة بالنسبة

للمؤسسات التي لها استراتيجيات للاستثمار في خارج الجزائر، بتقديمها المعلومة المالية المطلوبة والمساعدة لأصحاب الأموال الراغبين في الاستثمار.

- ⇦ تستفيد الشركات المتعددة الجنسيات التي تنشط في دول متعددة من تكييف البيئة المحاسبية في الجزائر مع البيئة المحاسبية الدولية.
- ⇦ يأتي النظام المحاسبي المالي الجديد لسد الثغرات السابقة، بوضع أدوات ملائمة لجميع المعطيات وتحليلها بشكل يرسخ التسيير الشفاف للمؤسسات الخاضعة للنظام التجاري، تلك الأدوات معتمدة دوليا وستفضح كل المخالفات والاختلاسات ومحاولات الفساد.

وبخصوص التطبيق الفعلي فقد تم نشر تعليمة نهاية شهر نوفمبر 2009 تفسر الكيفيات التطبيقية للانتقال من مخطط المحاسبة الوطني لسنة 1975 إلى نظام المحاسبة المالية الجديد كما أنه تم وضع طاولة للمراسلة وتم نشرها بشكل واسع للرد على انشغالات 51 بالمئة من الكيانات التي استجوبها الديوان الوطني للاحصائيات بشأن هذا الجانب التطبيقي. ومن جهة أخرى برمج المجلس الوطني للمحاسبة عدة ملتقيات سنة 2010 لتقديم دعم مكثف للمتعاملين ووضع لجان مهنية للمحاسبة لإعداد دلائل للتكوين مؤلف للتطبيق والإصغاء للأسئلة التي سيطرحها المتعاملون وتقديم الأجوبة المناسبة.[1]

المطلب الثاني: مسك المحاسبة عن طريق الإعلام الآلي

تتم المحاسبة في كثير من المؤسسات في الجزائر باستخدام البرامج الحاسوبية، ولذلك يصبح لزاما عليها تطوير البرامج المحاسبية الحاسوبية المعتمدة فيها بما يتوافق مع متطلبات تطبيق النظام الجديد المستوحى من معايير المحاسبية الدولية.

والتكوين (Formation) هو أهم ما يجب التكفل به في البداية، ويجب أن يكون موجه لفائدة العاملين باختلاف مستوياتهم في المسؤولية والأداء. ويجب التركيز قد الإمكان على نوعية التكوين الموجه لكل فئة من العاملين في مجال المحاسبة على حدا، والقائم على الدراسة العملية والمحاكاة. كما يجب تدريبهم على برامج الإعلام الآلي (Logiciel) واختيار هذه البرامج وإخضاعها للتجربة وتدريب العاملين عليها بشكل جيد.[2]

---

[1] - حديث وزير المالية كريم جودي الذي خص به وكالة الأنباء الجزائرية حول نظام المحاسبة الجديد، مرجع سبق ذكره.
[2] - د. بن بلغيث مداني ، مداخلة حول النظام المحاسبي المالي الجديد (NSCF) وبيئة المحاسبة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، صفحة 5.

بعد مسك المحاسبة باستخدام الحاسوب أحد الاشكاليات المطروحة بعد اعتماد النظام المحاسبي المالي، ويتعلق الأمر بطبيعة البرنامج المستحدثة والخصائص والشروط الواجب أن يتوفر عليها والتي لها علاقة مباشرة بتطبيق النظام الجديد SCF، ومن بين الشروط نجد على سبيل المثال[1] :

- عدم الاعتراف بأي برنامج مهما كانت صفته إذا لم يكن مقيد ضمن قائمة البرامج المرخص بالعمل بها بقوة القانون، وخلاف هذا يتعرض صاحبه إلى رفض محاسبتة جملة وتفصيلا.
- يجب على البرنامج العمل بالصيغة الجديدة للقوائم المالية: والأكثر من ذلك هو احترام القواعد المحاسبية المعلوماتية الجديدة كما تشير إليه الفقرة المرتبطة بالأمر المتعلق بالمحاسبة المعلوماتية، فالنظام المحاسبي علاوة على تطوره نحو مخطط حسابات جديد ينبغي أيضا حسب النصوص القانونية الجديدة و التي جاء بها المرسوم التنفيذي رقم: 110/09 المؤرخ في: 2009/04/07 (الجريدة الرسمية رقم:21)، احترام بعض الواجبات من منطلق الشفافية، الصورة الصادقة، القابلية للمقارنة، سهولة الفهم، وغيرها.
- يجب على البرنامج الاحتواء على مخطط الحسابات الجديد:

التطور الحاصل بين (1975PCN) و(2007 SCF) بالنسبة لمخطط الحسابات غير معقد بدرجة كبيرة وغير جذري بالنسبة للمبادئ التي تبقى أكثر مقارنة، ولكن ترافقه عدة تغيرات في مدونة الحسابات وفي فرع المتعلق بالملاحق.

ومن مميزات البرامج الحديثة مثل الصنف ERP (Progiciels) أنها في العموم[2]:

- تكون مرنة بشكل جيد، والمقصود من ذلك هو إمكانية تطويره أو إضافة ملاحق ثانوية تساهم في تحسين أدائها أكثر في المستقبل حسب الحاجة.
- كما تقوم بجمع وحفظ التسجيلات المحاسبية بشكل منهجي من خلال وضع ترقيم خاص لكل حساب قد يعبر مثلا عن: اسم الحساب، نوع العملية، طبيعة المعاملة، الجهة المعنية، وغيرها، إضافة إلى ذلك والأهم هو توفيره لخاصية تسمح بالمراقبة والفحص المحاسبي في أي لحظة وبعبارة أخرى ترك وحفظ كل بصمات المعالجات المحاسبية بصورة يستحيل حذفها، والغرض من ذلك وضع حد للتلاعبات اللاأخلاقية لبعض مستخدمي البرنامج والتي يمكن أن تعصف بالكيان.

بينما نجد العكس في البرامج القديمة فغالبا ما يحد عملها وفق حسابات المخطط القديم PCN فقط مما يطرح الإشكال على البرامج المخصصة لعملية الانتقال بين النظامين (القديم والجديد) أي في ترجمة

---

[1] - KPMG Algérie SPA, Nouveau Système Comptable Financier, Actualités N :02, La Mise en œuvre du SCF , Le plan comptable et le système informatique « Gouverner, c'est prévoir » ,page 3

[2] - KPMG Algérie SPA, op.cit. Page 4.

الحسابات، وبالتالي فقدان الانسجام مع القوائم المالية والملاحق من حيث الحسابات ومن حيث قيمة المبالغ، وأيضا تأثيره على الواجهات المشتركة.

وبحكم تنوع النسيج المؤسساتي في الاقتصاد، يستحيل إنشاء برنامج عام يستجيب لكل متطلبات المؤسسات ، وبالتالي تتم تلك العملية بمراعاة خصوصية كل مؤسسة علة حدا.

إن اشكالية البرامج لا تكون مطروحة مهما كانت درجة تعقيد أو حجم المؤسسات مادام البرنامج يمتاز فعلا بالمرونة وقابلية تطويره، أما على المؤسسات التي اعتمدت برامج تعمل وفق المخطط المحاسبي القديم، ما عليها إلا شراء نسخة جديدة كي تتجنب التخبط في المشاكل والصعوبات التي قد تنجر من محاولة ايجاد حلول وبدائل لعمل برنامجها القديم.

المطلب الثالث: الطريقة المثلى لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمرة الأولى [1]

يجب الإشارة إلى أنه كان على الجزائر أن تصدر معايير محاسبية على النحو الذي يتماشى مع واقعها الاقتصادي، بحيث يتم تطبيق المعايير تدريجيا كما يلي:

- معايير محاسبية تخص شركات المساهمة المسعرة في البورصة التي يتم تداول أسهمها في هيئات أسواق المال.
- معايير محاسبية للمؤسسات غير المسعرة في البورصة، و بعض المؤسسات الأخرى؛ معايير محاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- كما يجب على الجزائر أن تعمل كمرحلة انتقالية أولية بالمخطط المحاسبي الوطني القديم وفي نفس الوقت بالنظام المحاسبي المالي الجديد لمدة سنة مالية على الأقل بصفة متوازية، حتى يتسنى للمؤسسات التحكم في المعايير المحاسبية الدولية، ويجب على المؤسسات اعتماد المراحل التالية:
- تحضير ميزانية افتتاحية في 01-01-2010 طبقا للنظام المحاسبي المالي الجديد.
- إعادة تصنيف الأصول والخصوم وتعديلها باستعمال الأموال الخاصة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية
- حذف كل العناصر في الميزانية التي لا تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية باستعمال الأموال الخاصة، وإعداد جداول مقارنة تتضمن:
  - الأموال الخاصة في 01-01-2010 طبقا للمخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 .
  - الأموال الخاصة في 01-01-2010 طبقا للنظام المحاسبي المالي الجديد.
  - الأموال الخاصة في 31-12-2010 طبقا للمخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 .
  - الأموال الخاصة في 31-21-2010 طبقا للنظام المحاسبي المالي الجديد.

[1] - الدكتور شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الثاني ،الصفحة.169 .

- نتيجة السنة المالية في 31-21-2010 طبقا للمخطط المحاسبي الوطني لسنة1975 .
- نتيجة السنة المالية في 31-21-2010 طبقا للنظام المحاسبي المالي الجديد.

☜ تطبيق مبادئ المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS -01 بالإضافة إلى المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 التقارير المالية المرحلية.

الشكل رقم 03: مراحل تطبيق المعايير لأول مرة.[1]

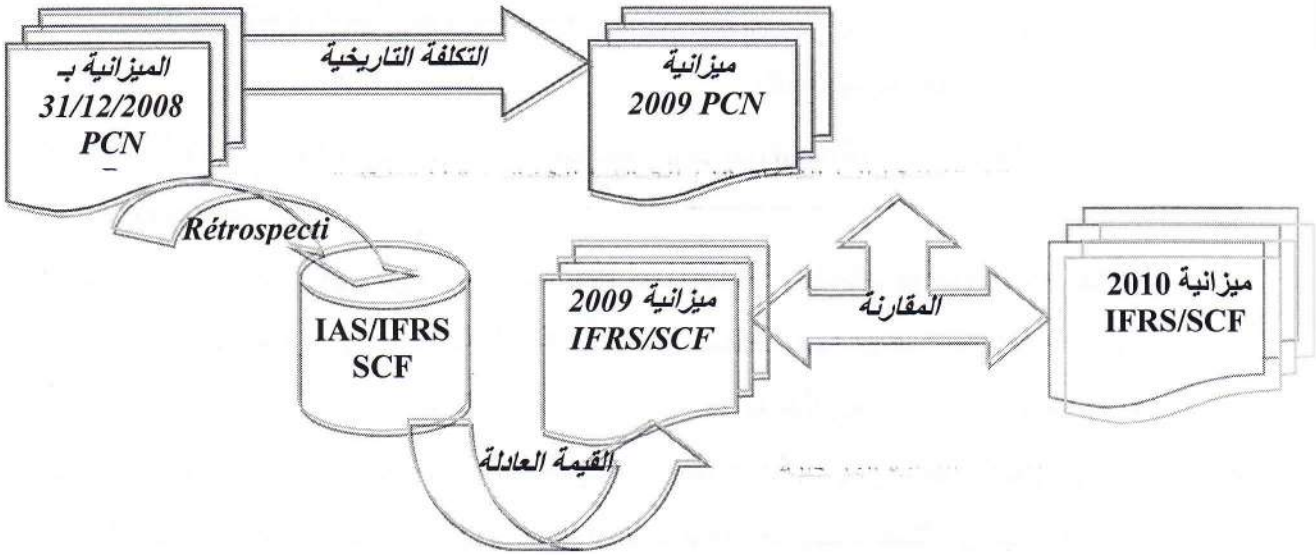

المصدر: من إعداد الأستاذة حنيش وهيبة اعتمادا على المعيار (*IFRS1*)

المطلب الرابع: تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي

بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي في الفاتح جانفي 2010، يمكن القول أنه من جهة تم تحقيق خطوة كبيرة والتي نجحت في توقيف مسيرة المرجعية القديمة نهائيا، ومن جهة أخرى اصطدمنا مع تحديات يجب تجاوزها بشكل مستعجل حتى نخرج من دوامة الانتقال بأقل التكاليف والأضرار، ونصل إلى أهداف الإصلاح المحاسبي، ومن التحديات الحقيقية حسب الأولوية نجد ما يلي[2]:

1) إصلاح البرامج ومقررات التكوين لاختصاص المحاسبة في المدارس والجامعات، وفتح تخصصات وأقسام الدكتوراه في معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، كما يجب تقديم الاهتمام أكثر للاختصاصات الحديثة وتثمينها عن طريق نظام التعليم وتطبيق النظرية المالية (التحديث، الاحتمالات، تقنيات التنبؤ).

---

[1] - حنيش وهيبة، أثر الانتقال لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية لأول مرة (IFRS1) على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مداخلة في إطار الملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS ، أكتوبر 2009 ، جامعة سعد دحلب – البليدة -

[2] - *M. Tlamsi Chabane, cadre supérieur en finances & comptabilité et spécialiste IFRS/IAS/NSCF 2010, La réforme comptable en Algérie et les conditions de sa réussite, Article édite au Quotidien Indépendant* d'***El Watan***, *Édition du 08/08/2010, N° 6016.*

2) تعليم التوحيد المحاسبي الأنجلوساكسوني يعتمد على نظام الاستشارة والفقه المحاسبي في حل المسائل المحاسبية (مكاتب المراجعة، منظمي البورصات، الهيئات الوطنية للتوحيد المحاسبي) ومعايير IAS/IFRS، وذلك من أجل تكوين أجيال المستقبل بإنشاء معاهد للدراسات العليا في المحاسبة تهتم بتزويد المؤسسات الجزائرية بالإطارات المالية دو الكفاءة العالية التي تنقصنا اليوم.

3) تطبيق برامج لإعادة التكوين أو تجديد المعارف للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات وبشكل جد مستعجل إذا أردنا أن نتقدم في الإصلاح المحاسبي. ومن المفروض أيضا الاحتكاك والاستفادة من خبرات المكاتب الدولية للمراجعة مثل:

KPMG, Ernst & Young Deloitte Touche Tohmatsu, Mazars, BSD, Pricewater house coopers,...

4) وعلى الجامعات والمعاهد والمدارس العليا أيضا أن تلعب دورها في التكوين الجيد للموارد البشرية ذو النوعية وذلك عن طريق عقد اتفاقيات التعاون والتبادل للمعارف و المناهج مع أكبر مكاتب المراجعة العالمية المتواجدة في الجزائر.

5) التوحيد في الأصل يجب أن ينبثق من المنظمات المهنية الخاصة (المصف الوطني للخبراء...) كما هو الحال في الدول الأنجلوساكسونية والأقرب منها فرنسا على سبيل المثال، لكن باستثناء الجزائر التي بقية تواصل في نفس النمط وهو التوجيه والوصاية من طرف السلطة العمومية لعدة أسباب واعتبارات، مما أبقتها عديمة القدرة والاستجابة للتطورات، رغم أن التجربة في العالم أثبتت أنه إذا تمت الوصاية على التوحيد المحاسبي بشكل محدود (من طرف السلطة) فالتوحيد سيفقد محتواه لأنه اتصف بخاصية الإخضاع والتقييد. وبما يخص تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري فبرأيي أفضل أن يتم استدعاء مترشحين للتوظيف وعلى رأسهم الباحثين والجامعيين الذين سبق لهم وأن اندمجوا في التوحيد الأنجلوساكسوني (Australien-GAAP, UK-GAAP, US-GAAP, Canadien-GAAP...) ويعلم الله كم عددهم في الجامعات والمعاهد الأوروبية والأمريكية، فهم القادرون على تطوير وإثراء وقيادة الإصلاح وتحديث التوحيد المحاسبي، ليس ذلك على يد موظفين في الوزارة أو بعض محافظي الحسابات الدين تشبثت قي عقولهم خبرات وأفكار مرتبطة بشكل كبير بالمخطط المحاسبي الوطني PCN 1975.

6) كما ينبغي السهر على التحديث المستمر للنظام المحاسبي المالي و مواكبة التغيرات التي قد تطرأ في المعايير الدولية IAS/IFRS، وذلك عن طريق إنشاء هيئة للتوحيد المحاسبي تتكون من باحثين ومهنيين يهتمون بترجمة المعايير الجزائرية الجديدة، إيجاد الحلول للمسائل المحاسبية المحلية، القيام بالدراسات والتحليل للأحداث ...الخ.

خـــاتمة الفصـــل:

إن عملية توفيق معايير المحلية مع المعايير الدولية وتجسيدها في الواقع سيكون لها تأثير وانعكاس على البيئة المطبقة فيها، ويتفاوت حجم ذلك الانعكاس حسب مدى استعداد البيئة الاقتصادية.
ينتج عن هذا التطبيق تأثيرات وانعكاسات جمة على عدة جوانب مرتبطة بالمحاسبة، من خلال التأثير على الممارسات التي كانت تعتمد على مبادئ وقواعد المخطط الوطني للمحاسبة، لاسيما النظام الجبائي الجزائري، المؤسسات ومهنة المحاسبة، والتي ينبغي تكييفها لتكون مهيأة عند تطبيق النظام المحاسبي المالي، بما يسمح بتوفيق البيئة المحاسبية في الجزائر ومن هنا نلاحظ جهود الجزائر لمحاولة تكييف مخططها الذي سيعكس التوجه نحو توفير معلومة مالية مفهومة وطنيا ودوليا، رغبة وإرادة الجزائر بالاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة منه، وتسهيل المعاملات بين المؤسسات، وكذا بين المصالح الجبائية من خلال ما يخلقه من شفافية.

ونعتقد أنه لنجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد يستوجب على الهيئات المسؤولة التعجيل لإعداد خطة للمرور بمرحلة انتقالية تسمح بالسحب الجزئي للنظام الحالي و الإدخال التدريجي للنظام الجديد، وإعداد الإطارات اللازمة التي من شأنها تسيير نظام المحاسبة المالي الجديد، لأن الجزائر في الوقت الحالي مجبرة ومضطرة على تبني أنظمة العولمة بمختلف أنواعها (المؤسسات المالية الدولية، الشركات متعددة الجنسيات، التكتلات الاقتصادية، المنظمة العالمية للتجارة....).

الفصـــــل الثالـــث

دراسـة حالـة لشركـة Schlumberger الأمريكيـة

دمة الفصل:

التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من شأنه طمأنة المستثمرين المحليين والأجنبيين من خلال عتماد عليها في القياس المحاسبي واحتساب الأرباح وإعداد القوائم المالية الختامية، فقد لوحظ أن الشركات جنبية التي تنشط في قطاع المحروقات تلجأ إلى استعمال محاسبة خاصة بها وفي نهاية كل دورة محاسبية وم بإعداد مقاربة بين حساباتها وحسابات المخطط المحاسبي الوطني رغم أن العقود المبرمة بين شركة ونا طراك وهذه الشركات تنص على استعمال المخطط المحاسبي الوطني ، وقد بررت تصرفها هذا صور المخطط في تلبية حاجيات المستثمرين بإنتاج معلومات محاسبية كافية لاستعمالها في عملية اتخاذ قرارات وتسيير الشركة.

عد دراستنا لأهم مستجدات النظام المحاسبي المالي والذي شرعت الجزائر في تطبيقه منذ بداية سنة 2010، ومن خلال هذا الفصل سنحاول قدر الإمكان إبراز مدى تقارب وتشابه الأساليب والممارسات المحاسبية بين معايير أو مبادئ US –GAAP القريبة بشكل كبير من معايير IAS / IFRS وبين معايير SCF، وذلك بأخذ عينتين من بين المسائل المحاسبية وهما: عرض القوائم المالية، معالجة عقود قرض الإيجار بنوعيه.

المبحث الأول: عموميات حول نشاط، فروع وأقسام الشركة

في قطاع المحروقات (بترول-غاز) نجد نوعين من الشركات وهما: شركات الإنتاج، وشركات الخدمات.

- شركات الإنتاج للبترول والغاز لها حق الملكية المطلقة مثل: شركة سونا طراك (Sonatrach) أو ملكية جزئيـة، ويعنـي أنها ممكن بيـع أو تـأجير حقـل معين لشركة أخرى مثل: شركة British Petroleum، شركة Shell، شركة AGP...الخ.
- أما شركات الخدمات البترولية فهي التي تقوم بتقديم الخدمات المرتبطة بالعملية الإنتاجية مثل: القيام بالدراسات الجيولوجية، التحاليل، عمليات الحفر، وغيرها. ونجد على سبيل المثال في الشركات الأجنبية: Schlumberger- Weatherford - Enafor، ونجد أيضا الشركات الوطنية مثل: ENTP – GTP – ENSP – ENAGEO وغيرها.

وبما أن نشاط كل من النوعين يكمل بعضهما فقد يكون أحدها زبون أو مورد للآخر عند التعامل بينهما.

المطلب الأول: التعريف بنشاط شركة Schlumberger العالمية

تأسست الشركة عام 1926م، وتعتبر الشركة الرائدة في العالم في مجال الخدمات البترولية ، حيث تعرض وتسوق أحدث التكنولوجيات ،خدمات تسيير المشاريع، أداء المعلومات التي تؤدي وتصمن السير الجيد لمجال المحروقات على الصعيد الدولي.في 31 ديسمبر 2007 وظفت الشركة ما يزيد عن 80000 عون من مختلف الجنسيات وتضم 80 دولة. تنقسم شركة **Schlumberger** أو تضم نوعين من النشاط وهما:

- الخدمات البترولية SPS (Services Pétrolières Schlumberger).
- شركة العمليات البترولية COPS (Company d'Opération Pétrolières Schlumberger)

وتعتبر من أكبر الموردين العالميين في هذا المجال إذ يضم مجموعة كبيرة من الخدمات وباستخدام أحدث التقنيات والتكنولوجيات في الميدان البترولي.

المهمة النابضة لقسم « Oilfield Services » التابع لمجمع **Schlumberger** هي تقديم الخدمات لزبائن مجال الاستكشاف والإنتاج للبترول والغاز، وذلك بطريقة عالية التقنية والاحترافية وفي عدة مناطق جغرافية

العالم.« Oilfield Services » منظمة بشكل إداري مسجل كليا حسب نوع نشاط كل قسم وحسب نطقة الجغرافية، حيث تقدم الشركة سلسلة من الخدمات ونعددها في ما يلي:

1. – Reservoir Evaluation Wireline – REW
2. – Drilling & Measurement – D&M
3. -Well Testing – WTT
4. – Well Services – WSV
5. – Artificial Lift -ALS
6. – Well Completion & Productivity -WCP
7. -Integrated Project Management – IPM
8. – Data & Consulting Services – DCS
9. – Schlumberger Information Solutions – SIS

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي للشركة على المستوى العالمي

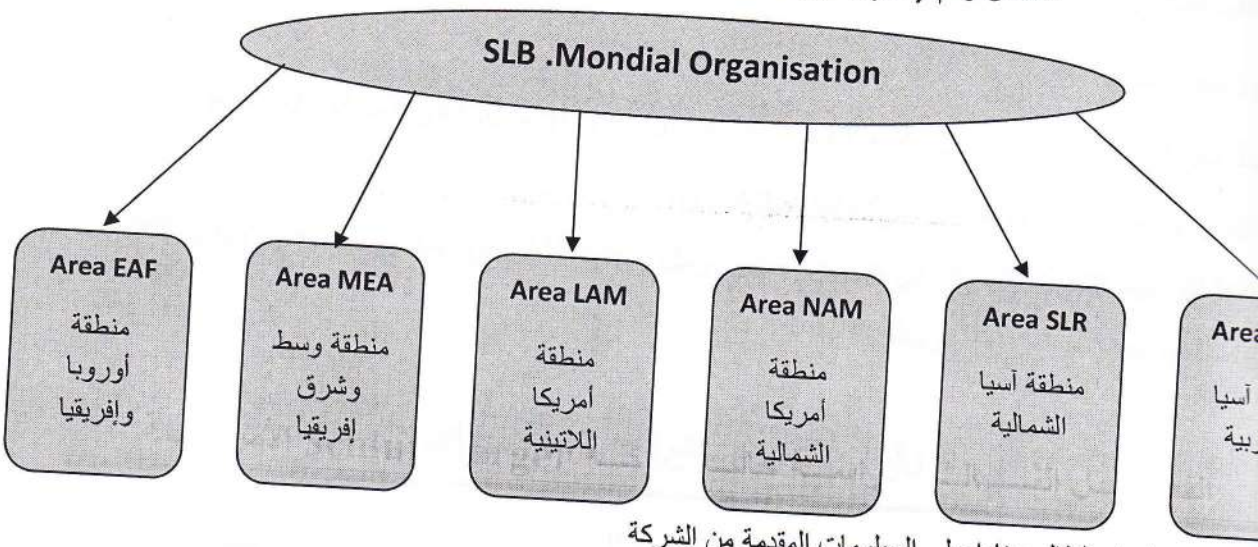

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المعلومات المقدمة من الشركة

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي للشركة على المستوى القاري

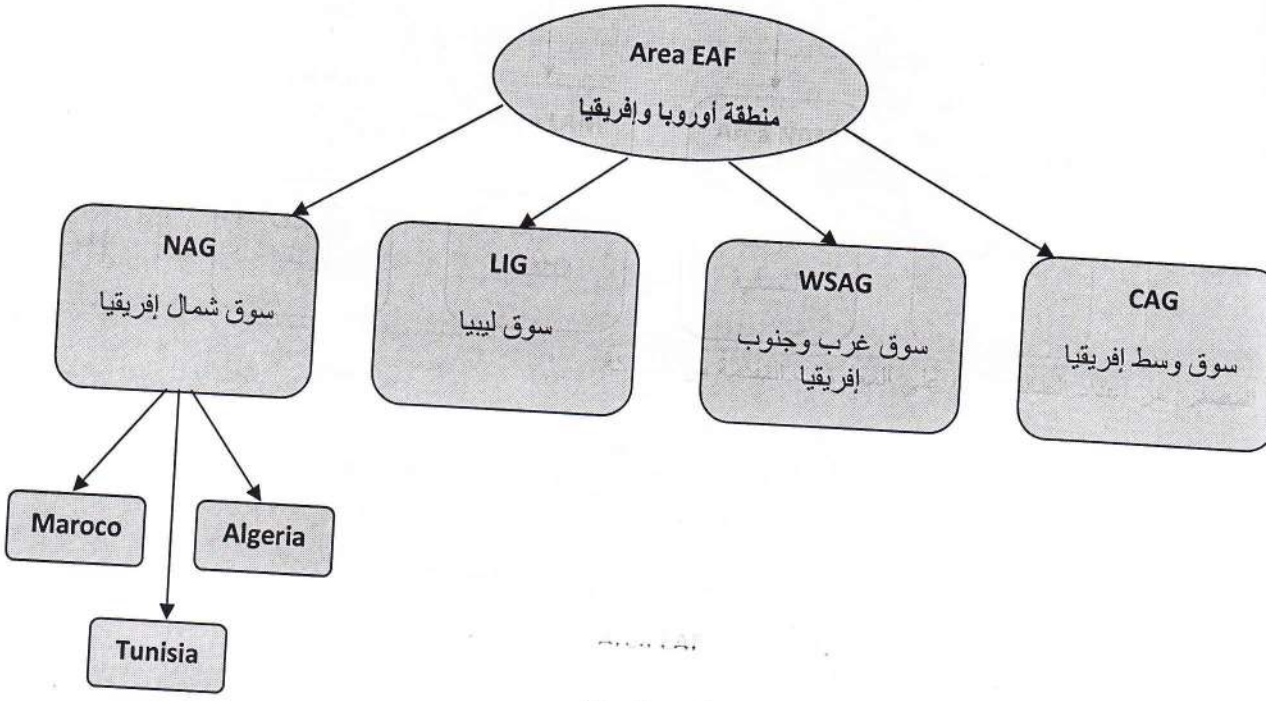

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المعلومات المقدمة من الشركة

المطلب الثاني: تقديم فرع شركة Schlumberger في الجزائر

تواجد مقر الشركة بالنسبة لـ Area EAFفي العاصمة الفرنسية باريس.

تواجد مقر الشركة بالنسبة لـ NAG (North Africa GeoMarket) في الجزائر العاصمة(شراقة)

ما الدول التابعة لـ NAG حاليا نجد كل من الجزائر وتونس (سفاقس).

في الجزائر نجد الشركة تتمركز في كل من: حاسي رمل (ولاية الأغواط)، حاسي مسعود (ولاية ورقلة)، عين صالح، عين أميناس. والخريطة الآتية تبين ذلك.

الخريطة رقم (01): تمركز الشركة في دولة الجزائر وتونس.

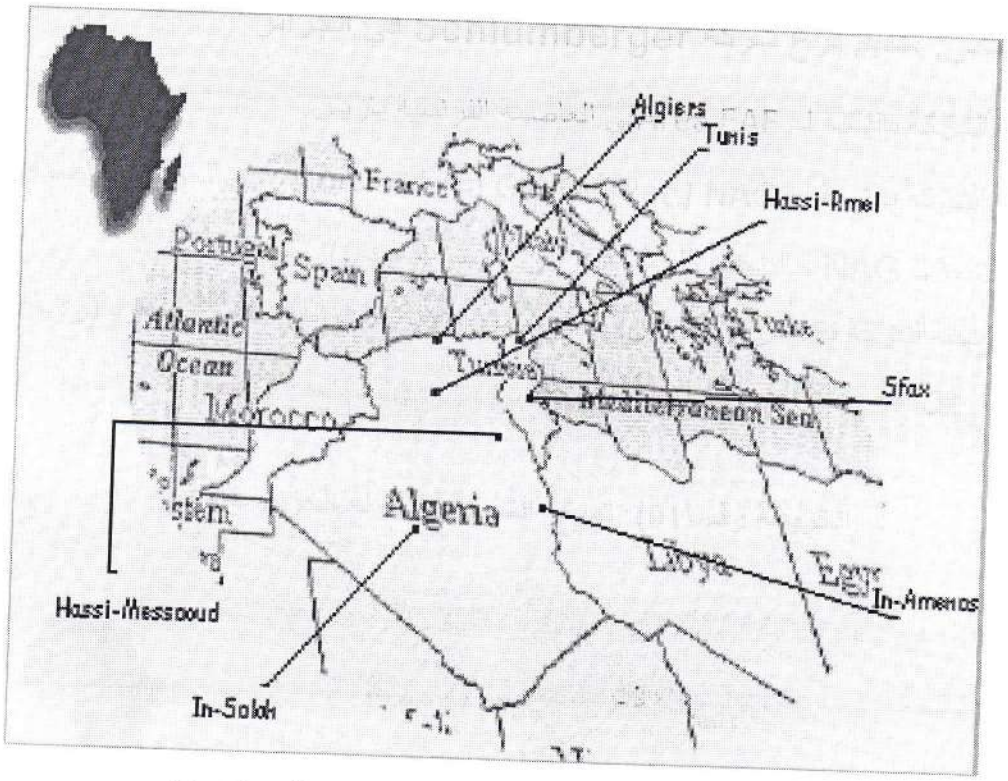

المصدر: نسخة من الدليل الأمني التابع لقسم أمن الشركة

البطاقة الفنية لقاعدة Schlumberger MD1 Base (D&M, OFS, REW, WTS)

- أصل الشركة: أمريكية.
- الشكل القانوني: شركة ذات أسهم (SPA) خاضعة للقانون التجاري الجزائري.
- الموقع: تقع القاعدة في دائرة حاسي مسعود التابعة لولاية ورقلة.
- نوع النشاط: تقديم الخدمات البترولية.
- الترتيب: القاعدة البترولية رقم 76.

الخريطة رقم (02): موقع قاعدة MD1 في مركز حاسي مسعود

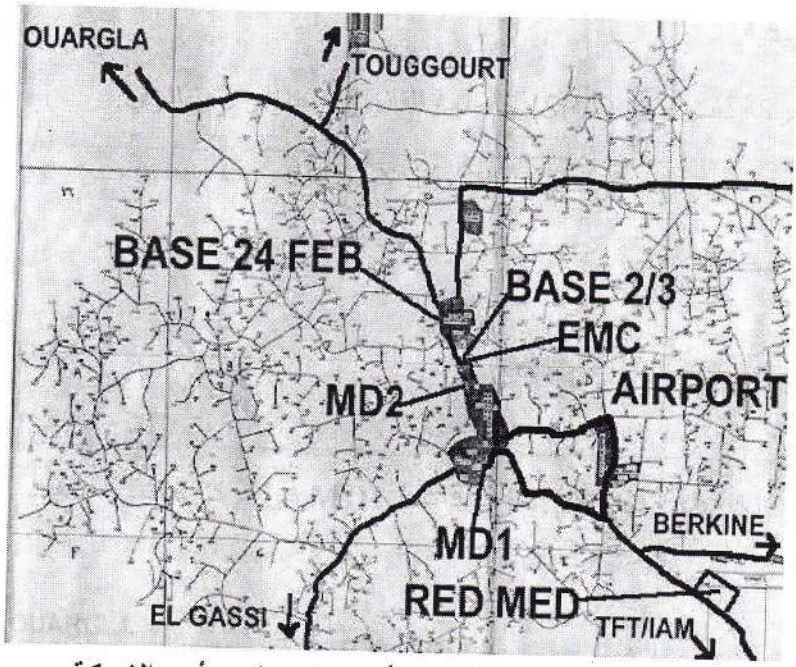

المصدر: نسخة من الدليل الأمني التابع لقسم أمن الشركة

المطلب الثالث: تعريف مختصر لأقسام الشركة

- Reservoir Evaluation Wireline – REW : أساس تكنولوجية REW تقديم وتسجيل الأداء، حيث يقدم هذا القسم المعلومة الضرورية للتقييم والتكوين وكذا للتخطيط و مراقبة عملية بناء الآبار وأيضا لتقييم وتسيير العملية الإنتاجية. وتنقسم هذه الخدمة إلى جزئين : جزء خاص بعملية الاستكشاف وجزء خاص بعملية الإنتاج.

- Drilling & Measurement – D&M : هذا لقسم يخص عمليات الحفر والمقاييس المتعلقة بمراحل الحفر سواء الحفر الموجه أو العمليات التابعة لها، كما يوجد نوعين من الحفر وهما: الحفر العمودي و الحفر الأفقي وهذا الأخير أكثر كلفة مقارنة بالأول.

- Well Testing – WTT- : هذا القسم يهتم باستقبال البيانات ،خدمات ترجمة المعلومات و المعطيات، الإختبارات على التدفقات وكل المعلومات المرتبطة بالمنتوجات والمشتقات الممكن استخراجها من البترول الخام. وهدف هذه الخدمات هو أخذ خصائص حقيقية حول الخزان أو الحقل البترولي وبناءا على هذا يقدم معطيات عن الطاقة الإنتاجية الممكنة أو المتوقعة.

- Well Services – WSV : هذا القسم يغطي كل الخدمات المتعلقة بإنشاء وبناء الآبار (المرحلة التمهيدية لعملية الإنتاج) وتوسيع الإنتاج ،وعملية الضخ ،وإنعاش الآبار ،وعمليات لف الأنابيب ،وربط الآبار (cimentation) وخدمات هندسة الآبار.

- Integrated Project Management – IPM- : هذا القسم يدمج وظيفة التسيير في: مشاريع عرض الخدمات والاستشارة ،تسيير المشاريع والدراسات الهندسية المتعلقة بجانب الخبرة لباقي الأقسام المهتمة بمجال الاستكشاف والإنتاج.

- Schlumberger Information Solutions – SIS :هذا القسم يقدم استشارات وبرامج لتسيير المعلومات وتسيير الهيكلة الإعلامية لخدمة الإجراءات العملية المرتبطة بقاعدة النشاط البترولي والغازي.

المطلب الرابع: التعريف بدعائم نشاط الشركة

الجانب التقني: في مجال الاستكشاف والانتاج للبترول والغاز ،الخدمات المقدمة للزبائن تكون في قمة الاحترافية وهذا بفضل اقتناء واستخدام تجهيزات ومعدات أكثر تقدما وأفضل ملائمة (توقف بئر قد يكلف غاليا).على كل منطقة نشاط وقسم أن تضمن بأن التجهيزات والمواد التقنية ملائمة ومناسبة على مستوى الجيوماركت ،من أجل تقديم للزبون خدمات ذو نوعية وبطريقة اقتصادية وهذا بالاعتماد على تنظيم وتكوين العمال (مهندسين و إداريين) ،التعريف بالمعايير التقنية وكيفية تطبيقها على المستوى المحلي ،متابعة نوعية الخدمة ،الفحص المستمر لدرجة ملائمة أدوات القياس، تحويل الخبرات الميدانية نحو مراكز تصميم وتصنيع التجهيزات من أجل تحسينها وجعلها أكثر تأقلما مع العروض الخاصة بالزبائن ،تقديم العون المستمر من ناحية المقاييس في المحيط الصعب.

جانب QHSE (النوعية،الصحة،الأمن،المحيط): الأمن والصحة يعتبران منبع المشاكل الرئيسية في نشاط المحروقات، فرغم كل التعليمات الوقائية و فرض شروط العمل قبله وبعده وخاصة في المناطق الصعبة والخطيرة ،رغم كل هذا لا يزالان يثيران قلق المسؤولين في هذا المجال.وبالتالي ينبغي التكثيف من توعية العمال بطرق فعالة وسهلة يفهمها كل عامل مهما كان مستواه، هذه التوعية تمر عن طريق التعليم الميداني والتكوين المستمر وعن طريق المراجعة الدائمة لإجراءات الأمن وتطبيقها في الميدان. والعوامل الرئيسية لحدوث الأخطار هي:

- السياقة في مناطق الاستكشاف والإنتاج والحذر من الحوادث.
- استخدام الأدوات بشكل غير صحيح.
- استخدام المتفجرات ومصادر الأشعة.
- العمل في محيط عالي الضغط.
- العمل في مناطق خطيرة دون وقاية صحية ذو نوعية.
- العمل في مناطق مضطربة .

الجانب البشري: لاعتبارات خاصة بالمهن المتعلقة بمجال البترول والغاز (الجودة العالية، البعد الجغرافي، عدم الاستقرار) التوظيف واستبقاء العامل ذو المستوى العالي يعد أحد العناصر الرئيسية التي تسمح بضمان جودة الخدمة للزبون، ويتعلق ذلك بشكل خاص بما يلي:

- تنسيق التوظيف والتحويل بين الجيوماركت .
- إنشاء التحقيقات للرواتب ،التعريف بسياسة الرواتب والتعويض بصورة تجدب وتحتفظ بالعامل ذو الكفاءة العالية.
- العمل على توحيد الكيانات ومتابعة الانخراط في نظام الأمن التابع للمجمع.
- تسيير مدة العمل والتطورات المهنية.
- تسيير برامج التكوين للتطورات المهنية.
- تنظيم التنسيق لتكوين العمال الجدد.
- مساعدة التفاوض مع منظمات المؤسسة أو النقابات العمالية .

الجانب التسويقي: يهتم هذا الجانب على وجه الخصوص:

- المساعدة على الإجابة للعروض ومقترحات الزبائن.
- التعريف بمهام القسم واستراتيجية الإنتاج على المدى المتوسط والبعيد.
- تنظيم دورات تكوينية للعمال فيما يتعلق بالعلاقات مع الزبائن.
- القيام بتقديم والتكوين حول التكنولوجيات الجديدة (التجهيزات،الخدمات) .
- تنظيم ملتقيات للزبائن تسمح بتشجيع على نشر التكنولوجيات الجديدة .
- المحافظة على العلاقات مع الزبائن الرئيسيين ذو المستوى العالي.

الجانب المالي والإداري : وظيفة المسير المالي لمنطقة النشاط والقسم تهتم بتطبيق الإجراءات المالية للمجمع ،ومطابقتها للواجبات المحاسبية والجبائية المحلية .حيث تساعد على المستوى المحلي على إعداد إجراءات الشركة من بيانات مالية (مثل ERP ، المراقبة الداخلية) وضمان تطبيقها .كما تساهم على الإجابة طلبات العروض وقرارات الاستثمار، كما تساعد في تغطية الجانب المالي (التمويل) و جانب التجهيزات ،إجراءات الشراء والإستراد (الجمارك)، التأمين ، مراقبة التبادلات .وموازاة مع وظيفة تسيير الموارد البشرية ،تساهم الوظيفة المالية في برامج التكوين الداخلية.

الجانب القانوني: ويتعلق الأمر بالخصوص على:

- المستندات والعقود الرئيسية المتعلقة بالزبائن و الموردين.
- إعداد ومتابعة الشروط المرتبطة بعمليات البيع.
- الإعداد الإداري لأصناف العقود ،وتنظيم التحويلات ،التكوين لأجل توزيعها.
- المساعدة في متابعة الدعاوي القضائية.
- عملية الاستشارة للمحيط التشريعي المحلي المتعلق بالعمليات مثل :حجز السفن المحتواة على بعض المنتوجات.

الشكل رقم (06): الهيكل الإداري العام لشركة SLB في الجزائر:

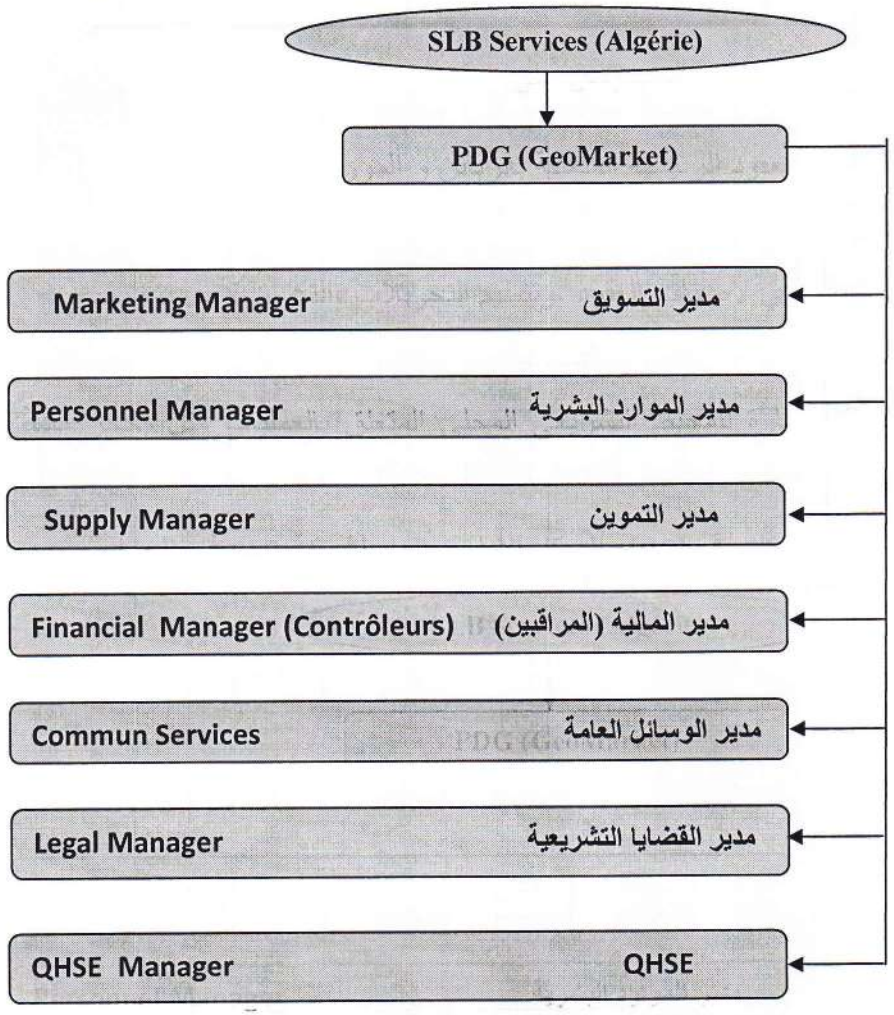

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المعلومات المقدمة من أعوان مركز المحاسبة والمالية.

الشكل رقم (07): الهيكل التنظيمي الوظيفي لمركز المالية والمحاسبة (فرع SLB – MD1)

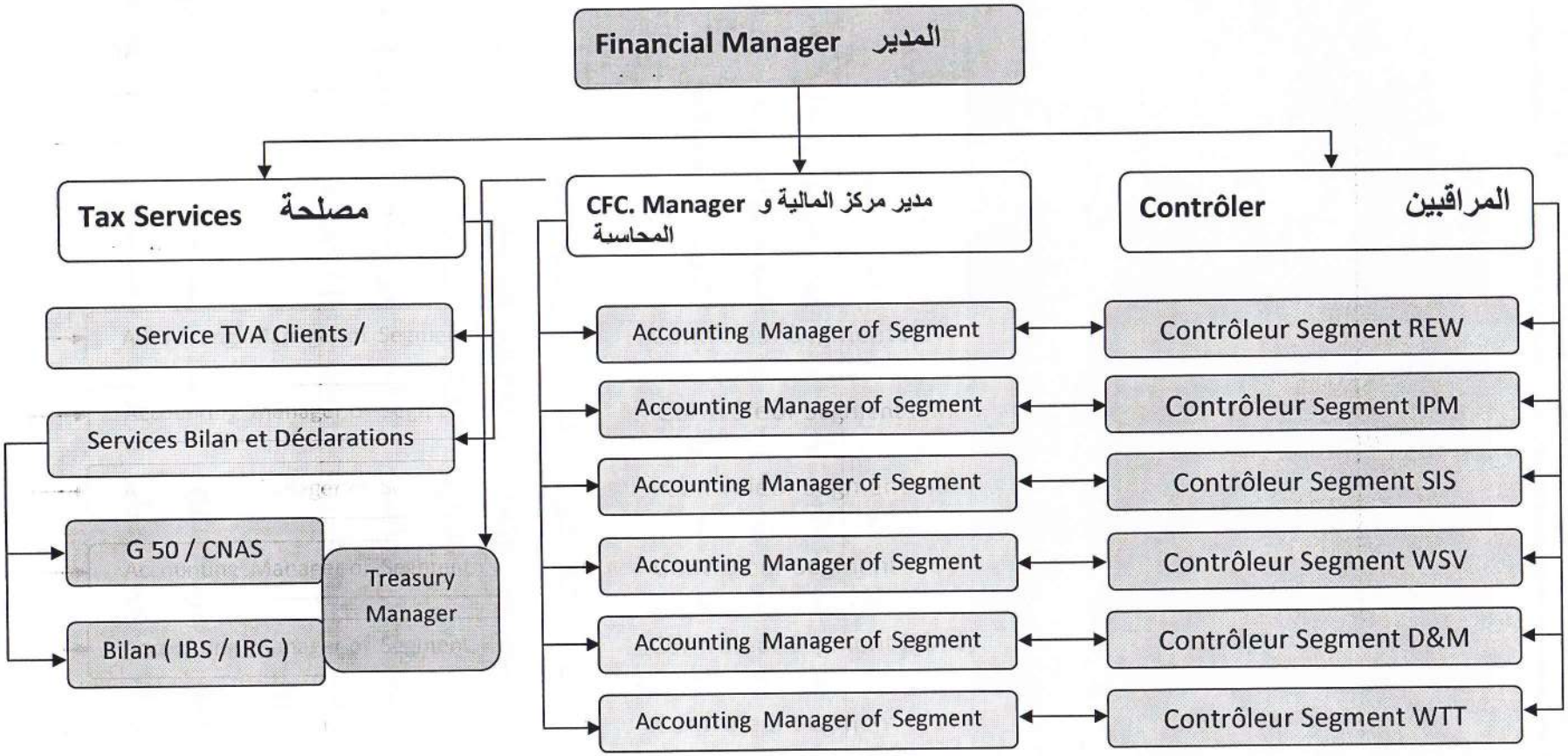

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المعلومات والشروحات المقدمة من أعوان مركز المحاسبة والمالية.

ملاحظة هامة : بما يخص الشكل السابق رقم (07)، توجد علاقة متبادلة بين مصلحة المراقبة ومصلحة المالية والمحاسبة أي بين المراقب المالي لكل قسم والمحاسب التابع للقسم وتحكم كل من المصلحتين ضوابط ومعايير محدد وفقUS-GAAP، كما يتم العمل بطريقة منظمة ومعلوماتية وذلك عن طريق نظام« **LAWSON** » ،أما مصلحة الرسوم و المهتمة بالجانب الجبائي فتقوم بترجمة المعلومات والمعطيات المرتبطة بأنواع الضرائب والرسوم إلى معلومات معالجة وفق المخطط المحاسبي الوطني PCN والذي كما نعلم أنه يخدم الجانب الجبائي أكثر من الجانب الاقتصادي ، لذا نلاحظ جليا الصعوبة التي يلاقيها عمال تلك المصلحة في عملية الترجمة من معايير US-GAAP إلى معايير PCN.

قد توصلت الممارسة المحاسبية في العالم إلى توحيد أنظمتها المختلفة حسب اختلاف ثقافات كل دولة، وذلك من خلال سن مجموعة من المعايير المحاسبية المتعارف عليها، وهي ذو الأصول الأمريكية والأوروبية. إذ تعرف المعايير الأمريكية بالـ US – GAAP (مبادئ المحاسبة المقبولة عموما) وتعرف المعايير الدولية للمحاسبة بـ IAS / IFRS (معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية)، وهذه الأخيرة تنصب في نفس مبادئ وأهداف US – GAAP.

المحاسبة الأمريكية مستمدة بشكل كبير من المحاسبة البريطانية، فالمرجع المحاسبي يعتمد أساسا على المنظمات والهيئات المهنية مثل: AICPA, SEC, FASB. كما تعتبر المحاسبة أداة تستجيب فقط لحاجات المستثمرين من خلال توفير كافة المعلومات المالية، فالشركات المسعرة في البورصة الأمريكية مطالبة بعرض حساباتها ونتائجها المرحلية (الشهرية) أو السنوية على الجمهور وذلك وفق الـ US – GAAP ،أما في حال وجود شركات أجنبية فلا بأس باعتماد معايير IAS / IFRS نظرا لدرجة التقارب والتشابه الكبيرة بينها وبين المعايير الأمريكية.

مبادئ المحاسبة المقبولة عموما US – GAAP متعددة، مفصلة، واضحة، مفهومة، فهي تؤمن حقوق المؤسسات والشركات بالدرجة الأولى وتوفر مناخ جيد للمنافسة المشروعة دون أية قيود.

المبحث الثاني: القوائم المالية، حسب SCF وحسب US-GAAP

المطلب الأول: عرض القوائم المالية

الجدول رقم (07): عرض القوائم المالية حسب US-GAAP

financial statements	ترجمة	القوائم المالية
Income Statement	ترجمة	جدول حسابات النتائج
Balance Sheet	ترجمة	الميزانية
Statement of cash-flow	ترجمة	جدول تدفقات الخزينة
Statement of stockholders' equity	ترجمة	جدول التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة
Retained earning statements	ترجمة	قائمة الأرباح
Note of financial statement	ترجمة	الملاحق المرتبطة بالقوائم المالية

الجدول رقم (08): عرض القوائم المالية حسب SCF

Les états financière	القوائم المالية
Tableau compte de résultat	جدول حساب النتيجة
Bilan	الميزانية
Tableau des flux de trésorerie	جدول تدفقات الخزينة
Tableau de variation des capitaux propres	جدول التغيرات في رؤوس الأموال
Annexe précisant les règles et méthodes comptables utilisées et fournissant des compléments d'informations au bilan et au compte de résultat.	الملاحق الخاصة بالقواعد والطرق المحاسبية المرتبطة بعرض معلومات الميزانية وحساب النتيجة

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج

يقدم هذا الجدول في العموم على شكل تحليلي حيث يفرق بين التكاليف المباشرة والتكاليف الغير مباشرة، وأيضا توزيع الأعباء يتم على مختلف مراكز النشاط والأقسام والمكونة من ستة (06) أقسام وهي: REW، D&M، WTT، WSV، IPM، SIS .ففي كل من هذه الأقسام نجد مراقب ومحلل (محاسب) خاص بالقسم حيث يقوم بإعداد جدول حسابات النتائج المتعلقة بذلك القسم وقبل نهاية كل شهر على المحاسب تقديم أو إرسال حصيلة القسم (Segment) المسؤول عليه، ثم تتم عملية التجميع على المستوى المركزي الخاص بالمنطقة (Area)، وبدوره يقوم هذا الأخير بإرسال الجداول والنتائج النهائية والمفصلة إلى المقر الرئيسي للشركة وذلك لعرضها في البورصة الأمريكية (وال ستريت). وهي بما تعرف بالتقارير المالية (Financial Reportiing).

وفيما يلي عرض محتوي جدول حسابات النتائج بشكل عام:

الجدول رقم (09): جدول حسابات النتائج حسب US-GAAP

Income Statement		جدول حسابات النتائج
+	Turnover	رقم الأعمال
-	Cost of goods sold	تكاليف المنتوجات المباعة
=	**Gross margin**	**الهامش الخام**
-	Operating expenses	نفقات الاستغلال
=	**Operating income**	**نتيجة الاستغلال**
+	Income interest	المداخيل المالية
-	Interest expense	مصاريف مالية
=	**Ordinary profit before tax**	**النتيجة الجارية قبل الضريبة**
-	Income tax	الضريبة على الأرباح
+/-	Discontinuing operations	العناصر الاستثنائية
=	**Net income**	**النتيجة الصافية**
=	**Earnings per share**	**النتيجة حسب السهم**

المطلب الثالث: الميزانية

عموما تعرض الميزانية في قائمة أي على شكل أفقي، حيث تصنف وترتب الأصول المتداولة والأصول الثابتة حسب السيولة، كما تسجل قيمة الأصول بالمبالغ الصافية. أما الديون القصيرة المدى والطويلة المدى فتفرق عن بعضها البعض.

الشكل رقم (08): مكونات الميزانية (قائمة المركز المالي)

المصدر: مستخرج من ملف إليكتروني خاص بتكوين وتأهيل أعوان الإدارة

إنطلاقا من الشكل السابق يمكن أن نترجمه إلى الجدول التالي:

Assets Actif	الأصول
Current assets	الأصول المتداولة
Fixed assets	الأصول الثابتة
Total assets	إجمالي الأصول
Equity and Liabilities	**الخصوم**
Current liabilities	الديون القصيرة المدى
Long term liabilities	الديون الطويلة المدى
Stockholder's equity	الأموال الخاصة
Total Equity and Liabilities	إجمالي الخصوم

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الشكل السابق

القائمة المفصلة تتضمن فرضيات كل المواد والحسابات داخل الميزانية في تاريخ معين، كما تقدم الاتصال الواضح لكل العمليات والحسابات المكونة للميزانية. وعلى القائمين بإعداد الميزانية في الشركة تصحيح كل الأخطاء الممكن الوقوع فيها، عند بناء تقاريرهم المالية وهذا قبل تقديم تقرير النتائج الفصلية، كما تراجع وتدقق الحسابات الرئيسية للميزانية للتعرف على الأخطاء وتصنيفها ثم إعادة تصحيحها والتأكد من مصداقيتها وذلك في أجل محدد.

المطلب الرابع: ملاحق القوائم المالية

تعد الملاحق إجبارية ويجب أن تحتوي على العناصر التالية:

- ملخص المبادئ المحاسبية الأساسية.
- طرق التسجيل والتقييم.
- التغيرات الطارئة على الطرق المحاسبية وتبرير تلك التغيرات وتبيين أثرها على النتيجة بالأرقام.
- المعلومات التكميلية.
- الأحداث اللاحقة بعد إقفال الدورة، والعمليات خارج الميزانية، ووضعية نتائج الشركة حسب النشاط.
- تحليل جدول التغيرات في التدفقات المالية.
- وضعية التغيرات (التحركات) في حسابات الأموال الخاصة مثل: رأس المال – الاحتياطات – النتيجة.

الغرض من ملاحق الميزانية: يحتوي على إعداد ملخص مفصل تسرد فيه النتائج والعمليات المتعلقة بالميزانية، وتتضمن القيام بالتأكد من أن كل الأصول والديون مبررة وصحيحة، كل الصفقات معالجة محاسبيا بشكل قانوني ومسجلة في القوائم الخاصة بها. ومن بين الملاحق التابعة للميزانية نجد مثلا: ملحق المقاربات البنكية، ملحق عمليات الاستيراد للأصول الثابتة، ملحق حسابات الزبائن المدينة، ملحق التسبيقات.

المبحث الثالث: عقود القرض الإيجاري حسب US-GAAP.

بالرغم من أن نشاط التأجير كان معروفا منذ عهود بعيدة إلا أن تطوره وانتشاره قد جاء نتيجة تزايد أحجام المشروعات، وتنوع أوجه نشاطها، وتزايد حاجتها إلى مصادر تمويلية أكثر مرونة واستجابة لمتطلبات نموها وتوسعها في ظل ما يشهده العالم من تطورات سريعة في تكنولوجيا الإنتاج والتسويق، وارتفاع تكلفة الحصول على الأصول الرأسمالية وحقوق المعرفة. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية رائدة في مجال عمليات التأجير في العصر الحديث، فقد ظهر كنشاط تمويلي منذ نصف قرن مع إنشاء الشركة الأمريكية للتأجير US. Leasing International ورغم قاعدتها الرأسمالية المحدودة في البداية فقد أنتشر نشاطها وامتدت أعمالها لعملاء كانوا يفوقونها من حيث الحجم والقدرة المالية .وترجع هذه المكانة الكبيرة إلى ما أتيح لها من تسهيلات ائتمانية، خاصة بعد ما أيقنت البنوك أن التأجير نشاط مربح ومضمون.

وبحلول منتصف الستينات من القرن الماضي توسعت الأنشطة التآجيرية في معظم الدول الأوروبية واليابان واستراليا وغيرها .واستمرت خدمات التأجير التمويلي تتزايد وتتسع حتى بلغ حجم عملياتها نحو 302 مليار دولار في مطلع التسعينات من القرن الماضي، يستوعب السوق الأمريكي نحو 40 % منها. كما أصبح التمويل بقرض الإيجار اليوم هاما وجذابا لعدة أسباب أهمها:

- إقدام أكبر المؤسسات العالمية المتطورة، خاصة الأمريكية، على التعامل بهذه التقنية مع زبائنها.
- ظهور عدد كبير من المؤسسات المالية المتخصصة في مجال ممارسة وتطبيق هذه التقنية.
- توجه المصارف نحو فتح فروع لها تتخصص في منح قرض الإيجار المنقول أو العقاري على حد سواء، أو إدماج هذا النشاط ضمن نشاطاتها التقليدية، لما أثبته من مردودية أكيدة بضمانات قوية وبأخطار ضئيلة.
- انتشار التعامل بقرض الإيجار في معظم دول العالم، ومحاولات هذه الأخيرة إرساء قوانين وتشريعات لهذا الغرض.
- اتساع مجال التعامل بهذه التقنية، ليس فقط على القطاعات الاقتصادية وإنما كذلك لكل مناحي الحياة المختلفة.
- ارتفاع نسبة تمويل الاستثمارات عن طريق قرض الإيجار في العالم، وتزايد حصة قرض الإيجار على حصة القرض المصرفي في تمويل عمليات الاستثمار على المستوى العالمي.
- المرونة، السرعة والبساطة التي اتسم بها قرض الإيجار وكذا التحفيزات المصاحبة له، خاصة الجبائية.

من جانب آخر يمكن أن يستجيب قرض الإيجار لواقع المؤسسة الجزائرية المالي، كما يمكن من معالجة:

- مشكلة تمويل الطلب على الصناعات والأجهزة الإنتاجية.
- مشكلة قدم و اهتلاك الجهاز الإنتاجي القائم، من جهة، وتسارع الإبداع التكنولوجي من جهة أخرى.
- مشكلة ضعف معدل التمويل الذاتي وارتفاع نسبة المديونية.
- مشكلة ارتفاع الأسعار والتكاليف التي يقابلها ارتفاع مستوى الإنتاج المخزن.
- مشكلة ندرة السيولة على مستوى المصرف كما على مستوى المؤسسة.

المطلب الأول: محتوى عقد الإيجار حسب الدليل العملي للشركة

الإيجار معرف بأنه عقد اتفاق بين طرفين يسمح باستعمال أو استغلال الملكية أو تجهيز(معدات) معين لفترة زمنية محدد، ويحتوي عقد الإيجار عموما على ترتيبات ومواد متعددة منها:

1) **الصيغة الكتابية**: عقد إيجار بين السيد (الاسم واللقب) أو الشركة (اسم الشركة القانوني) وبين... ذكر كل المعلومات المتعلقة بالمؤجر والمستأجر سواء كان شخص معنوي (اسم الشركة، الشكل القانوني، العنوان الكامل، رقم السجل التجاري، الرقم الجبائي،...وغيرها) أو شخص طبيعة (الاسم واللقب، تاريخ ومكان الازدياد، الجنسية، العنوان الكامل، ...وغيرها).

2) **المواد المتعلقة** بالعقد: عموما يمكن أن تكون على النحو التالي:

- **موضوع العقد**: ويبين فيه طبيعة الإيجار وجميع خصوصياته مثلا: إدا كان مبنى يذكر فيه نوعية المبنى، موقعه، المساحة الإجمالية، وكل ما يتعلق بخصوصيات المظهر الخارجي، وكذا عدد الغرف، الأسطح، وكل أقسام المبنى (خصوصيات المظهر الداخلي). أما إدا كان الإيجار عبارة عن تجهيزات أو معدات يذكر فيه نوعية المعدات، تاريخ الحيازة، مدة الحياة، طبيعة الملكية...وغيرها.
- **مدة الإيجار**: تحديد وذكر مدة وتاريخ بداية سريان مفعول العقد بشكل دقيق وواضح، كما يبين جميع الإجراءات الإدارية المتعلقة بالإرسال الذي يقوم به المؤجر لفائدة المستأجر والذي يعبر عن التزامه بالوفاء بتنفيذ كل ما اتفق علية، وبالمقابل يقوم المستأجر بإرسال وثيقة يبين فيها تعهده بالموضوع، وفي حالة الرفض يتم تحديد المدة الزمنية للرد على الطرف الآخر وتحميل العقوبات والغرامات المترتبة عن الرفض بقوة القانون.
- **استغلال الأصل**: ويشمل كل الإجراءات والقواعد المتعلقة بكيفية استعمال الأصل وحالة العطب.

- **واجبات المؤجر**: على المؤجر إنشاء عقد موثق ووثيقة تثبت نوعية الأصل وخصوصياته، إنشاء عقد تأمين يضمن سلامة الأصل في حالة الكوارث الطبيعية والحوادث المحتملة، كما يتم تحديد أعمال الصيانة التي قد يتحملها.
- **واجبات المستأجر**: على المستأجر استغلال الأصل بطريقة عقلانية كما يتحمل جميع التكاليف والإصلاحات البسيطة المرتبطة بتشغيل الأصل، مشاورة وأخذ الإذن من المؤجر في حالة القيام بتحويرات وتغييرات تمس بنية الأصل.
- **الضمانات**: التي يتعهد بها الطرفين
- **مبلغ الإيجار**: القيام بالتصريح المفصل حول الأقساط الشهرية، مدة الدفعة الأولى، الاتفاق على طبيعة التسديد للأقساط سواء نقدا أو بشيك، كما يمكن مراجعة الأقساط الشهرية في حالات استثنائية
- وفي الأخير تقديم ملاحظات ثم إمضاء الطرفين على العقد وإدراج كل الملاحق المرتبطة بالتفاصيل الثانوية والدقيقة للأصل حسب طبيعته.

المطلب الثاني: معايير تصنيف الإيجار حسب FASB 13 لمحاسبة الإيجار

عقود الإيجار التشغيلي (البسيط): يستعمل هذا النوع عموما لاكتساب الأجهزة والمعدات على قاعدة قصيرة المدى، وأن كل إيجار ليس فيه تمويل يعتبر إيجار تشغيلي وهذا الأخير يعتبر محاسبيا ضمن النفقات حسابات المجموعة الخامسة (05) حسب الدليل المحاسبي للشركة.كما يتضمن هذا الإيجار كل الصيانات الوقائية وكذا التأمين على المعدات. فالإيجار التشغيلي يؤدي إلى زيادة قيمة الأصل من خلال تحقيق الأرباح من الإيجار أو من خلال تحسين وتطوير الأصل، وبالتالي فهي القيمة العادلة للملكية المؤجرة عند بداية الإيجار سواء كانت أكبر أو أقل من تكلفته.

عقود الإيجار التمويلي: أو ما يعرف بعقود الشراء بالتقسيط، تعتبر الأصول المؤجرة مكتسبات تدرج ضمن الأصول الثابتة وذلك وفق المعايير والشروط التالية:

- تحول ملكية الإيجار من المؤجر إلى المستأجر عند نهاية عقد الإيجار.
- الإيجار يحتوي على خيار شراء الصفقة (الأصل) من المؤجر.
- تحدد قيمة الإيجار بـ 75 في المائة أو أكثر من الحياة الاقتصادية المقدرة لملكية الأصل.

⇦ مبلغ الدفعات بالقيمة الحالية على فترة الإيجار تساوي 90 في المائة أو أكثر من سعر الأصل بالقيمة العادلة.

كما يشمل هذا النوع من الإيجار تحويل كل الأخطار والمنافع إلى ذمة الملكية أو الأصل المؤجر للمستأجر، ويصنف حسب خاصيته الاقتصادية. فمن المنظور المحاسبي يسجل الإيجار التمويلي في الميزانية كعملية شراء للأصل أو عملية بيع بعد إكمال مدة الإيجار.

يفضل أو يتم اختيار شراء الصفقة بدلا من التأجير، كسياسة اقتصادية تنتهجها الشركة في حالة ما إذا كانت هناك منفعة اقتصادية أو مالية واضحة بشكل جيد، أما المعالجة المحاسبية للإيجار فتخضع لقبول كل من المدير العام للمراقبة (General Manager Contrôler) ، مدير الضرائب (Tax Manager) ومدير المالية والمحاسبة (CFC Manager).

ولتوضيح الشروط السابقة نقوم بتحليل هذا المثال التطبيقي التالي:

مثال: إيجار رافعة تقدر كلفتها بـ 300000.00 دولار (مبلغ شرائها)، عرض مالكها تأجيرها للشركة لمدة ثلاث (03) سنوات بسعر: 138000.00 دولار للسنة، والتسديد سيكون بداية كل السنة، كما حدد مبلغ 19200.00 دولار لتغطية تكاليف الصيانة. فإذا اقترضت مالا لمدة ثلاث (03) سنوات ينبغي للشركة دفع ما قيمة 8.5 في المائة كفائدة. أما إذا قررت شراء الرافعة على مدى خمس (05) سنوات فسينخفض معدل الفائدة ويكون خيار شراء الرافعة في نهاية الإيجار بمبلغ 50000.00 دولار والمحدد على أساس القيمة العادلة في تلك الفترة.

الحل: أولا نقوم بالتدقيق والتأكد من توفر الشروط الأربعة.

- من خلال ما سبق نلاحظ أنه ليس هناك نقل للملكية تنص عليه اتفاقية الإيجار. وبالتالي لم يتحقق الشرط الأول.
- خيار الحيازة ليست عبارة عن صفقة رابحة كما يعرفها معيار FASB 13.إذن لم يتحقق الشرط الثاني.
- يعتبر الإيجار لمدة ثلاث(03) سنوات أقل من نسبة 75 في المائة الحياة الاقتصادية للرافعة مقارنة بخمسة (05) سنوات.ومنه لم يتحقق الشرط الثالث أيضا.
- تحديد القيمة الحالية للإيجار تأخذ بعض الخطوات وهي: أولا تحذف تكلفة الصيانة وتستثنى من هذا الحساب، وبالتالي الإيجار الصافي السنوي هو 118800.00 دولار، وبزيادة معدل الفائدة 8.5 في المائة تكون القيمة الحالية للإيجار 303417.84 دولار والتي هي أكبر من 90 في المائة القيمة الحالية للرافعة.ثانيا لا يمكن أن يمول الإيجار بقيمة أعلى من سعر السوق العادلة، لذا يجب أن يحسب سعر الفائدة والذي سيعطي القيمة الحالية للإيجار في تلك النسبة التي ستكون مساوية إلى القيمة العادلة للرافعة . ولهذا يكون سعر الفائدة المطلوب هو 9.136 في المائة.

خاتمـــــة الفصـــل:

وبالتالي نلاحظ من خلال ما سبق وعلى ضوء دراسة حالة هذه الشركة، أن المحاسبة الأمريكية ذو نظرة اقتصادية بحته تعكس الواقع الفعلي للكيان، فهي تركز على النتيجة الاقتصادية بدلا من النتيجة المالية (الذمية) مما يلائم ويناسب متطلبات المستثمرين ورجال الأعمال.

ومن خلال هذه القراءة الخاطفة والاستدلال ببعض المعالم المحاسبية تتبين لنا درجة التقارب الكبيرة بين المعايير الأمريكية (US – GAAP) والمعايير الدولية للمحاسبة (IAS / IFRS) والتي استمدت منها الجزائر في معايير بناء نظامها المحاسبي الجديد (SCF). فالهدف الأول للمرجعية العالمية هو تحقيق قبول ورضا المستثمرين مما يمكنهم من فهم وقراءة القوائم المالية لأي شركة مهما كان انتمائها أو طبيعة نشاطها، وكذا مقارنة ومطابقة القوائم المالية للمؤسسات في كل وقت وفي كل مكان، فالشركات العالمية المسعرة في بورصات متعددة عبر العالم، الآن ليست بحاجة لتقديم أو الاعتماد على مرجعيات محاسبية مختلفة حسب الدول بل يكفيها تطبيق المعايير الدولية فقط، فمثلا لجنة الأوراق المالية المتبادلة الأمريكية (SEC) تسمح الشركات الأجنبية وخاصة الأوروبية –المطبقة للمعايير الدولية IAS / IFRS- بالدخول في أسواق المال الأمريكية دون أن تجبرها على تعديل حساباتها لتتوافق مع معايير GAAP. هذا التوحيد المحاسبي الدولي يضمن ويدفع إلى المنافسة الشفافة بين مختلف الفضاءات الاقتصادية، وبالنسبة للجزائر وفي ظل انفتاحها على العالم الخارجي وسعيها إلى جذب المستثمرين الأجانب وإقامة شراكات واتفاقيات متعددة مع مختلف الدول وبعد تطبيق نظامها المحاسبي الجديد والمبني أساسا على المعايير المحاسبية الدولية IAS / IFRS ستصبح قنوات الاتصال المحاسبي بين مختلف الفئات والأجناس خالية من الغموض والصعوبات من ناحية قراءة وترجمة القوائم المالية والمحاسبية.

الخاتمـــة العامـــة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، معالجة إشكالية البحث التي تدور حول طبيعة المحاور الأساسية المستحدثة في الممارسة المحاسبية وكذا تحديات تطبيق هذا النظام على البيئة الاقتصادية، من خلال الفصول الثلاث لهذه المذكرة، انطلاقا من الفرضيات الأساسية المذكورة في المقدمة العامة.

تشابهت إلى حد كبير مراحل الإعداد للمخطط المحاسبي الوطني PCN مع النظام المحاسبي المالي SCF من حيث طبيعة تشاور السلطة الوصية مع كل الأطراف المعنية بالمشروع والاحتكار لعملية التوحيد المحاسبي ، بينما اختلف أسلوب التعامل بين الجهتين مع اقتراب تطبيق النظام مقارنة بالنظام القديم، ويتبين ذلك من خلال قراءة النصوص القانونية والتنظيمية والإجراءات التمهيدية للانتقال، وذلك مراعاة للوضع الاقتصادي الحالي ومستوي التأهيل والتكوين، هذا ما يفسر لنا مرونة الجهة الوصية للمحاسبة مع باقي الجهات والتنظيمات وكذا محاولة الإبداء الحسن لإنجاح مسار تطبيق النظام المحاسبي المالي.

ونتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر، يتضح جليا أن النظام القديم (PCN) لم يعد يلائم ويساير المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناتجة عن التحولات الجديدة التي تعيشها الجزائر والعالم على حد سواء، حيث تبلورت الممارسة المحاسبية وتوسعت نظرتها حول العالم وأخذت بعدا مستندا لإطار مرجعي دولي.

وبحكم سياسة الانفتاح على العالم خاصة في المجال الاقتصادي والتي ينعكس عنها الدخول في أجواء إقليمية وعالمية مشتركة بين الدول ومبنية مند وجودها على ضوابط وقواعد مختلفة يتفق عليها وقد تتغير حسب الظروف مما ينجر عن ذلك التزام الأطراف بالاستجابة لكل التحولات والتطورات. وجانب المحاسبة الدولية جزء لا يتجزأ من هذا الانفتاح ووجودها من البداية أيضا مبني على مبادئ ومعايير متعارف بها، وكانت استجابة الجزائر لهذه المستجدات الدولية أمرا مقضيا بتبنيها للنظام المحاسبي المالي الذي يتوافق بدرجة عالية مع تلك المعايير الدولية سواء من حيث الإطار المفاهيمي النظري أو من الناحية التقنية، غير أن مقومات ومتطلبات تطبيق هذا النظام لم تتوفر بالدرجة الكافية كما مر معنا.

نتائـج اختبـار الفرضيـات

وقفنا على نتائج الفرضيات المطروحة وتوصلنا إلى ما يلي:

- بالنسبة للفرضية الأولى: والتي تقول بأن تبني النظام المحاسبي المالي من شأنه أن يغير النظرة المحاسبية القديمة. وفعلا سيكون ذلك حتما نظرا للأهذاف الجديدة التي ستطرها وبناها بشكل أكثر عالمية من جهة، وواقعية من جهة أخرى، فمن خلال الاطار التصوري يتبين لنا الفرق بينه وبين النظام القديم سواء من حيث الأهداف أو المبادئ أو الخصائص.

- أما بخصوص الفرضية الثانية: المتعلقة باحتواء النظام المحاسبي المالي من الناحية التطبيقية على قسط كبير من المعايير المحاسبية الدولية، فلقد لمسنا ذلك من خلال القيام في دراستنا لبعض الحالات والمسائل المحاسبية حيث بدى التقارب واضح للعيان ولو لم يكن بشكل مطلق بل بدرجات متفاوتة لكن ليست بعيدة عن بعضها البعض (المعايير المحاسبية الجزائرية والمعايير المحاسبية الدولية).

- أما الفرضية الثالثة: والتي تنص على ربط التعايش السليم بين الجباية و المحاسبة بعدم التعارض بين الأحكام التشريعية لكل منهما، فقد قامت الإدارة الجبائية بالتجاوب مع ما جاء به النظام عن طريق الأحكام الجبائية وإن لم تطبق على أرض الواقع، لكن تعتبر خطوة نحو التآم حلقات الوصل بين النظام والإدارة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية. إضافة إلى ضرورة القيام بالمزيد من الإصلاحات التي تشمل جميع المنظومات (المصرفية ،التشريعية والجبائية، وكذا التأهيل والتكوين). وبالفعل أصبحت البيئة الاقتصادية الجزائرية أمام تحديات كبيرة تدفعها على القيام بإجراءات وترتيبات مرحلية وتمهيدية للدخول تدريجيا في صلب النظام ، وذلك بتضافر الجهود وتوفير الامكانيات المادية اللازمة والبشرية الكفئة.

عـرض نتائج الدراســـة

بعد فحص نتائج هذه الدراسة يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- إن مسيرة النظام المحاسبي المعتمد في الجزائر منذ الاستقلال والتطورات التي لحقت بتلك الفترة، تبين لنا الخطوط العريضة للنظام القديم الذي بني على أساس معطيات وظروف معينة لكن لم تدم طويلا بل أخدت منعرجا جديدا، وبالمقابل بقي قلب النظام القديم ينبض مواصلا مسيرته إلى الأمام متحديا كل التوجهات، مما أثر سلبا على الممارسة المحاسبية حيث بدأت تتخبط تدريجيا في اشكاليات وصعوبات، وستمر الوضع طويلا إلى أن أصبح عاجزا على تلبية متطلبات محيطه الاقتصادي بل وأكثر من ذلك أصبح عائقا على بعض الأطراف. فأصبحت الحاجة ملحة إلى تغيير النظام القائم وستبداله بنظام يتماشى مع متطلعات الاقتصاد الحالي والمستقبلي على المستوى الوطني والدولي، وتحقق ذلك أخير بوصول إلى تشكيل نظام متوازن بين المعايير المحاسبية الدولية مع معايير وخصوصيات مرتبطة بالبلد لكي يتم التأقلم بشكل تدريجي.

جاء النظام المحاسبي المالي بمبادئ وأفكار وأهداف تتسم بالانفتاح والمرونة والشفافية، وهذا من خلال تبنيه لجملة من المعايير الدولية المتعارف بها، وكذا مراعاته لمعظم فئات وأنواع المؤسسات والشركات، العامة والخاصة. بالاضافة إلى محاولته كسر الحواجز والغموض بين المتعاملين الاقتصاديين.

- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي على بعض المساءل المحاسبية ترك انطباعات وقبولا إيجابيا لأصحاب المهنة بالدرجة الأولي حيث أبدو ارتياحا كبيرا لحل معظم النقائص و المشاكل التي تركها المخطط المحاسبي الوطني PCN رغم بعض الحالات المستحدثة في الجانب التقني ووصفها البعض بالمعقدة، لكن مع مرور الوقت يتم التعود عليها ويتبين لنا بأنها تساهم بشكل كبير في إعطاء الصورة الصادقة لوضعية أي مؤسسة كان نوعها كما تسمح لنا بإجراء مقارنة متكافئة تسودها معايير موحدة أو بالأحرى قريبة عن بعضها إذا تعلق الأمر بين شركتين من دولتين مختلفتين.
- إن التحديات القائمة نتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي في بيئة اقتصادية غير مؤهلة وتفقد الكثير من المتطلبات، تدفع صناع القرار إلى إيجاد السبل الكفيلة بالخروج بأقل الأضرار والمرور بسلام وفي أقرب وقت من جسر الانتقال إلى النظام الجديد وذلك بمضاعفة الجهود وتكريس كل الامكانيات الضرورية، والعامل الذي قد يقصر طريق هذه المهمة هو محاولة التعرف على تجارب بعض الدول العربية التي سبقتنا في هذا المجال، والاستفادة بكل ما تحمله من اجراءات وانعكاسات.

الانتقـــادات الموجهـــة

- عدم الاستفادة من المهلتين (التأجيل) للإعداد الجيد لتطبيق النظام المحاسبي الوطني.
- عدم إشراك العاملين في القاعدة (المحاسبين) والأساتذة الجامعيين في عملية الإعداد للمشروع.
- ضعف الوعي المحاسبي الوطني والدولي في أوساط العديد من المؤسسات.

التوصيـــــات

ويمكننا في الأخير ومن خلال ما سبق، أن نقدم بعض التوصيات التي تهدف إلى الحد من المشاكل التي قد تعوق مسار التطبيق للنظام:

- ضرورة الإسراع في توفير كل الظروف اللازمة في المؤسسات و على المستوى الكلي من أجل التطبيق الفعال لهذا النظام وتحقيق أهدافه ، فالإصلاح المحاسبي مرتبط بباقي عمليات الإصلاح الأخرى ومن أهمها:

1) التشريعات الضريبية: ينبغي أن تنص هذه التشريعات الضريبية المعمول بها على قبول تطبيق معايير المحاسبة الدولية وفرض تطبيقها والالتزام بها في العمل المحاسبي لدى المؤسسات المعنية بتطبيق هذه المعايير.وهذا مالا يتوفر إلى حد الآن في التشريعات الضريبية في الجزائر لكونها نظرا لتحفظ المديرية العامة للضرائب لتقييم الأصول بالقيمة العادلة la juste valeur (حسب أريهم) تهدد بتقلص الإيرادات الضريبية بشكل كبير، خاصة أن الاقتصاد الجزائري يشهد حالة التضخم.وعليه فإن مصالح الضرائب لا تعترف بطريقة حساب الإهتلاكات بغير الطريقة المقررة لديها (حساب الإهتلاكات إنطلاقا من القيمة الأصلية التاريخية وبمعدلات إهتلاك مقننة) ، أضف إلى ذلك أنها لا تعترف بحساب الإهتلاكات التي لا تعود ملكيتها للمؤسسة إن ما تم اقتناءها في إطار قرض الإيجار Crédit-bail.
2) القانون التجاري : ينبغي أن ينسجم القانون التجاري مع معايير المحاسبة الدولية ولا يتعـارض معها ،فإذا أخذنا كمثال ، فالقانون التجاري الجزائري ما زال يعتبر أن أي مؤسســة فقدت ثلاثة أربـــاع (3/4) من رأس المال أنها في حالة إفلاس ويجب تصفيتها ، في حين معايير المحاسبة الدولية تعتبر أن رأس المال مجرد قيمة هامشية Résiduel ناتج عن الفرق بين قيمة الأصول والخصوم وهذا الفرق يتغير من وقت لآخر، فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خط العجز عن التسديد وبإمكانها مزاولة نشاطها بشكل عادي ولو استهلكت رأس مالها الاجتماعي.
3) البورصة في الجزائر: إذا كانت الجزائر قد تبنت سياسة اقتصاد السوق ، فإنها من الناحية العملية لم تتمكن من المضي قدما في تجسيد الخصخصة وفي تطوير نظامها المصرفي بالشكل

المطلوب. وقد أضحى التردد السمة التي لازمت ممارسات أصحاب القرار .وهكذا أضحت القوانين السائدة أهم معضلة أعاقت المسار التنموي السليم وكانت المحصلة إنجاب بورصة مشلولة.وأخيرا وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي صار الأمر محتوما أمام أصحاب القرار على إعادة النظر بشكل جدي في الوضع المحتشم لبورصة الجزائر من خلال سن القوانين التنظيمية وعرض التحفيزات (الجبائية مثلا) أمام الشركات ورجال الأعمال ،ونشر الوعي والثقافة البورصية في أوساط المحيط الاقتصادي. وهذا من أجل بعث الروح في قلب البورصة الجزائرية التي ظلت غائبة تماما عن الأنظار.

- ⇦ نوصي بضرورة الإسراع في تكوين القائمين بتنفيذ النظام الجديد مع مراعاة بيئة الأعمال الجزائرية وخصوصياتها، بالإضافة إلى إعطاء فرصة للإطارات المالية والمحاسبية في الجزائر للإدلاء بدلوهم في تقديم التوجيهات اللازمة والاقتراحات الضرورية مما يوفر عملة صعبة لها.
- ⇦ طرح برامج تكوينية جديدة في الجامعات، وتدريب المكونين كأساتذة الجامعات في المجال المحاسبي والمالي، من خلال الندوات والملتقيات والأيام المفتوحة، ومختلف الإصدارات المحاسبية كالكتب والمجلات والنشريات التي تفي بهذا الغرض.
- ⇦ فتح مركز وطني متخصص بمعايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي، يهدف إلى متابعة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ومساعدة المؤسسات الجزائرية في حل المشاكل التي قد تواجهها عند أول تطبيق لهذه المعايير.
- ⇦ الإلحاح على ضرورة حماية المحاسب الجزائري أمام مكاتب الخبرات الأجنبية التي بدأت تتوافد على السوق الجزائرية واستغلالهم للموقف الحالي. وهذا لا يعني منعهم - لأن هذا سيتنافى مع قواعد اقتصاد السوق - لكن الوقوف بشكل منصف ومراعي للأولويات.

آفـــاق الدراســـة

تناولت هذه المذكرة دراسة أهم مستجدات النظام المحاسبي المالي، وتحديات التطبيق في البيئة الاقتصادية الجزائرية، فبالرغم من مرور حوالي عشرة أشهر من تطبيقه إلا أنها مدة غير كافية ووافية لدراسة الانعكاسات المترتبة عنه، نظرا عدم بلوغ ختام الدورة المالية لسنة 2010 والدخول في الدورة المالية لسنة 2011 والتي يمكن أن تقدم لنا بعض الانعكاسات التي تمس الجانب الجبائي مثلا.

وبالتالي نقترح موضوع يمكن أن نتناوله مستقبلا والدي نراه تكملة لهذا الموضوع وهو:

- الأثر الجبائي من إعادة تقييم الأصول وفق النظام المحاسبي المالي.

قائمة المراجع

المؤلفات باللغة العربية

- ألدونس هندركسون، ترجمة وتعريب كمال خليفة أبو زيد: النظرية المحاسبية، الطبعة الرابعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2005 .
- عمر السيد حسنين، فصول من تطور الفكر المحاسبي مع حالات تطبيقية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986.
- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
- أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- حامد طارق عبد العال، " موسوعة معايير المحاسبة القياس و التقييم المحاسبي"، الجزء الخامس، الدار الجامعية، مصر، 2004 .
- هوامة جمعة، تقنيات المحاسبة المعمقة وفقا للدليل المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
- شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول و الجزء الثاني مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، 2008.
- إلياس بن ساسي يوسف قريشي، التسيير المالي دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2002.

المؤلفات باللغة الأجنبية

- Maillet.B, le manh,A , normes comptable international IAS/IFRS ,(Alger:berti,2007)
- SACI Djelloul, Comptabilité de l'entreprise et système économique, L'expérience Algérienn O. P. U., Alger 1991.
- Robert Obert, Pratique des normes IAS/IFRS, Dunod, Paris 2002.
- A.KADDOURI, A.MIMECHE, Cours de comptabilité financier selon les normes IAS/IFRS le SCF 2007, ENAG édition, Alger 2009.
- J .F. ROBERT,F.MECHIN ;H.PUTEAUX , NORMES IFRS et PME,système comptable d convergence entre comptables françaises et standards de l'IASB,DUNOD édition ,paris,2004.

- Robert OBERT, pratique des normes IFRS: comparaison avec les règles françaises et les US GAAP, ordre des Expert comptables , DUNOD, 3emeédition, Paris , 2006.
- Jean BARREAU et Jacqueline DELAHAYE, Gestion financière, 9eme édition, paris :Dunod, 2001.
- Pierre Pauchere , Mesure de la performance financière de l'entreprise , OPU, Alger -1993.
- Gérard MELYON , Gestion financière , Paris : Bréal , 1999 .
- Jean BARREAU et Jacqueline DELAHAYE , Gestion financière : manuel et applications ,Paris :Dunod ,2001 .
- Christian et Mireille ZAMBOTTO , Gestion financière , Paris :Dunod ,1999.
- le système comptable financier, Les Pages Bleues, 2008.
- KPMG Algérie SPA, Nouveau Système Comptable Financier, Actualités N:02 et 10, 2009.
- Journal El Watan ÉCONOMIE, Loi de finances complémentaire 2009 Ce qu'il faut savoir, Octobre 2009.

الملتقيـات

- الملتقى الوطني حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS ، أكتوبر 2009 ، جامعة سعد دحلب – البليدة .
- الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جانفي 2010، المركز الجامعي الوادي.
- Séminaire de formation sur les normes comptables internationales et au nouveau system comptable financier-Décembre 2007, Alger.

البحـوث والمجـلات والمقـالات

- الدكتور شعيب شنوف ،الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر2002 - 2006.
- Actualités N : 02 et 10 de KPMG Algérie SPA, Nouveau Système Comptable Financier, novembre 2009.
- Le Quotidien Indépendant ***d'El Watan***, Édition du 08/08/2010, N° 6016.
- Le Supplément hebdomadaire ***d'El Watan Economie***, Édition du 28/09/2009 au 04/10/2009, N°256.

النصوص التشريعية

- مشروع القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي, جويلية 2004.
- الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي.
- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، قواعد التقييم المحاسبي ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، 2008.
- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 27، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، 2008.
- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44، المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2009.
- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 78، المتضمنة قانون المالية لسنة 2010.
- Loi du 30-4-1983, Décret du 29-11-198.Règlement n°99-03 du 29 avril 1999 du Comité de la réglementation comptable .Règlements n°2002-10.modifié par les règlements suivants :n°2004-13, n°2004-15 du 23 novembre 2004, n°2005-09 du 3 novembre 2005, n°2007-02 et n°2007-03 du 14 décembre 2007

المواقع الإليكترونية

- *www. premier-ministre.gov.dz*
- *www.cabinetsoize.com*
- *www.livrespourtous.com*
- *www.islamfin.go-forum.net*
- *www.achourouk-onlin.dz*
- *www.joradp.dz*
- *www.kpmg.com*
- www.infotechaccounts.com

الملاحـــــــــق

ANNEXE - MODELE D'ETATS FINANCIERS

Ces modèles d'états financiers constituent des modèles de base qui doive adaptés à chaque entité afin de fournir des informations financières réponda réglementation (création de nouvelles rubriques ou sous rubriques ou suppress rubriques non significatives et non pertinentes au regard des utilisateurs de financiers).

La colonne 'note' figurant sur chaque états financiers permet d'indiquer chaque rubrique le renvoi aux notes explicatives figurant éventuellemen l'Annexe.

BILAN ACTIF

exercice clos le

ACTIF	Note	N Brut	N Amort./Prov.	N Net	N N
ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecarts d'acquisition (goodwill positif ou négatif)					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courant					
TOTAL ACTIF NON COURANT					
ACTIF COURANT					
Stocks et en cours					
Créances et emplois assimilés					
Clients					
Autres débiteurs					
Impôts					
Autres actifs courants					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courant					
Trésorerie					
TOTAL ACTIF COURANT					
TOTAL GENERAL ACTIF					

BILAN
exercice clos le

PASSIF	Note	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES **Capital émis** Primes et réserves /(Réserves consolidées (1)) Ecarts de réévaluation Ecarts d'équivalence (1) Résultat net / (Résultat net part du groupe (1) Autres capitaux propres – Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I			
PASSIFS NON-COURANTS Emprunts et dettes financières Impôts Autres dettes non courantes Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL PASSIFS NON-COURANTS **II**			
PASSIFS COURANTS Fournisseurs et comptes rattachés Impôts Autres dettes Trésorerie Passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS			
TOTAL GENERAL PASSIF			

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

COMPTE DE RESULTAT
(par nature)
Période du au

	Note	N	N - 1
Chiffre d'affaires			
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I – Production de l'exercice			
Achats consommés			
Services extérieurs et autres consommations			
II – Consommation de l'exercice			
III VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)			
Charges de personnel			
Impôts, taxes et versements assimilés			
IV EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION			
Autres produits opérationnels (			
Autres charges opérationnelles			
Dotations aux amortissements et aux provisions			
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V RESULTAT OPERATIONNEL			
Produits financiers			
Charges financières			
VI RESULTAT FINANCIER			
VII RESULTAT AVANT IMPOTS (V + VI)			
Impôts exigibles			
Impôts différés (Variations)			
VII RESULTAT NET DE L'EXERCICE			
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
VIII RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

COMPTE DE RESULTAT
(par fonctions)

(exemple) **Période du au**

	Note	N	N - 1
Chiffres d'affaires			
Coût des ventes			
MARGE BRUTE			
Autres produits opérationnels			
Coûts commerciaux			
Charges administratives			
Autres charges opérationnelles			
RESULTAT OPERATIONNEL			
Fournir le détail des charges par nature			
(frais de personnel, dotations aux amortissements)			
Charges financières			
RESULTAT AVANT IMPOT			
Impôts exigibles			
Impôts différés			
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

ـــ

	Note	Exercice N	Ex
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles :			
Encaissement reçus des clients			
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel			
Intérêts et autres frais financiers payés			
Impôts sur les résultats payés			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)			
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)			
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)			
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)			

Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice			
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice			
Variation de trésorerie de la période			

	Rapprochement avec le résultat comptable		

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE
(METHODE INDIRECTE)

Période du au

	Note	Exercice N	Exercice N-1
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Résultat net de l'exercice			
Ajustements pour :			
- Amortissements et provisions			
- Variation des impôts différés			
- Variation des stocks			
- Variation des clients et autres créances			
- Variation des fournisseurs et autres dettes			
- Plus ou moins values de cession, nettes d'impôts			
Flux de trésorerie générés par l'activité (A)			
Flux de trésorerie provenant des opérations d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations			
Encaissements sur cessions d'immobilisations			
Incidence des variations de périmètre de consolidation (1)			
Flux de trésorerie liés aux opérations d'investissement (B)			
Flux de trésorerie provenant des opérations de financement			
Dividendes versés aux actionnaires			
Augmentation de capital en numéraire			
Emission d'emprunts			
Remboursements d'emprunts			
Flux de trésorerie liés aux opérations de financement (C)			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)			
Trésorerie d'ouverture			
Trésorerie de clôture			
Incidence des variations de cours des devises (1)			
Variation de trésorerie			

ETAT DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

	Note	Capital social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserv Résul
Solde au 31 décembre N-2						
Changement de méthode comptable Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des immobilisations						
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat						
Dividendes payés						
Augmentation de capital						
Résultat net de l'exercice						
Solde au 31 décembre N-1						
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des immobilisations						
Profit ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat						
Dividendes payés						
Augmentation de capital						
Résultat net de l'exercice						
Solde au 31 décembre N						